

سلسلة المقالات الهادفة

كلمة للتاريخ

يكتبها : حسن أبو عقيل

الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٧

سلسلة المقالات الهادفة

كلمة للتاريخ

يكتبها : حسن أبو عقيل

Copyright Hassan Abouakil. All rights reserved . printed in the USA. no part of this book may be used or reproduced in any manner whatsoever without the written permission , except in the case of brief quotations embodied in critiques or reviews . for information contact the author at minbar61@yahoo.com

الصحافة والأذان الصماء إقصاء الرأي الآخر جريمة في حق حرية الرأي والتعبير

أستحيي من الكتابة في مواضيع تهتم بالأساس الصحافة والصحفيين . ولأنني واحد من بين الأقلام المغربية أشعر بالغيرة عندما يتجرأ أي أحد على الصحفيين بالكلام اللاذع أو التهديد والتحقير . لأن نظرتي لهذه الطينة من البشر أرى فيها المسؤولية والصدق والأخلاق والوعي والثقافة قد يستفيد منها النخب السياسية والكراسي الوزارية والسادة البرلمانيين لكن هذا لا يشفع اليوم في أن أقول كلمة لما نجده من حيف وإقصاء للعديد من مقالات المراسلين وشكايات المواطنين فحين تنشر بعض الكتابات التي لا تهتم القضايا العالقة ولا هموم الناس فمثلا عندما توجه مجموعة من الساكنة بلاغا أو شكاية او رسالة مفتوحة ضدا واحتجاجا على سياسة المسؤولين أو من تقلد تدبير الشأن العام وتسييره بصيغة تخالف الأعراف والتقاليد وتخدم المصلحة الخاصة دعما للمحسوبية والزبونية

فالإقصاء يعد جريمة في حق الممارسة الديمقراطية يتحمل مسؤوليتها جميع المهنيين والساكت عن الحق شيطان أخرس . لهذا لا بد من رفض تام للقيود التي تفرضها رئاسة التحرير كرقابة على كل ما ينشر وهذا ما تعيشه صحافة الأحزاب كما صرح بذلك العديد من الزملاء الذين لا حول لهم ولا قوة غير الخضوع للإملاءات وإلا وجد الصحفي نفسه أمام البرلمان معتصما أو في

مسيرة احتجاج بعد طرده من المنشأة الإعلامية
أما بعض الصحف المستقلة فلمسنا فيها شيئا من الجدية لكنها تجد نفسها
محاطة ببعض الأقلام التكبسية التي تكتب وتشر بعد تقديم الهدية والمضحك
في الأمر أن " البيرة " أو " بكية الكارو " تجعل مقالاتك لا تعرف سلة
المهملات وتنشر بالبنط العريض وعلى الصفحة الأولى
القلم والمداد والورق حق لكل مواطن وما على الصحافة إلا أن تساعد على
نشر الحقائق وأن تنزل إلى الشارع لمحاورة المواطنين والطبقة الشعبية على
الخصوص وكفى من إعلاء أسماء المحسوية وإعطاءها فرصة الحديث بغية
تلميع صورتها رغم التعففات التي أسقطت الأمة في مزبلة التاريخ
عانقوا صوت المواطن ستجدون البديل وستساهم الصحافة ساعتها في البناء
القوي والقويم
إفسحوا المجال لكل ما يصلكم من رسائل . إنها لا تخرج عن الإطار العام قد
تنفع البلد في حينه وفي مستقبله
وكلام كثير سأنقله لكم في المستقبل القريب إن شاء الله مع فائق الإحترام
والتقدير

بين الوزارة والقضاة هوة واسعة العدل أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان

قد يعتبر البعض أننا تجاوزنا الخطوط الحمراء وتحدثت عن وزارة العدل
والقضاة . وقد تعطى الأوامر لتحريك مسطرة المتابعة تحت أي فصل أو بند
قانوني لكن ما يراه قلمنا ومدادنا وما يراه القراء أمر عادي يستدعي الحديث
وفتح مجالات للحوار بخصوصه ما دام الأمر يهم الأمة المغربية في إطار

تطبيق القانون على الجميع ودون استثناء فما أثار قريحة الكتابة هو المشهد العام الذي تحدث عنه السادة القضاة الأفاضل وعدم إستقلال القضاء وتبعيتهم لمديرية الشؤون المدنية أو مديريةية الشؤون الجنائية بوزارة العدل ورغم هذه الإكراهات فقد خرج الكثير من القضاة عن هذه الممارسة ليعربوا للرأي العام أن القضاء به رجالات تضحي بمستقبلها في سبيل ترسيخ عدالة نزيهة تنصر المظلوم ولو إلى حين والظالم لا بد وأن ينال جزاءه بكل ما يملكه القانون السيد معالي الوزير . كان الأمل واسع الخيال عند إستقبال الوفد المصري من القضاة وخاصة أن هذا العام شهد لقضاة مصر بالنضال من أجل العدل وتكريس استقلالية القضاء وقد أسالت الصحافة العربية والدولية ارتطالا من المداد من أجل التنويه بالقضاة الراضين للتدخل في اختصاصهم وفي تطبيق القانون ولو من على سدة الحكم فكان بالأحرى أن يتفهم السيد الوزير مدى أبعاد زيارة وفد القضاة المصريين للمغرب خاصة بعد ما خيم على أغلب القضاة بالمجلس الأعلى للحسابات من غضب واستياء عميقين بسبب عدم تسوية وضعيتهم القانونية وتعيين قضاة وترقيتهم خارج القانون فحين لا تزال وضعية قضاة آخرين مجمدة كما هو الحال لرواتبهم التي لا تتعدى ١٠ آلاف درهم شهريا

ومن جهة أخرى فالقضاة لا يمكنهم القيام بأي نشاط خارج المثلث الذي يضم المجلس الأعلى للقضاء والودادية الحسنية وجمعية الأعمال الإجتماعية مما يدل على أن القاضي قيدت حريته في إطار العمل الجمعي ولا حق له في الإختيار فهل من المعقول تكبيل حرية القضاة وتقزيم دورهم ونشاطهم الإجتماعي ؟ معالي الوزير . إن زيارة الوفد المصري أتت لتنصر القضاة المغاربة بعدما رأت الحيف يغطي ميزان العدالة لتتفشى الرشوة بمعدل خطير وتسمو الوساطة لقلب موازين القضايا وبعض الملفات وكما أكد أحد القضاة أن التدخلات تزيد

وتنقص حسب قيمة القضية وأن بعض القضايا تسند إلى قضاة يحظون برضى السلطة كما لا يمكن إسناد قضايا لقضاة لا يمكن التحكم فيهم بل تسند القضايا لقاضي مطيع للسلطة قد يتحكم بدوره في قضايا أخرى لصالحه وهذا باب الإرتشاء والمال الحرام وهنا تكون التدخلات صنعت قاضيا مرتشيا لا أخلاق ولا ضمير له

أما تصفية الحسابات فالسجون المغربية مكدسة بأبرياء أمام الله ولكون أصحاب النفوذ داسو الملفات بأوراق بنكية وبتفويت بقع أرضية وسيارات فاخرة بأسماء مستعارة حتى لا يطالبوا بتصريح عن ممتلكاتهم معالي الوزير .الغيب ليس في القانون لأن الغيب فينا نحن ولا يغير الله ما نقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم والزيارة للقضاة المصريين تشرف قضاءنا ليكتسب خبرة هؤلاء الرجال لأننا لا نملك ما نقدم من تجارب غير الشفوي وأحلام المستقبل الذي هو في علم الغيب لكن ما هو في الواقع القريب أن قاضيان في النار وقاضي في الجنة

لا ديمقراطية في البرلمان إلا بإشراك الجالية المغربية دعاة الديمقراطية مخترقوها

أبانت الأحزاب السياسية المتوزرة عن نواياها في ضرب حق من حقوق المواطنين في التصويت والترشح للإنتخابات . وأبعد من هذا أنها لم تحترم الأعراف والتقاليد وضربت عرض الحائط تعليمات الملك بخصوص إشراك الجالية المغربية في تدبير الشأن العام من خلال التصويت والترشيح للبرلمان المغربي (الغرفة الأولى) خلف هذا الأمر ردودا لدى الدول العظمى وكذلك المتأمرة على وحدتنا الترابية (الجزائر) ولدى الانفصاليين مما يؤكد أن هذه الأحزاب

لا ترى في أبناء الجالية إلا ملفا يساهم في تنمية البلاد يجلب ملايين من الدراهم ومن العملة الصعبة وهذه إهانة في حق هذه الشريحة التي تمثل أكثر من عشرة في المائة من السكان يعول عليها بدرجة مهمة في إنعاش الحياة الإقتصادية المغربية لكن أمام الفتنة التي صنعتها الأحزاب من جديد وفرقت بين المواطنين والحقوق الدستورية وفرغت تعليمات ملك البلاد الرامية إلى صيانة كرامة وحقوق المواطنين فإن الجالية المغربية بعد اللقاءات المتعددة في كل دول العالم خلصت للدفاع عن حقها في التصويت والترشيح تنفيذا لتعليمات الملك محمد السادس وتكريسا للدستور المغربي متشبثة بتأسيس المجلس الأعلى للجالية وحقها في الترشيح للإنتخابات البرلمانية ما دام دور الجالية أكبر من دور بعض الوزراء الذين يتقاضون رواتب دون شغل ولا مشغلة وكواحد من أفراد الجالية المغربية أضم صوتي للجالية التي ستعمل على تجميد جلب الموارد المالية للمغرب كما أن أسر وعوائل أبناء الجالية داخل المغرب عازمون على عدم التصويت إعتبار لغياب الديمقراطية . فلا ديمقراطية داخل البرلمان من غير إشراك الجالية في تدبير الشأن العام أحزاب مرجعيتها مصلحة خاصة ورأسمالها شعارات واهية وقلة الحياء أحزاب لم تقدم للوطن شيئا ينتفع به لم تقدم برامج حقيقية في المجال الديمقراطي ووهمت العالم بالتغيير والتصحيح والملاحظ أن الملك يشتغل في جانب والحكومة المتسياسة في جانب ثاني مركزة على تقليص سلطات الملك وخاصة الفصل التاسع عشر المغرب للمغاربة جميعا سواء من داخل المغرب أو خارجه والأحزاب في العالم تؤطر وتقوم بدورها السياسي لخدمة المصالح العليا وليس كما هو الحال لأحزابنا التي يبقى هاجسها المشترك في معاداة المواطنين ومعاداة وزارة الداخلية في حين أن العيب فيها وليس في السلطة التنفيذية حزب سياسي للجالية المغربية سيعرف ولادته داخل المغرب بحجم كبير وبدائرة

واسعة مدعما من كل المدن المغربية وبمباركة الجالية المغربية الفاعلة
وستنتظر لهذا الموضوع لا حقا بإذن الله لنعرف بورقة هذا الحزب ومستجداته
وأطرافه وربما سيكون حزبا لا يعتمد على الدعم المالي من الدولة ولا أن يبقى
هدفه منحصر على الظهور بالانتخابات والغياب بعد الفوز في البرلمان

واش حنا هم حنا

والله ثم والله أنني أسيف وآسف لما حل بنا وبحالنا تحت رحمة رجالات تدعي
السياسة والمعرفة في تسيير الشأن العام فنسبوا إليهم كل معاني وقيم
السياسة من نضال ومقاومة وكل ما حققه الشعب المغربي أصبح ملكا وحكرا
لهم لا لغيرهم

والله سيبقى الحال على ما عليه ما دامت نفس الوجوه تتناوب على حقائب
الوزارات وسنعتصم وسنحتج وسنعلي صوتنا بالآهات من خبط الهراوة
والزرروطة ولن يتغير أي شيء . فلا هيئة الإنصاف والمصالحة استطاعت فعل
أي شيء غير التصالح مع الماضي شفويا دون إنزال العقاب على من تسبب أو
اقترب أو كان الفاعل الحقيقي للإنتهاكات أما الحاضر فلا علاقة له بالهيئة
فالخروقات التي نتجت في عهد حكومة التناوب السياسي لا تحمل ذرة من
الديمقراطية وإعلام الأحزاب وصحافته لعبت دورا في تمويه الرأي العام الدولي
فالكذبة صدقها العالم

والله لن نصمت أمام هذا الغزو الحزبي الذي أراد أن يعري المواطنين باسم
الإشترابية والشيوعية والديمقراطية والحريات والحقيقة الزائفة . فمن أي عرق
ينبض الإنتماء ؟

ومن أي لون سياسي رضعتم ثقافة النضال والبطولة باسم الإخاء

والله لو عاش الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد إلى اليوم ورأى بأمر عينيه ما تقاسيه الأمة المغربية باسم أحزاب قيدومية التاريخ لقدم استقالته وخرج مع الجماهير الشعبية في مسيرات احتجاجية أو اعتصم بدوره أمام البرلمان والله العظيم المفروض أمام هذه المهزلة السياسية وجب مقاضاة الجميع ومحاسبة المسؤولين دون حجة أو بينة

بالأمس البرلمان أنهى وختم دورته مع العلم أنه كان غائبا ومختفيا نوابه وما جعلني أضحك كالمجنون محتوى البرقيتين اللتين بعثا بهما رؤساء الغرفتين فالسي عبد الواحد الراضي أقر بنزاهة النواب ومواكبة أشغالهم وتمثيلهم للأمة ومراقبة الحكومة والسي عكاشة نوه بمجهودات المستشارين وما قاموا به من عمل جبار يستحق التتويج... لا حول ولا قوة إلا بالله فالأمة لا ترى ما يراه الرئيسين وما تضمنته البرقيتين غير صحيح فالنواب طيلة الولاية في غياب مستمر والسي عبد الواحد ملزم بتقديم حصيلة الغياب والمتغيبين والرجوع إلى أرشيف أشرطة التلفزيون وصور المنابر المغربية يؤكد أن الوزراء كانوا يتحدثون للكراسي الفارغة لأن السادة النواب ليسوا في حاجة لسماع الردود فالوقت عندهم أعلى من ضياع الصفقات والمشاريع والرحلات على حساب مال الشعب فمن قدم إستقالته وانتقل إلى حزب آخر خارقا قانون الأحزاب داسا بذلك كرامة المواطنين الذين صوتو عليه باسم لون سياسي

أما في الغرفة الثانية فحدث ولا حرج البيع والشرا في العباد والمقاعد على الجهد فمدينة سطات عاشت عرسا كبيرا من حفلات وسهرات ومأذوية غداء وعشاء حتى أن الصوت أصبح في المزاد العلني لكن لا نعرف من يعطي الضوء الأخضر

فلماذا البرقيتين تضمنتا ما ليس صحيحا ولا علاقة له بالواقع وليس معقولا أن مجلس النواب يصادق على ٨ قوانين والغرفة الثانية تصادق على ١١

قانون وجميعها تبقى في عين الأمة محط أسئلة واستفهام ؟
أما الذين تحملوا مسؤولية تسيير الشأن العام فنومهم في البرلمان أحلى من
العسل وبرامج الحقيقة في الأحلام وبإمكان أي مناضل أن يحققها قبل أن
يستيقظ عند سماع إسمه ودروس السياسة نستقيها من رجالات مستيقضة
فايقة وليس من واضعي عرقلة المسار الديمقراطي بسياسة قطع الطريق على
الآخرين وتوظيف العتبة كمشروع للإستفراد بالأغلبية والواقع أن جلالة الملك لن
يسلم الوزارة الأولى لرجالات نائمة لأن مدرسة محمد السادس تكمن في
الزيارات التفقدية اليومية لرعاياه والوقوف على المشاريع والإنجازات التي
يشرف عليها شخصيا أحب من أحب وكره من كره والشعب المغربي مع ملك
البلاد ومع الفصل التاسع عشر من الدستور بما حمل وليس مع الأحزاب ولا مع
من يطالب بتقليص سلطات الملك سواء كان من اليمين أو اليسار لأن الشعارات
تعرت وتقلصت نسبة المشاركة السياسية أمام مزيلة الوعود وبرامج مهرجانات
التمميع والقوادة والعازل الطبي والحشيش والبيرة والشوا والبنات وتاي
وما صرف على هذه المهرجانات لو وظف في مشاريع تنمية لاستفاد البطالة من
سوق الشغل والتشغيل بدلا من التهرج أعمار الشوارع

حتى لا يكون المجلس الأعلى للجلالية تحت رحمة المحسوبة

الحركية التي تشهدها الجلالية المغربية المقيمة في الخارج أمر طبيعي بعد إعلان
جلالة الملك عن مبادرة تأسيس المجلس الأعلى للجلالية وحتى لا يكون هذا
المجلس تحت رحمة المحسوبة والزبونية المعتادة التي فرختها سياسة بعض
الأحزاب المغربية ورجالات تدعي السياسة والمعرفة ومسؤولين من المحافظين على
كراسيهم فإننا نطالب بإشراف مباشر للملك وللأجهزة الأمنية للبحث في التاريخ

الجمعي للأفراد ومدى وطنيتهم وخدمتهم للمصالح العليا للبلاد والعباد وتعتبر تقاريرهم الوحيدة المؤهلة لتزكية أفراد المجلس الأعلى للجالية بعض السفارات والقنصليات المغربية في الخارج (...) دفعت ببعض الأفراد الذين لا تربطهم علاقة بالجالية المغربية ولا بهواجسها وهمومها اليومية ومعاناتها السنوية لتمثيل الجالية في حفل الولاء وهذا ما يؤكد ان التقارير المغلوطة لا بد من كشفها ووضعها كملفا ينظر فيه الملك شخصيا ونظرا لمدونة الإنتخابات التي وافقت عليها الأغلبية الحكومية كان من الواجب إقصاء التشاور مع جميع الأحزاب في هذا الباب تفاديا للحجرات والإنتقام وتصفية الحسابات . فلا يخفى على الرأي العام الوطني والمسؤولين أن التقارير المغلوطة لعبت دورا أساسيا في إبقاء بعض الوجوه في مناصبها على أساس الوطنية حتى بدا العكس وتساقطت واحدا تلو الآخر وأصبحت مذلولة في أعين المواطنين الغيورين المجلس الأعلى للجالية المغربية يهم بالأساس أفراد الجالية لأنهم أدري بمشاكلهم وبمسؤولياتهم والتجارب السالفة والحالية أثبتت عدم التجاوب الحكومي مع الجالية المغربية أملنا في الله وجلالة الملك محمد السادس رئيس المجلس الأعلى للجالية المغربية

خطوا حماركم

أمام الأخطاء الفضيعة . وأمام التخطيط العشوائي . وأمام الظهور على شاشات التلفزة وتمويه الرأي العام بخطابات منافية للواقع المرير الذي تعيشه الأمة المغربية وأمام الإحتجاج والمسيرات السلمية والإعتصامات فالذي يحترم

نفسه أ عندو النفس كيقدم الإستقالة
فإذا كان المغاربة يرون أن الحكومة الحالية بجميع أطرافها السياسية قدمت
حصيلة غير مشرفة - عكس ما قاله الوزير جطو - لتباين حقيقة الوضع
الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والتنموي وما تم التصريح به فلا يزال
بعض رجالات السياسة يؤكدون على أن حصيلة الحكومة كانت جيدة دون
حمرة الخجل ولو كنت أمينا عاما لحزب سياسي موالي لهذه الحكومة لقدمت
إعتذاري للأمة المغربية واعتزلت الحياة السياسية تماما ليس للحفاظ على ماء
الوجه ولكن إحتراما لهذا الشعب الصامت والساكن والهادئ
أستغرب للذين يحتكمون للبرلمان ويصرحون بأن مدونة الإنتخابات ستعرض
على الغرفتين للتصويت متناسيا أن جل البرلمانين مختلفون ولا زلنا نطالب
السيد عبد الواحد الراضي بإصدار حصيلة ورقة الغياب وإعادة الإقتطاعات
من الرواتب إلى الخزينة العامة للدولة . فالأغلبية الحكومية ما شاء الله تعم
الغرفتين والشاكر لعروسة أمها وبها والتصويت سيكون من صالح الحكومة
دون منازع .

لقد كثر الحديث وأسيل المداد ورفعت شعارات الإحتجاج رغم ما مررته
الحكومة من تعليمات لوزارة الداخلية لتعطي الأوامر لقوات الأمن لتفريق
المسيرات الإحتجاجية ولو بالتعنيف وهنا تتحمل المسؤولية الكاملة حكومة
الأغلبية وليس الأجهزة الأمنية مهما كانت قسوتهم وتدخلاهم فإنهم ينفذون
الأوامر فقط والتعليمات كسلطة تنفيذية
وما يحز في النفس كذلك أن بعض أعضاء الحكومة يتهجمون ويهددون كل من
يرسم الصورة الحقيقية السوداوية للمشهد المغربي
ومن العار أن يلقي الوزير الأول حصيلة الحكومة داخل برلمان بدون نواب ومن
العار أن تشمل الحصيلة برامج في علم الغيب . ومن العار أيضا تقديم حصيلة

بدون أرقام مع العلم أن الأمة تملك الأرقام وتملك ما يجعل حكومة السيد
إدريس جطو تقدم إعتذارها
فماذا قدمت الحكومة ؟

زيادة في رواتب البرلمانين وضمان حقهم في التقاعد بكل إرتياح
عدم ترسيم الأعوان بحجج واهية
الزيادة في أسعار المحروقات

تطبيق الضريبة على طالب معاشو ونادل المقهى ومن في حكمهما
الزيادة في أسعار المواد الأساسية
الزيادة في فواتير الماء والكهرباء

تمتيع بعض الأحزاب وصحافتها بالدعم المالي
محاكمة الصحافة وتكبير الأفواه

قمع المواطنين من ممارسة حقهم الدستوري

إنزال الهراوات والعصي على المحتجين وطالبي حق المواطنة

الجريمة تفتت بشكل مخيف وأسلوب الجلادين يعود مباشرة بعد إنهاء هيئة
الإنصاف والمصالحة أشغالها

تدوين المقومات الأساسية للأمة المغربية من خلال مهرجانات فاشلة مائعة شاذة
ممولة من مال الشعب

برامج تلفزيونية ساقطة وبدون قيم أخلاقية .

مقاولات يحكم عليها بالإفلاس ويد عاملة في الشارع عاطلة إنتشار الفقر
رغم المجهودات التي يشرف عليها الملك .

إختيار الشباب العاطل من حملة الشواهد العليا الإنتحار كحل لعدم رؤية
بعض الوجوه القابعة على تسيير الشأن العام .

إختيار المواطنين للهجرة والحريك بدلا من الجلوس أمام التلفاز للإستماع إلى

الوعود الكاذبة والشعارات الزائفة فمنهم من قضى في البحر ومنهم من هو سجين ينتظر.

المسيرات السلمية والإحتجاجات في كل مكان والإعتصامات من شمال المغرب إلى جنوبه .

إستفحال ظاهرة الشذوذ الجنسي و البغاء والقوادة وزواج القاصرات وكثرة الطلاق والجريمة بمختلف ألوانها .

محاولة إقصاء الجالية المغربية في الخارج من حقها الدستوري في الترشيح والتصويت .

صياغة سياسة العتبة لإقصاء بعض الأحزاب المطالبة بتقليص سلطات الملك واعتبار بعض الأحزاب مقدسة كما قال أحدهم : نحن لا نخضع لأي أوامر في هذا البلد ...

أما عن الذين حاولوا الرد على السي جطو وحصيلته فإن ذلك لا يحرك الساكن أولا لانتمائهم إلى الأغلبية الحكومية وانتقادهم يدخل في اللعبة ولا يمكنهم التلاعب بوعي الجماهير الشعبية (العائلة المثقفة) لأن ما يقال عبارة عن تلميح صورة الغرفتين بنوابها ومستشاريها ومحاولة لإقناع الرأي العام بالحوار الديمقراطي

الأقلام المغربية مطالبة بالكتابة بجميع اللغات وتتأدية الرسالة الإعلامية بكل صدق حتى يعرف الرأي العام أكثر ما تعرفه الجمعيات الحقوقية والمنظمات الغير الحكومية ويصل الصوت إلى الأمم المتحدة في العالم ومن الأفضل والأجدر تحطوا حماركم

العمل المشترك حملة إنتخابية سابقة لأوانها

بعد الفشل البائن الذي منيت به أحزاب الأغلبية سواء على المستوى الداخلي لأحزابها أو في إطارها الوزاري أو على مستوى المؤسسة التشريعية حيث الحصيلة الهزيلة الجبانة . وأمام أحزاب البديل التي رشحت نفسها لخوض غمار مسؤولية تدبير الشأن العام وتعاطف الأمة المغربية أملا في مساندتها في الإستحقاقات القادمة كان ولا بد من اللعب على حبل أخر بغية التمويه وعدم التخلي على المناصب الوزارية في محاولة لإقناع الرأي العام المغربي أنها الأحزاب المنتزعة والمناضلة والمهندسة للعالم الجديد الذي سيتخطى كل الصعاب والمشاكل متناسية أن الأمة المغربية غسلت يديها من السياسة الإشتراكية مباشرة بعد تعيين اليوسفي على رأس حكومة التناوب ونفضت غبار التسييس بعد ما أقدمت عليه وزارة المالية وتكريسها للفصل واحد وخمسين للقضاء على الطبقة المتوسطة وإبادةها حتى أصبح المغاربة بين نار الأغنياء ورماد الفقراء واللائحة طويلة

هذه الأحزاب لم تنجح في ديمقراطية شؤونها الداخلية وعصفت بأطرها النشيطة وطردت خيرة مناضليها حتى عرفت التفكك والتشردم وما صرح به المنشقون كان أعظم وتأسيس أحزاب جديدة فرختها سلبيات بعض الأحزاب كانت شاهد إثبات على سوء التسيير الحزبي والعشوائية والنجومية السياسية

الكتلة مؤخرا طلعت بعمل مشروع مشترك مضمونه حملة إنتخابية سابقة لأوانها لأن الأهداف الستة التي أصدرها البيان المشترك فشلت الحكومة في تدبيرها وإنجاحها لا سيما أنها - الأهداف - ليست جديدة فالوحدة الترابية مثلا لا تهتم الأحزاب وحدها والجمالية المغربية اشتغلت على هذا الملف أكثر ما اشتغلت عليه الحكومة بأحزابها وناصرت نداء الملك حول مقترح الحكم الذاتي ولا تزال ماضية في تنوير الرأي العام الدولي بإيجابيات المقترح أما بخصوص إقرار إصلاح دستوري فإننا لا نشاطر الكتلة في ذلك لكون الشعب المغربي

يؤمن ويدافع عن إمارة أمير المؤمنين وما يحمله الفصل التاسع عشر من الدستور في غياب أهلية ورشد ومسؤولية
أما الحديث عن حكومة متجانسة فمنذ تولي المعارضة الحكم وحكوماتها متجانسة لكنها ضعيفة التفكير واداءها ضعيف جدا لا يرقى لتسيير جمعية او نادي في دار الشباب أما بخصوص الهدف الرابع فماذا كانت تقوم به الحكومة طيلة ولايتها أليس من الحكمة أن مشاريع التنمية والتقدم والتضامن من واجباتها كان عليها تحقيقه من خلال تسييرها وتديورها للشأن العام أم أنها كانت في ملهاة أما عن الهدف الخامس فالأجدر أن ترتب هذه الكتلة بيتها وأن تغلق عليها الأبواب حتى تتفقه معنى السياسة والتدبير وحتى لا نكون أضحوكة أمام أعداء الوحدة الترابية وتسمح سياستها لانتقادنا امام المجمع الدولي حول إرساء مؤسساتنا المحلية والجهوية التي تعرف خلاا كبيرا وتناقدا صريحا بين تصريحات الأحزاب الحكومية وبين واقع الأمة المغربية لا جديد تحت الشمس غير الحملات الدعائية وبهجة إعلامية تخسر فيها أموال الشعب والنتيجة تصفيقات وابتسامات والحال على ما عليه

عتبة ٧ في المائة إقصاء للديمقراطية

الكاتب الأول للإتحاد الإشتراكي السيد محمد اليازغي صرح بأن الوقت حان لترشيد المشهد السياسي المغربي . وقد تناسى السي اليازغي أن الجماهير الشعبية طالبت ولا تزال تطالب بترشيد عام للأحزاب المغربية خاصة منها التي اعتبرت نفسها معصومة من الأخطاء وأنها مدرسة للسياسة والتأطير السيد اليازغي على بينة كبيرة بأن الحياة السياسية الحزبية بنيت على أسلوب

الفبركة وسياسة المصلحة وسامح الله بعض رجالات السياسة الذين كانت خطبهم تتنافى والواقع المرير فكانوا ينتقدون وزارة الداخلية في شخص إدريس البصري وفي نفس الوقت يمارسون تعليمات الرجل بكل تقدير واحترام وكانت اللعبة السياسية هي البقرة الحلوب لكل من سار على الدرب وأطاع الأوامر السي اليازغي إنك لم تأت بالجديد ولا يمكن أن تعطي الجديد والعتبة التي تم اعتماد أسرارها من قبل الحكومة المتسييسة لن يقبلها أي عاقل في العالم الديمقراطي ولا دعاة الحريات باعتباره سدا منيعا لترشيع من يضاهاي أحزابكم المنشقة والمتحالفة . العتبة ضربة موجعة للديمقراطية التي لن تر النور إلا بعد العام ٢٠٢٥ (حكم الغيب) أشوف تشوف على الأقل أن الوجوه المعتادة ستكون غائبة ولن تقف ضد أحزاب البديل ورجالات المرحلة السي اليازغي لا يعقل أن الدول الديمقراطية تستعمل نظام العتبة ومن حق أي مواطن أن يتقدم للإنتخابات سواء متحزب أو مستقل امرأة كانت أو رجل وكل ما أتت به مدونة الإنتخابات لا يرقى للديمقراطية ولا يساير الخطاب الرسمي للبلاد ولا مطالب الجماهير الشعبية فعندما لا نسمح إلا بنسبة معينة للمرأة في الإنتخابات (الكوطا) فإننا أساسا نضرب الديمقراطية بعينها وعندما نضع شرط العتبة الذي اعتمده الحكومة فإننا نعود بالمغرب إلى عهد داخلية إدريس البصري ما دامت الديمقراطية لا تقبل الإستثناء

فما تمخض عن الحكومة المتسييسة مع صانعي قوانين الإنتخابات ليس بالمقدس وكان على الحكومة ألا تعرض المدونة على البرلمان إذا كان هذا الأخير لا سلطة له وأن أغلبيته حكومية ويقول المثل الشاكر العروسة أمها وأباها أصحابها وصحابتها

السي اليازغي ترشيد الحياة السياسية يبدأ من داخل الأحزاب مرورا بالبرلمان

دعم الأحزاب ودعوة المظلوم

إذا كان البرلمان حملنا ما لا طاقة لنا به . والحكومة غيساتنا في الكريدي رغم أننا لم نتسلم أي شيء فلا أعرف لماذا هذا الدعم يقدم لأحزاب لا زين ولا مجي بكري . فهذه الأحزاب اللي كتعنا بالنضال والديمقراطية فجل نوابها في البرلمان مختفون لا يعرفون لغة الحوار ولا الحديث غير التصفاق والنفاق أراحنا طامعين في السي عبد الواحد الراضي يشهر لا تحة الغياب ويعطي للشعب المغربي الحصيلا الكاملة للإقتطاعات التي نتمناها أن تعود إلى خزينة الدولة فأنا وأعوذ بالله من قولة " أنا " لا أرى إلا مؤسسة واحدة أكلشي محرك بمغرف وحدة فالناس اللي في الأحزاب هي اللي فالبرلمان والناس اللي فالبرلمان هم اللي فالحكومة بمعنى أن ما يطبخ في الحزب يوافق عليه البرلمان والي تطبخ في الحكومة يوافق عليه البرلمان ويبقى الشعب بعيدا يشطح ويردح بالفقصة والطامة الكبرى أن الأحزاب فكرت في تقليص سلطات الملك وتعديل بعض الفصول والبنود باسم الحركة الديمقراطية العالمية وباسم النضال والتقدم والتغيير والتصحيح ولم تفكر في الدعم الذي تستفيد منه دون أن تقدم شيئا للمغرب والمغاربة (الشعب) واعتبرت نفسها فوق القوانين وأنها مقدسة ما يهمني اليوم هو ال ٥٠ مليون درهم اللي توزعت على هذه الأحزاب فليس ما لدي أقوله أكثر من هذه الدعوة إلى الله

فارفعوا أيديكم معي إلى الله

يا الله . من أكل مالي كرها وباطلا فاجعله في بطنه نارا لا تطفى أبدا واجعل

من فوقه نارا ومن تحته نارا وعلى يمينه نارا وعلى يساره نارا واجعله في
الدنيا نارا

اللهم باسمك الأعظم أن تقوم مقامنا وترد لنا حاجتنا وتنصرنا على من عادانا
وهددنا في سكنانا وفي عيشنا و عملنا وفي تعليمنا وفي تهذيبنا وفي
فواتير الماء والكهرباء والتلفون

اللهم اجعل عجرتهم ذلا وربطة العنق حصارا أينما رحلوا واختفوا
يارب إنك ترى بعينيك التي لا تنام ما يعانيه حملة الشواهد العليا والمكفوفين
من عبادك وما يتعرضون له من تنكيل وضرب وركل
يارب إنك شاهد على هروب المواطنين من ديارهم إلى بلدان الناس تهجيرا
قسريا وكرها .

ربي إني لا أسمح في حقي من الـ ٥٠ مليون درهم ولو كان سنتيما واحدا
لتنعم به هذه الأحزاب اللهم إنهم أظهروا قوتهم على الفقراء والضعفاء
والمهمشين فأظهر قوتك عليهم

اللهم إنك تشهد أن الملك يشتغل بمفرده يتقرب إلى شعبه يغير حسب إرادته
ويصحح حسب تدبيره يعانق الفقراء ويخفف من الشقاوة والتعاسة والكآبة
يعين المريض ويتفقد رعاياه والحكومة بأحزابها في جانب آخر تفكر في تعسير
أمر هذه الأمة من تذليل وتحقير .

اللهم يارب إن المغاربة عبادك أحرارا فلا تجعلهم مستعبدين من قبل بعض
الأحزاب المتجبرين من قبل وزراء عاتيين وأسواط الجلادين
والأمريبيك يا من له ملكوت السماوات والأراضين آمين
وهذه رسالتي إلى الله

من عبد يمقت التطرف والإرهاب ومصاصي الدماء وأكلة السحت
ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنى عذاب النار

لا لا ولا لليازغي وزيراً أول ولا ولا وألف لا لتقليص سلطات الملك

إذا كان السي اليازغي لا (...) فيفعل ما يشاء ! نحن جالية مغربية وراء ملك البلاد ولن نصمت أمام مهزلة قانون الأحزاب الذي يحاول اليازغي ومن معه التستر وراء الفضائح والمشاكل الكبرى التي عاشها الشعب منذ تعيين اليوسفي على رأس الحكومة ومن سبقوهم . ولن نتهاون في تحسيس الرأي العام الدولي بما يجري ويدور من خروقات سافرة مست حقوق الإنسان في عهد حكومة الأغلبية الموالية لأحزاب فقدت المصداقية وشابها الإنقسام والتفكك وزاغت للتحالفات والتهديد بتعديل الدستور متناسية أن الشعب المغربي يحب الملك محمد السادس ومستعد أن يضحي من أجل سلطاته ومساره السياسي الجديد الذي يستحق التنويه والدعاء له بطوال العمر

عندما نستمع لخطابات رجال السياسة في العالم الديمقراطي فإننا نشعر بأننا نجالس الأسياد نجالس الرجال ما شي الدراري لأن سوق عكاض كانت سوقا حامية الوطيس بين الشعراء وليس مع جماعات محسوبة على الأحزاب السياسية فماذا قدم اليازغي للشعب المغربي حتى يطمع اليوم في رئاسة الوزراء طفرو حتى اللي سبقوه فالحال على ما عليه البطالة والجوع والفقر ولولا الرعاية السامية التي أولاها الملك للمهمشين والمقصين والبطالة والمرضى لضاعت الطبقة الفقيرة وعاش اليازغي ومن معه

فالمغرب لم يتغير ولن يتغير والوجوه القديمة قائمة على الشأن العام فأى تجديد وأي تغيير ينتظر فالجلاد لايزال يحمل سوطه والمظلوم يترجى ربه ومنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر قراره إن مهزلة قانون الإنتخابات كشف عما كان في نفس يعقوب أو السي اليازغي

فقد ضرب الديمقراطية أراجل أمها وأراد بذلك إطفاء أنوار الأحزاب الجديدة والأحزاب المعارضة وكأنه ضمن صوت المواطنين

حاشا واش الديمقراطية في العالم تشبه حال الديمقراطية التي تحدث عنها اليازغي والجالية المغربية تعيش وسط الديمقراطيات الحقيقية أكثر ما يعرفها الكاتب الأول للإتحاد الاشتراكي

سيحان الله أحزاب ترفض الدستور وتشارك في الحكومة وتطمع في الوزارة الأولى دون أغلبية

أحزاب تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنسق .. وتقصي الجمعيات الحقوقية وفعاليات المجتمع المدني

أحزاب معطلة سياسيا وعاجزة على جمع شتات أفرادها تطالب بتقليص سلطات الملك وخاصة في الفصل التاسع عشر من الدستور المغربي اللي كتبه البصري حسب قوله

لا وجود لأحزاب وطنية قوية لأن الديمقراطية تكمن في وجود مواطنين وطنيين يخدمون البلاد والعباد ويسألون على ما قدموه

فلسنا في حاجة لديمقراطية المهرجانات والأنغام وموسيقى العار والعري والخراب والدمار الشعب في حاجة للكثير للخبز والزيتون للسكن والإستقرار للقامة الشريفة وللدواء والإستشفاء

السي اليازغي أنا من الوطنيين أحباب الله لا أعرفك من قريب ولا من بعيد ولا يهمني تاريخ النضال القديم ولا ما سيتحقق في القرن ٢٢ أنا ابن اليوم وأحكم على ٢٤ ساعة التي أعيشها فولدي الذي ناضل قبلكم وأوى المقاومين في بيته بكريار كرلوطي وعذب أبشع تعذيب من قبل الخونة والفرنسيين المستعمرين لم ينل بطاقة المقاوم لم يستفد كما استفاد العديد من أفراد حزب اليازغي اليوم أو غيره من الأحزاب

الوطنية في الدم وليس في الخطاب المريض والتسويق إلى أن يبعثون
فعندما تقصي الجالية من الإنتخابات بعد أوامر ملكية سامية فهذا غير
مقبول ومرفوض وما يجري بالرموز يعد عيبا في ديمقراطيتكم المزعومة تنضاف
لسلبات كثيرة في إطار تدبير الشأن العام
والجالية لن تصمت ولو دفع بها ذلك للحدوث أمام المجمع الدولي وفي الأمم
المتحدة

الجالية المغربية تجلب العملة الصعبة . الجالية نستثمر . الجالية تناضل من
أجل القضايا المصيرية . الجالية تساهم في التنمية البشرية . الجالية مشروع
كبير . إقصاء الجالية يعد إنتهاكا خطيرا للدستور المغربي واستهتارا
بالتعليمات السامية للملك وتذليلا للأحزاب المغربية الأخرى وطلاء بالزفت
لباقي المواطنين والله يرحم الحسن الثاني

نطالب باحتكام جلالة الملك بخصوص قانون الإنتخابات وإقصاء الجالية المغربية من الإنتخابات

ما حصل للجالية المغربية درس لا ينسى نص واش من نص ضربة مقص
خدمتها الوزارات المحسوبة على الحكومة بعدما هيئتها أحزابها المتفاخرة
بالديمقراطية والحقيقة والتصحيح والتغيير والحريات
الذي لا يقبله العقل أن الملك أعطى تعليماته السامية للحكومة باش تدير اللي
عليها وفعلا أفرغت التعليمات من محتواها أدارت الزرؤاطة في الرويدة
وتحدت إختصاصاتها كتجربة لممارسة الضغوطات القادمة بتقليص سلطات
الملك وخاصة الفصل التاسع عشر من الدستور المغربي حتى اعتقدت
شخصيات سياسية دولية أن الوزراء المتسيسون في الحكومة المغربية مقدسون

وأن صوتهم أعلى وتعليماتهم هي القائمة وأن المغرب يسير برضاهم وأنهم يحكمون ويأمرون تمهيدا أن الملك يسود ولا يحكم أربع قرارات ملكية لم يأخذ بها قانون الانتخابات . بل أقصاها ببرودة تامة واستهان بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وللتذكير هذا نص الخطاب السامي الموجه للجالية المغربية

" وفي هذا الصدد ، نشيد بالدور الفعال لجاليتنا المقيمة بالخارج، التي نعتبرها من مقومات المغرب الجديد. بل وفي طليعة الفعاليات، التي تساهم بكل صدق وإخلاص، في تنمية بلادنا، والدفاع عن وحدتها الترابية، وإشعاعها الخارجي، في ارتباط وثيق بهويتها المغربية الأصيلة.

وتجسيدا لتجاوبنا العميق مع التطلعات المشروعة لمختلف أجيالها، في ممارسة المواطنة الكاملة، ولضمان مشاركة ناجعة، وذات مصداقية، لمواطنينا المهاجرين، في كل مؤسسات ومجالات الشأن العام، فقد اتخذنا أربعة قرارات هامة ومتكاملة: أولها : تمكين المغاربة المقيمين بالخارج من تمثيلهم، عن جدارة واستحقاق، في مجلس النواب، بكيفية ملائمة وواقعية وعقلانية.

أما القرار الثاني، المترتب عن الأول، فيتعلق بوجود إحداث دوائر تشريعية انتخابية بالخارج، ليتسنى لمواطنينا بالمهجر اختيار نوابهم بالغرفة الأولى للبرلمان. علما بأنهم يتمتعون، على قدم المساواة، بالحقوق السياسية والمدنية، التي يخولها القانون لكل المغاربة، ليكونوا ناخبين أو منتخبين بأرض الوطن. ويأتي قرارنا الثالث، بتمكين الأجيال الجديدة من جاليتنا العزيزة، من حق التصويت والترشيح في الانتخابات، على غرار آبائهم، تجسيدا لمبدأ المساواة في المواطنة.

ولهذه الغاية، نصدر تعليماتنا للحكومة، لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه القرارات الثلاثة، عند مراجعتها لمنظومة الانتخابات. وسيظل هدفنا أبعد من

ذلك، في التجاوب مع الطموح الكبير، لمواطنينا المقيمين بالخارج، بفتح كل فضاءات وأنماط المشاركة أمامهم.

ومن هنا كان قرارنا الرابع، بإحداث مجلس أعلى للجالية المغربية بالخارج، برئاسة جلالتنا، يتم تشكيله، بكيفية ديمقراطية وشفافة، تكفل له كل ضمانات المصداقية، والنجاعة والتمثيلية الحقة. على أن يضم أعضاء تتولى تعيينهم، من ضمن الشخصيات المشهود لها بالعطاء المتميز، في مجال الدفاع عن حقوق المغاربة المهاجرين، وعن المصالح العليا للوطن، بالإضافة إلى ممثلين عن السلطات والمؤسسات المعنية بقضاياهم

ألم يجد الخطاب أذانا صاغية ولا عقولا واعية تزن هذه السياسة التي لا تتنافى والديمقراطية الحقيقية التي لا تعرف الشتات ولا التقسيم ولا الغني ولا الفقير (...). الجالية لم تصمت ولا تبقى مكبلة اليدين فحبها لملك البلاد سيجعلها تناضل من أجل تنفيذ تعليماته السامية وحكمته الداعية إلى تكريم رعاياه الأوفياء . فالماضي القريب كانت بعض الأحزاب خجولة حتى في حديثها وكانت تراعي لكل كلمة ولو على لسان إدريس البصري فيصيبها ما يصسبها حتى التبول كان ممكنا ولا رجعة في ما يقال والحزب العفيف كان يفهم بالغمزة فماذا حصل اليوم ؟

الأحزاب سخن عليها الراس وأرادت أن تحكم بنفسها دون مراقبة ودون سلطة عليا ولها رغبة في الإستحواذ على جميع الإختصاصات وأن ما تراه ديمقراطيا لا يناقش وما تمليه لا بد وأن يطبق

أيتها الأحزاب من على هذا المنبر نقولها بالفم المليان راكم عيقتوا بزاف أتعديتوا الحدود لنا ملك واحد وبلد واحد وشعب واحد ولا نقبل هذه السياسة التي تحملون بتحقيقها لأن الأمة تخاف منكم والخطوة التي أقدمتم عليها بإقصاء الجالية محسوبة عليكم . فإننا نطالب باحتكام ملكي قبل عرض

القانون الإنتخابي على البرلمان الحكومي وبرنامج الجالية حافل بالمفاجآت

حصيلة الموسم الإجتماعي الحالي

الحال على ما عليه . سوء التسيير والتدبير . الأمة في احتجاج مستمر
أحزاب قاصرة . ديمقراطية المحسوبة

الحكومة الحالية خالية الوفاض . برنامج مسطر على الورق لم تستطع توظيف
٣٪ مما تعهدت به أمام البرلمان المغربي (...) ومنذ توليها المهام وهي عازمة
على تطبيق ما اتفقت عليه المجموعة وألا يغرد أحد خارج السرب المهم أن تعم
الفائدة وتملاً الحقائق الوزارية بما جادت به السياسة كالسرطان وجعل الحياة
السياسية يرى لها بالمهزلة وخاصة بعد فرار العديد من مناضلي الأحزاب
وتجميد عضويتهم أو الإنشقاق على أمل تأسيس أحزاب البديل . أما الشباب
فقد عزف عن الإنخراط في مجال التسيير بعدما تأكد له أن الشفوي لن يأت
بالتغيير ولن يشجع التنمية البشرية ولا الإقتصادية بل سيدوب المقومات
والجهود للعودة إلى زمن الجلادين والصمت الأبدى

السيد الوزير الأول قدم حصيلته أمام عدد قليل من البرلمانيين مما جعل قاعة
البرلمان تظهر فارغة من أي تمثيل حقيقي للأمة المغربية . وعدم حضور السادة
النواب يؤكد إنشغالهم بالعطلة الصيفية واهتمامهم الكبير بمشاريعهم ومصالح
ذويهم أما ما يجري داخل البرلمان فلا يهم الكثير ما دام النائب قد وصل إلى
هدفه . فالسياسة الفاشلة جعلت الشعب ينزل إلى الشارع ليعبر عن سخطه
من سوء التسيير والتدبير . والمطالبة بإسقاط الحكومة الحالية التي تسترت
وراء الجهود التي بدلها الملك محمد السادس من خلال برنامجه النافع ليكرم
الرعايا بالتخفيف عنهم مما لحقهم من حيف وإقصاء وتهميش وزيارات جلالته

التفقدية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب لخير دليل على أن المملكة المغربية قادرة على تسيير شؤونها دون الحاجة إلى وزراء دون حقائب ودون مسؤوليات وقد أبانت جمعيات المجتمع المدني على قدراتها في التخطيط والمساهمة في إنجاح المبادرة الوطنية

فإذا كان معالي الوزير الأول سيشرف على تقديم حصيلة الحكومة فإننا نوفر عليه ذلك من خلال النقط التالية

الأمة المغربية لا يشرفها التسيير الحكومي الحالي . والحكومة اليوم هي البرلمان ونواب برلمان الأغلبية هم نفس الأحزاب ويبقى الشعب خارج اللعبة السياسية والديمقراطية تتطلب تمثيل الشعب من خلال المؤسسة التشريعية وفي غياب هذا الحق فلاديمقراطية تستحق الحديث ولا التنويه بها أمام المجمع الدولي

إضرابات في كل القطاعات الخاصة والعامة . مسيرات سلمية في كل المدن المغربية واعتصامات أمام البرلمان وحكومة تعطي الأوامر لنسف الحق الدستوري من خلال تدخل قوات الأمن فيصاب من يصاب أمام فرجة من داخل البرلمان وحتى الذين لا حول لهم وقوة من المعوقين ضاقوا ذرعا من الإستفزاز والضرب والركل فأين الفرار غدا من أمر الله أهكذا تكرم المعارضة القديمة أبناء الشعب المقاوم والمناضل أم أن الشعارات تبخرت بعد النصب على المواطنين من خلال البرامج الكاذبة والديماغوجيات

الحكومة لم تر في المرآت ما فرخته سياستها - النقص الكبير في جميع الخدمات الإجتماعية وتجميد القوة الشرائية للمواطنين و الزيادات في الأسعار والضرائب المباشرة والغير المباشرة والتي شملت نادل المقهى وطالب معاشو ومن يجري في عرفهما ضريبة السمعي البصري أمام برامج لا ترقى للمشاهدة وليس مرغوب فيها خصوصة العديد من المؤسسات دون فوائد تعود بالإيجاب على المواطنين . الزيادة في سعر استهلاك الماء والكهرباء والمحروقات

إستخدام العصى والترهيب لكل من حاول الإحتجاج ووضع الحكومة في الميزان مما يؤكد أن الملك وحده يعمل على بناء الديمقراطية الحققة عكس ما تنهجه الحكومة المتسييسة في هذا الباب

إستمرار الأزمة بملفات جملة ليبقى الحال على ما عليه . التشغيل الصحة والتعليم وهنا نفتح قوسين للتنبويه بمؤسسة الحسن الثاني التي لعبت دورا أساسيا في تحقيق العديد من الإغراض ولا يزال الملك يخدم الأمة من خلال ورش مفتوح يهتم بمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء الرغبة في العودة إلى الحزب الواحد والمقدس بمحاصرة ومعاقبة العمل النقابي والحزبي وحرية الأفراد والتكامل بالفاعلين الجمعيين والأطر وتسخير الأجهزة الأمنية لضرب وركل الأطباء والمهندسين والصحفيين والطلبة وكل من قال كلمة حق في وجه الحكومة خادمة رعايا الملك

الحكومة الحالية أقصت الجالية المغربية من الإنتخابات وضربت عرض الحائط تعليمات الملك . وقد تقول الحكومة ما نقوله مبالغة لكن ما هو واقع يتكرر ألف مرة في حياتنا اليومية . أما المهرجانات ورقصني يا جدع فالله يعطيكم الصحة يا حكومة

بعد الغياب ... نعتذر

أهلا وسهلا ومرحبا بالقراء الأعزاء في كل مكان . نقدم اعتذارنا على الغياب المفاجئ الذي كان خارج إرادتنا أملين من الله عز وجل أن يغلبنا على الصعاب ويذلها تحت مدادنا الطليق بالحربة والنضال الشريف

مع قرب الإنتخابات يستعد وزراء عالم السياسة المغربية للحفاظ على ما تبقى من ماء الوجه إلى كان شي وجه عندو علاش يحشم أمام مهزلة ولاية

بدون عطاء . ولاية بدون برنامج . ولاية بدون حكامه وولاية بدون ديمقراطية
وحقوق الإنسان وأتحدى من على هذا المنبر الحر وزير الإتصال الناطق باسم
الحكومة في بلاغاته بشأن الإنتقال الديمقراطي والمسار الجديد
فالواقع يا ااااا معالي الوزير يختلف تماما وتصريحاتكم أمام كاميرا تلفزيون
الإتصال الممول من جيوب الضرائب بالفقير لم ينعم بالأمل إلا بعد الزيارات
التفقدية للملك . والمهمش لم يصبح له كيان إلا بعد المبادرة الوطنية للتنمية
البشرية التي أطلقها الملك فماذا صنعت الحكومة لهذا الشعب الوفي ؟
السيد وزير الإتصال . الجمهور في حاجة إلى برامج جادة . برامج ذات علاقة
بثقافتنا بتقاليدينا وأصالتنا وتقدمنا وانفتاحنا بما وجب الأخذ به وما وجب
الوقوف عنده

فبالله عليك ياوزير الإتصال هل أنت من المعجبين ببرنامج " أجيال " و " ألو
علي " وحجياته والتقليل من المطبخ والسهرات الغنائية في ليلة كل سبت
إنه تقصير في حق المغاربة الذين يدفعون الضرائب وتمول بها مثل هذه البرامج
الحقيرة ويرجى أن تبقى على الأرضية بدلا من بثها للجالية المغربية في الخارج
فإنها كتشوه الوجه المغربي أمام الفضائيات العربية التي ينوه بمجهوداتها
أما مجال حقوق الإنسان فالهراوة لازالت تنزل على الرؤوس . تنزل دون رحمة
ولا شفقة على المطالبين بالحق في العمل . وفي السكن و التطبيب تنزل على
كل من قال كلمة حق يترجمها من خلال الوقفات الإحتجاجية والمسيرات
السلمية مستنكرا تدبير الشأن العام بسياسة الإرتجال والعشوائية والمحسوبة
والزبونية الحزبية . أتخللون على أنفسكم ما تحرمونه على الشعب المغربي
فلماذا لم تنزل هراويكم على من يطالب بتفليس سلطات الملك أم أن الأمر
فيه " إن وأخواتها " أو المصالح المشتركة ومصائب قوم عند قوم فوائد أما وزير
الثقافة فنأمل بإدماج هذه الوزارة - في حالة إبقاء الحال على ما عليه - في

وزارة السياحة فقد تشابه علينا الأمر وأصبح المواطن لا يعرف مدى الإختصاص وبالمناسبة فإننا نضم صوتنا للأستاذ عبد الكريم برشيد في محنته من جراء قمع الحريات وخاصة حرية الرأي والتعبير من خلال منع مسرحية للمبدع المغربي الذي كنا نأمل أن يكون على رأس وزارة الثقافة وما على الله بعسير .

وهذا سؤال نوجهه إلى وزبيبيير الثقققققققققا ماهي شروط دعم الكتاب المغربي ونتمنى من الوزارة أن تدلي بجزد للمستفيدين من الطباعة ومن الدعم المالي للجمعيات .

وما نود قوله كذلك على سبيل التذكير أن المهرجانات المتسيسة تفرخ أصواتا إنتخابية عكسية وخاصة الإستحقاقات القادمة ترشح وجوها وليس ألوانا تكفر كل من لا يخضع لديمقراطيتها أو من ينتقذ سياستها وأطروحتها

منعطف خطير في مجال حقوق الإنسان

سؤال كبير يطرح مباشرة بعد إنتخاب " المغرب " عضوا بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فهل فعلا أن المغرب على السكة الحقيقية أم أن العالم لا يعلم ما يجري ويدور في الداخل من معاناة المواطنين لتكريس حقهم الديمقراطي وما تخوله القوانين ؟

فمؤخرا شبع موظفو وزارة العدل ضربا مبرحا من قبل قواة الأمن الساهرة على سلامة المواطنين . فقامت بركلهم ولطمهم وإهانتهم بالأحدية المصفحة وإرهابهم بلغة ساقطة لا لشيء إلا لأن الموظفين يطالبون بتسوية وضعيتهم المادية من أجل " خبز " شريف فإذا كانت وزارة العدل تستقبل موظفيها بهذا اللون الحقوقي فنعم العدالة وحقوق الإنسان وكل وعزا بلادو

وفي الرباط بمدينة العرفان تجندت قوات الأمن لمنع مسيرة احتجاج سلمية ضد تعنيف الطالبات والطلبة بالحج الجامعي حيث - حسب الشهود والضحايا - تدخل رجال الأمن بكل ما لديهم من قوة (الزي العسكري) والسلاح والبرودكتات -الأحذية الثقيلة - والهراوات والزراوط وكأنهم في حرب مع الحلوف وليس مع إختهم من بني آدم فداهموا البيوت وكسروا ما وجدوه أمامهم وتبين أنه تمت سرقة الهواتف النقال ومبالغ مالية من دواليب الفتيات وهذه العملية أطلق عليها إسم " شن طن " من قبل الجمهور وذلك لطمس معالم جريمة ارتكبتها إبن مسؤول في الجيش الذي كان يسوق سيارة المرسيدس دون رخصة مع السكر العلني . الحادثة سير أدت بإزهاق روح سائق طاكسي وإصابة طالب جامعي بكسور خطيرة وكواك أحقوق الإنسان

أما في مدينة مراكش فقد أعتقل صحفي مصور تحت ذريعة مفبركة حيث إتهم أحد رجال الأمن المصور الصحفي بأخذ صورة له وحتى ولو أخذت هذه الصورة فمن حق المصور الصحفي أن يقوم بواجبه الإعلامي والمصورة من أدوات العمل الصحفي والترخيص للجريدة ضمنا هو ترخيص للعمل الصحفي ومصائب قوم عند قوم فوائد ...

أما مهزلة أخرى فقد اقتحم دركيون مؤسسة تعليمية واستنطقوا تلاميذ قاصرين مما جعل الأسرة التعليمية تستنكر هذا التصرف اللامقبول دون مراعات حرمة وزارة التربية الوطنية مما يؤكد أن الحنين للعودة لماضي الصباط والزرواطة قادم ولا محالة ...

وفي نفس الوقت إقتحمت قوات الأمن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمدينة مراكش وقامت بواجبها المعتاد أما اللقطات من هنا وهناك ونعني من باقي المدن المغربية فالجمهور ينعم بكرم قوات الأمن مما يجعلنا نوجه النداء لهيئة الإنصاف والمصالحة للتأسيس من جديد وأن تواكب نشاطها جنبا إلى الجمعيات

الحقوقية لعل وعسى !!!!

فإذا كان المجلس الأعلى للقضاء صرح بشرعية المسيرات السلمية والإحتجاج
فمن المسؤول عن خرق هذا الحق الديمقراطي لتتدخل القوات فوق قرارات
المجلس الأعلى ؟؟؟؟

إن ما يحدث من خرق للقوانين وضرب لما يحث عليه الدستور مؤامرة لتفريغ
محتوى تعليمات جلالة الملك نصره الله فمن وراء اللعبة القذرة ووراء تكريس
عهد القمع وتكبييل الحريات وتكميم الأفواه
ملحوظة : التدخل الأمني مرتبط بالأوامر ونحن هنا نوجه خطابنا لمن يعط
الأمر وليس بالضرورة من ينفذه .

مثقفون في حالة إغماء

تخدير وتمويه وتحالفات

أثار انتباهي ما أعلنه الزعيم الإستقلالي السيد عباس الفاسي حول ميثاق
الشرف المزمع توقيعه بين حزب الإستقلال وحزب الإتحاد الإشتراكي ومدى
إلتزامهما أن يكونا إما في الحكومة أو خارجها ونظرا لسنوات المحكرة
والتذليل والتفكير والإنتظار الطويل والشعارات الزائفة وتبادل الحقائق
الوزارية و المقاعد البرلمانية وسوء تدبير الشأن المحلي والعام وقضايا نهب المال
العام وإثقال كاهل المواطنين بالضرائب وقمع الحريات والإنتهاكات القانونية
والتوزيع التي عرفتها جل القطاعات باسم المحسوبية والزبونية وتفريغ محتوى
التعليمات الملكية واستفحال الفساد الإداري بشكل مخيف وظاهرة الدعارة .
من الأفضل أن يبقى الحزبين خارج الحكومة وإعطاء الفرصة لأحزاب جديدة
وبوجوه جديدة لعل الوضع يتغير نسبيا واللهم العمش والا العمى

فبعد الإستقلال آآآآ السي عباس إنتظر الأباء وعود الرفاهية والإزدهار وعود الديمقراطية والحريات لكنهم عانوا ما عانه الطبل ليلة العواشر وفي أيامنا هذه وبعد حكومة السي اليوسفي الزعيم الإشتراكي عرفت بلادنا ما لم تعرفه أيام إدريس البصري فقد جادت الحكومة ما شاء الله بزيادة عدد الهروات لتفريق المسيرات والإحتجاجات التي كانت بالأمس محط اهتمام دعاة الديمقراطية ومجال حقوق الإنسان بل كرست نفس الأسلوب في قمع المعطلين وكل من طالب بالإستقالة الجماعية ومن جهة أخرى ركزت في سياستها على تسويق الوعود والتماطل في محاكمة ناهبي المال العام والتفاوض مع المجرمين واللصوص بدلا من محاسبتهم ومقاضاتهم كما يحكم الفقير أمام سرقة رغيف خبز ()

فما بالكم أمام لصوص الملايير والمترامين على هكتارات فلاحية ومفوتين للبقع الأرضية وهلم جرا ...

فالسبي عباس الذي يتكلم على الحكومة القادمة فعليه أولا أن يحل ويرضي ضحايا النجاة لأنه لا يعقل حل قضايا شعب بكامله فحين لم يحل مشكل قضايا النجاة الذي يحتوي ويضم فئة قليلة اللهم إذا كانت الرؤيا تختلف عن الديمقراطية والحقوق من خلال المواثيق الدولية والمتعارف عليها فأين العدل الذي يتحدث عنه السي عباس أم أنها حملة للإستحواذ على كرسي وزارة العدل لدفن الماضي وإخفاء معالم الجريمة

أشتراكيون ويساريون يطالبون الحزبين بإقالتهم من الحكومة والسماح للوجوه الجديدة بأخذ مبادرة تدبير الشأن العام بدلا من العيش على وهم الماركسية واللينينية والكاستروية التي فرخت السجون والمعتقلات وطمس الحقائق والتواطؤ والمحسوبية والزبونية . أما عن الدستور فلا توجد أحزاب في مستوى تغييره أو تعديله لأنها لا تكرس الديمقراطية داخل أحزابها وفاقد الشيء لا

يعطيه ومغني الحي لا يطرب وبهذا نكون قد سهلنا الأمور على الحزبين
وبالأخص السي عباس ...

بين الإجتهد والزندقة هوة واسعة

الإجتهد باب مفتوح لكنه يوحد بدون سابق إذن عندما يصطدم بالشواهد أي
مع النص القرآني وإلا أصبح كتاب الله كبعض الجرائد التي تطلع بأخبار
متغيرة مع كل فجر جديد يكتب فيها الذين يعلمون والذين لا يعلمون وتحظى
بدعم الدولة وبين أيدي مقالة تحت عنوان " من اجتهد فهو زنديق " بقلم
الصديق بوكزول الذي ليس له علم بالفقه الإسلامي ولا بالفكر الإسلامي ولا
بالقرآن الكريم و سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا نرغب في القسم بأن
ماكتبه دفاعا عن حسن الترابي لا يرقى للنقاش ولا للنشر حيث أجمع العلماء
- وأين بوكزول من العلماء - أنه لا اجتهد مع النص فحين حسن الترابي
كانت له رغبة واحدة للفت نظر الجمهور بعد الذي حصل له سياسيا بأرض
السودان معتبرا أن إعادة موقفه السياسي لا يمكنه أن إحدة السيدات
بالولايات المتحدة الأمريكية يفتي حسن الترابي من غير أهلية بجواز إمامة
المرأة للناس وقد اعتقد الصديق بوكزول أن ما قاله الداعية ينبع من دراسة
عميقة لنصوص القرآن الكريم لكن الأصل والحقيقة يعرفها حسن الترابي نفسه
والمشكل الذي لا يقبل هو أن بعض الأقلام سامحها الله قادرة على تغيير
جلدتها والتضحية بوطنها وأقرب الأقربين لها من أجل " خنز الدنيا " ومستعدة
كذلك بأن تتحول إلى بوق للدعاية المجانية من أجل تمرير خطابات وشعارات
تحكمها الماركسية والشيوعية والسندان والمطرقة

لن يستطيع لا حسن الترابي ولا سياسته الانقلابية بأن تصنع منه مفتيا للمسلمين وخير له ألا يعرفه الناس بمستشار الرئيس السابق جعفر النميري وما قام به خلال فترته جنبا للديوان الرئاسي . أما الصديق بوكزول وانحيازه دون صدق ومعرفة ما عليه إلا أن يقدم قلما أحمر هدية لسيدة حسن الترابي ليصحح القرآن الكريم ما دام ينفي قول الله تعالى .

الملك محمد السادس هو أمير المؤمنين ولن يقبل بالمس في النصوص القرآنية ولا التلاعب بكلام الله سيرا على نهج جده المصطفى الكريم ومهما كان عصر الحداثة فلن يسمح بما لا يسمح به مجمع العلماء من إمامة للمرأة بالرجال فبإمكانها الوعض والإرشاد لكنها لا تأم .

بالنسبة للصديق بوكزول أن صاحبك أول من اتهم محمود طه بالردة وأيد الحكم بالإعدام وكان داعية للقصص وهذه معطيات تزود بها أفكارك لعلك تجد الطريق الأصوب للنجاح والله يغفر لنا ولك .

التحامل ... نذير شؤم والفوز في الإستحقاقات القادمة في علم الغيب

كان ولا بد من الرد .. لأن ما ورد في مقالة (الفوز الإسلاموي كنذير شؤم) لصاحبه جما هاشم . غير صحيح ولا أساس له من الواقع لأن الهدف من خلال ما كتب هو الطعن في التعاليم الإسلامية وما تركنا عليه خير البرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . وانطلاقا من كلمة " الإسلاميين " الدخيلة على قاموس اللغة العربية يظهر التحامل بالجهل وليس بالبينة والحجة والدليل فأطرح السؤال ماذا يخيف من فوز حزب العدالة والتنمية في الإستحقاقات القادمة ؟ ولماذا القلق أصبح هاجسا مشتركا لدى الأحزاب اليسارية و كذلك

الداعية للديمقراطية ؟ ولماذا إسالة المداد المرتجف من مستقبل لا يزال في الغيب ؟

لقد ساق جمال هاشم الأحداث المأساوية في فلسطين ليس لتحسيس الشعوب العربية بالمعاناة ولكن ليركب على حكومة " حماس " مع العلم أن هذه الحركة مصنفة لدى البعض فحين أن الأحزاب المغربية صاحبة الأخلاق غير متهمة ولا أحد في العالم المتقدم والمتحضر ينظر إليها بالكارثة كما وصفها جمال هاشم بتعبيره الخاص .

أما عن الخطاب الشعبوي الطهراني واستغلال المأساة والأمية والعزف على الوتر الديني الحساس فنتأسف كثيرا للأسلوب الذي خان صاحبه لأن الواقع المغربي المعيش تسببت فيه الأحزاب بتواطؤها والحكومات السالفة والحالية والدين الإسلامي ليس وترا للعزف ومن العيب النعث به بتحقيق وتذليل يا مغربي ...!

لم يحصل لي الشرف بمعرفتك ولكن على ما يبدو أن ما كتب كفاني منك (يكفوني) ربما فهمت قصدي والفاهم يفهم .

أما عني فلا أنتمي لأي حزب مغربي ولا زلت متشبثا بقناعتي والدستور المغربي يخولني الصلاحية في إطار ديمقراطي للاختيار والانتساب وأنا اخترت ألا أكون بين هذه الأحزاب ولو خيرت في منصب أمينها العام لكن مغربيته ومواطنتي ووطنيتي كانت السبب في تحريك قلبي لأرد على بعض السخافات وأولها إعتبار الجماهير المغربية بالأمية مع العلم أن الأحزاب المغربية بالمرجعية الإسلامية تتواجد بها أطر فاعلة مثقفة حاملة للشواهد العليا ذات أخلاق عالية لا تقبل الإرتشاء ولا الفساد منفتحة على العالم الخارجي بماوجب أخذه وما وجب نبذه والأمية التي يتحدث عنها السي جمال هاشم فالأحزاب التي تدعي الديمقراطية كانت السبب في تهميشها وأبعادها عن الواقع لتشتغل دون

تعكير الجو فكان لها ذلك إلى أن قاد الملك محمد السادس سفينة التصحيح والتي لم يركبها بعض الوزراء ولا بعض الأحزاب والزيارات التفقدية للمناطق النائية ما هي إلا تصحيح للأخطاء التي ارتكبتها الحكومات بأحزابها وكانت درسا للإصلاح والتربية والتعليم وتكريم الجماهير التي طال إنتظارها للتغيير والمستقبل يشرفها

أما الحديث عن البرامج العقلانية فكان على جمال هاشم أن يعطينا نموذجا لهذه البرامج لأن ما عرفته الساحة المغربية منذ الإستقلال إلا برامج على الورق تولد يوم الإثنين وتموت رضية بعد يومين وإلا من أوصلنا إلى هذه الأزمات حتى أصبح الطالب حامل الشهادة العليا يرغب في الإنتحار وأن يسب اليوم الذي ولد فيه

أما الرهان على فرس أعرج فهذا من المستحيل فالأجهزة الأمنية المغربية تتعامل وهذه الأحزاب بنظرة تختلف عن الفبركة التي يصنعها صاحب المقال وإذا كان يعرف جمال هاشم ما لا تعلمه المخابرات المغربية بخطورة الحزب المعني أو أفرادة فقد يتحمل المسؤولية لعدم التبليغ إذا كانت الديمقراطية حاضرة في القلب والقلم والمداد فعلى السي جمال هاشم أن ينتظر ساعة الحسم يوم الإقتراع لأن المواطن هو الذي سيختار وفي حالة فوز الملائكة - حسب تعبيره - فإنهم سيبدلون ما في وسعهم لتنظيف ما وجب تنظيفه وتطهيره رغم أننا نعرف صعوبة ذلك ولو جئنا بالماء القاطع أجافيل والكرزين

مكالمات هاتفية

حتى لا يبقى الشك مخيما على البعض . وحتى لا أسأل عن هويتي

السياسية أكثر من مرة في اليوم أقول للسيد الذي اتصل هاتفيا من نيوجرسي (حسب قوله) لأن رقم الهاتف الذي استعمله غير مرئي فإني أولا أشكره على تصحيح الخطأ المطبعي (د) الذي صحح (ض) من جهة أخرى أود أن أشير أن ما أكتبه هو ما غربلته التجارب السالفة وأنا عن قرب من العمل السياسي والجمعي الواسع ومقالاتي التي أوجهها للشعب المغربي أعتبرها في مقام عال عن الشعارات الزائفة والحزبية التي فرخت مدن الصحف والأحياء الشعبية والبطالة والعطالة والفساد الأخلاقي ولما أتحدث عن حزب العدالة والتنمية فلأني مواطن مغربي ولدي الحق في قولة " لا " وقولة " نعم " كما يحلو لي دون إملاء أو ضغط وللتذكير فإني لم أصوت على حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٢ لكن الشعب المغربي إختار هذا الحزب كبديل للماضي السوداوي أملا في مستقبل زاهر يظهر غسيلنا من النجس السياسي والضحك على أذقان الرجال من خلال التسويات وتاريخ النضال والسجون والتعذيب والوطنية والبطولة الخ واعتبارا أنني مواطن مواكب للتطورات والمستجدات في بلادي كان ولا بد من التعليق على كل ما يجري ويدور ولو ارتكبنا في كتاباتنا أخطاء نحوية أو إملائية . المهم أن نبلغ الرسالة وأن نكشف عن التلاعبات والتواطؤ الذي يساهم في إبقاء الحال على ما عليه . خلاصة القول لست منتميا سياسيا لأنني لم أر في أحزابنا الجديدة والوعي السياسي الذي يرقى لخدمة البلاد والعباد والأزمات الكارثية التي تحيها وتعيشها الأمة المغربية تسببت في إحداثها الأحزاب المتواطئة الساكتة اليوم على إدريس البصري وزبانيته لأنها تأكل اليوم من نفس الطبق وتوزع التراب المغربي من ضيعات وبقع أرضية ودعم مالي على أفرادها . وأنت أخي في دار غفلون مخدر بالشعارات الماركسية واللينينية والماوية والكاستروية وملزم أن تبعث لأسرتك مبلغا ماليا في آخر كل شهر لعل وعسى يعيشون أحسن

من غيرهم من اولاد الجيران والدرب .

فعندما رشحنا سعد الدين العثماني وزيرا أول بعد الإستحقاقات القادمة فلأن المؤسسات الخاصة باستطلاع الرأي واستقرائه أكدت دعم المواطنين لحزب العدالة والتنمية باعتباره حزب جديد يحمل الخصوصية المتقدمة من الأخلاق والكرامة وعزة النفس والوعي والثقافة
سأبقى لا منتميا حتى لا أغلط الشعب المغربي بشفوي خطابات الأحزاب والدستور المغربي يخول لي هذه الصلاحية وهذا الإختيار الذي اعتبره عظيما

إسماعيل العلوي : الكتلة أعادت حياتها

ما يقلق في الحياة السياسية أن رجالات خدومة كالأمين العام للتقدم والإشترابية الأستاذ إسماعيل العلوي يدخل في ائتلاف والكتلة . مع العلم أن الأخيرة فقدت المصداقية التاريخية والنضالية والسياسية . فعندما قال إسماعيل العلوي أن الكتلة أعادت حياتها إستغربت أستغربا مطلقا لكون الكتلة ليس لها ما تعيده ولم تقدم للشعب المغربي أي تقدم قد يخفف من حدة الوضع المشؤوم والملطخ باليأس وفي جميع المرافق ودون استثناء فماذا قدمت الكتلة للشباب الحامل للشواهد العليا منذ تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل وماذا حققت الكتلة لأبناء المقاومة اللي تلات بهم الايام وأصبحوا يسكنون البرارك كالجردان ؟ وماذا قدمت الكتلة لأطفال الشوارع لولا الجمعيات التي تدعمها مؤسسة محمد السادس ومؤسسة محمد الخامس و المحسنين ؟ فكم من نائب كتلوي تبرع براتبه على الطبقة المعوزة وذوي الحاجة

؟ فإذا كانت الكتلة أعادت حياتها فهذا في منظور الحملة الإنتخابية السابقة لأوانها مع العلم أن استقراءات الرأي تخالف نظرة السيد إسماعيل العلوي للحياة السياسية المقبلة لأن الشارع المغربي أقر بعدم التصويت للكتلة وبعض الوزراء ينتمون إليها ولا يمكن لوالدتي أن تصوت على الكتلة وفيهم وزير لا يعرف إلا لعبة الزيادة في الضرائب وإفراغ جيوب الطبقة العامة كما لا يمكن أن يصوت على الكتلة وفيهم وزير يكرس سياسة تقييد الأقلام الصحفية ويتابع كل ما يكتب من مقالات تكشف الخروقات بدلا من فتح ملفات تفتح وتغلق الواجب أن يقف الوزراء جنبا إلى ملك البلاد وينفذوا التعليمات لا إفراغ محتواها للتضييق على شعب يستحق التكريم والتقاعد التام لما قدموه من عطاء و صبر ورباط منذ الإستقلال إلى اليوم فكيف للكتلة أن تعيد حياتها وهل كانت حياة للشعب المغربي وما هي المكتسبات التي تحققت . فكل ما يقال ويهمل به الإعلام الرسمي يبقى بعيدا عن الواقع المعيش فإذا كانت الكتلة تعتقد أنها حققت مكتسبات فوالله ما تحقق شيء إلا بالإرادة الملكية ولو عولنا على الكتلة كون الشعب بات في الزنقة وخير دليل الشعب المغربي يطمع في الهجرة ولا العيش مع الأحزاب المغربية ووزراء بدون حقائب ومسؤوليات السيد إسماعيل العلوي . نكن لكم التقدير لكن يرجى عدم الدفاع عن الكتلة لأن دفاعكم لا يتماشى ورؤيا رعايا ملك البلاد مما يفقدكم الكثير وخير أن تتحدث عن التقدم والإشترابية ربما تنالون التعاطف ولو أن الوقت الراهن يتحدث عن إستحقاق لحزب العدالة والتنمية وأحزاب جديدة

**تقرير إلى معالي وزير العدل السيد محمد بوزويغ
بخصوص مجال حقوق الإنسان**

خير ما نقدمه لبلدنا هو الحقيقة . وفي غيابها - الحقيقة - سيكون البناء مغشوشا وهشا وسيبقى الحال على ما عليه . ونظرا لكوننا لا نتواجد بأرض الوطن ونشعر بالمسؤولية تجاه البلاد والعباد كان ولا بد من المساهمة الفعلية في مجال حقوق الإنسان من خلال التقرير الذي ستقدمه الحكومة المغربية .

فالسؤال الذي يطرح نفسه ماذا ستقدم حكومتنا بهذه المناسبة بجنييف ؟ وهل ستعترف الحكومة بما يجري ويدور داخل البلاد وما يتعرض له العباد في الخفاء ؟ وهل ستبين الحكومة في تقريرها مدى اتساع الإحتجاجات والإعتصامات وكيف تتعامل أجهزة الأمن (بعد الأوامر) في التصدي لحق من الحقوق التي نص عليها الدستور والمواثيق الدولية ؟

وهل تعترف الحكومة بأن محاكمات الرأي والصحافة أسرع من المحاكمات التي تهم نهب المال العام وقضايا التبدير؟ وأن سارق خبزة يحاكم في ظرف وجيز فحين تتفاوض الحكومة مع أباطرة ولصوص أموال الشعب ؟ هل تعترف الحكومة بأنها تلتزم الصمت في العديد من القضايا ؟

إنني مغربي وأشعر بالوطنية أكثر من بعض الوزراء والبرلمانيين والمسؤولين .

ويحز في النفس الحديث عن حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي والحريات والقوانين لأن ما تشهده الساحة يؤكد العكس وغير صحيح ولا بأس أن أذكر السيد معالي وزير العدل بالحصيلة التي يصوت عليها الشعب المغربي بنسبة ٩٩ و ٩٩٪ .

١- سياسة التصحيح والتغيير لا يخدمها إلا الملك محمد السادس

٢- ما قامت به مؤسسة محمد السادس من مشاريع هامة تؤكد المسار الحقيقي للتغيير

٣- الإحتجاجات والمسيرات السلمية حق دستوري وإعطاء الأوامر من قبل الحكومة خرق يكرس العهد البصري

- ٤- التعذيب والإكراه والتحقيق اللامشروع والتهديد ومس كرامة المواطنين والسب والشتم والتلاعب بعورات المواطنين وانتهاك أعراضهم لا زالت تمارس بشكل طبيعي رغم تجريم ذلك .
- ٥- سياسة التفجير التي تنهجها وزارة المالية بفرض ضرائب ورفع أسعار المواد الأساسية
- ٦- التمييز بين المواطنين في الوظيفة العمومية من خلال ترقية الأطر العليا والزيادة في رواتبها فحين تتناسى الآخرين من الموظفين .
- ٧- الزيادة في رواتب السادة النواب وضمنان معاشاتهم فحين يتظاهر الآلاف من أبناء الوطن عماد المستقبل الذين هم في حاجة لمنصب شغل .
- ٨ - الدعارة والشذوذ الجنسي بديل للتوظيف والتشغيل
- ٩ - الجريمة والسرقات في وضج النهار بدلا من الأمن والإستقرار
- ١٠ - الفقر والتهميش والإقصاء ظواهر تعبر عن حصيلة العمل الحكومي
- ١١ - جمعيات المجتمع المدني بديل للعمل الوزاري
- ١٢ - محاولات تقزيم القلم الصحفي
- ١٣ - الدعم الحكومي للأحزاب المغربية ولسان حالها
- ١٤ - تميع مجال الإعلام السمعي البصري (الثانية على الخصوص)
- ١٥- عدم الإعتراف بالفنان المغربي وضمنان معاشه . وتكريم بعضهم إلا بعد الموت
- ١٦ - قروض بالوساطة ومشاريع بالمحسوية
- ١٧ - تفويت الأراضي الزراعية والبقع الأرضية والمشاريع لأصحاب النفوذ هذا واقعنا . وهذا هو الحال فمن يرغب في دعم التقرير فليراعي هذه النقاط الحقيقية التي تساهم بشكل من الأشكال في بناء للديمقراطية التي يأملها الشعب المغربي

الصراحة راحة

ما من مغربي أصيل و قح . لن يقبل بالمهازل التي تعيشها بلادنا من سوء التسيير والتدبير وكذلك صدمة الغير والإهانة والذل . كما يتساءل خيرة أبناء وطننا الحبيب عن سبب القبول بما يسمى في السياسة المغربية بالدبلوماسية والحوار . فمؤخرا قامت وزيرة الهجرة الهولندية ريتا فيردونيك بدعوة السيدة نزهة الشقروني المكلفة بالجالية المغربية والتي طارت إلى الديار الهولندية حيث وجدت التقرير الساخن الذي تتهم من خلاله المخابرات الهولندية الشباب المغربي جملة وتفصيلا . فوالدتي ربة بيت لو كانت مكان السيدة الوزيرة المغربية لركبت نفس الطائرة لتعود إلى بلدها وتقدم إحتجاجها دفاعا على مواطنيها ورعايا جلالة الملك الأوفياء خارج الوطن وداخله وإلا فماذاك الصمت ؟ فماذا تقدم الدولة الهولندية للمغرب والمغاربة . وماذا قدمت بالنسبة لقضايانا الوطنية ؟ فالمغرب بالنسبة لها كسوق لبيع إنتاجاتها أو لا فيراي للسيارات والطوبيسات لقدام

لن نرض بهذه الإهانة . ولو كنت مسؤولا لن أصمت وأرد الإهانة إهانتين فالرزق بيد الله ولن يكون إلا ما يرضاه الله سبحانه وتعالى . فإذا تورط قلة من الشباب المغربي في عمليات مشبوهة فهذا لا يعني أن الشباب المغربي برمته في قفص الإتهام ولن نسمح لا لهولندا ولا لغيرها بتسويق وتشويه سمعة المغرب باسم شبابه والإرهاب الذي تتحدث عنه المخابرات الهولندية يتواجد في كل دول العالم ومن مختلف الجنسيات وإذا كانت وزارة الهجرة الهولندية استاءت من فوز الجالية المغربية في الإنتخابات المحلية الأخيرة . فلا داعي

لتشويه سمعة الأخيار من المغاربة الأحرار أمام أنظار ومسامع الوزيرة المكلفة
بالجالية المغربية وأمام كاميرات التلفزة والفضائيات الدولية
سياسة الحوار والديبلوماسية يعتبرها البعض خوفا وضعفا . ووضعت المغرب
والمغاربة في أكثر من محك . فمنهم - الدول - من اعتبر المغاربة جبنا و ليس
لنا سند يعتمد عليه غير التملق والتبلحيس لأن العصر الراهن لا يتماشى
والطيبوبة والأخلاق والدولة هي القوة . والصمت والإحتكام للشرعية جبن فنذكر
بقولة مسؤولي الجزائر الذين اعتبروا المغرب بالدولة الإستعمارية و ضربنا الطم
في الوقت الذي كان علينا الرد السريع وبدون تحفظ والبادئ أظلم
لماذا نقلل من شأن المغرب والمغاربة بأسلوب لا يساير العالم . فعلى ماذا نخاف
؟ وإذا كانت هناك أمور في الكواليس لا يعرفها الشعب المغربي فيرجى
توضيحها حتى نساهم في نفس البناء
والصراحة راحة واحنا بغيينا نرتاحو

الإجتهاادات الفردية لبعض رجال الأمن تنسف عمل هيئة الإنصاف والمصالحة
من ماضي الإنتهاكات إلى حاضر الإنتهاكات

يؤلنا كثيرا سماع تعسفات بعض رجال الأمن وتكريس وسائل التعذيب
والتهديد بالإغتصاب والسب والشتم والركل والرفس وإكراه البعض على توقيع
الإعترافات دون اللجوء إلى الوسائل الحديثة والمتطورة في البحث والتحقيق
واستخدام الفكر والدهن بيد أن طابع الهمجية والإسراع في طي الملفات
وتقديمها إلى النيابة العامة تسبب كثيرا في إصاق التهم بالأبرياء والزج بهم
في السجون

فورقة اليوم تتعلق بأحد الشهود الذي كاد أن يتحول إلى مجرم . بعد أن تعرض لوابل من السب والشتم والتهديد والإهانة ومحاولة إجباره على توقيع اعترافات غير مسؤول عنها مما يدل الرغبة الأكيدة لبعض محترفي الجلادة والقمع العودة إلى ماضي ما قبل هيئة الإنصاف والمصالحة

فالسيد عثمان . ك . أفصح عن كل ما تعرض له من إنتهاك بعد أن فرض عليه واجبه أن يتوجه إلى مخفر أمني بعين السبع ليدلي بشهادته التي كاد أن يستشهد في الداخل من خلال تكريمه على البطولة والشهامة وتقديم مساعدة للأجهزة الأمنية والهدية كما عرفها الجمهور تعليق وتكرفيس ورش بالماء البارد وتحرش جنسي

وسبحان الله أن هذه القوة يتمتع بها أمثال هؤلاء الجلادين فقط داخل مخافهم وينتهزون الفرصة للإحترام الذي يكرمه المواطن وليس الخوف

الذنب على كل من زاع عن القانون . و الإدارة العامة للأمن الوطني في إطار سياسة التصحيح والتغيير لم ترخص لهؤلاء بالقيام بهذا السلوك المرفوض والذي يعاقب عليه القانون بأشد عقوبة وعلى ما يبدو أن بعض الموظفين سواء تعلق الأمر بالإدارة العامة للأمن الوطني أو الدرك الملكي تصدر منهم إجتهادات فردية تسيء للإدارتين وعليه نناشد المراقبين العامين من خلال الجنرال لعنيكري بوضع لجنة التفتيش لتنظر في مثل هذه الحالات والإتصال المباشر بالضحايا أملا في الحد من تسيب الماضي لأننا نرفض هيئة جديدة للإنصاف والمصالحة في المستقبل وخير تدبير في خيرة الرجال وخدم الناس سيدهم

والسؤال المطروح هل بعد ما حصل للشاهد عثمان . ك . سيلجأ الجمهور للكوميساريات للإدلاء بشهاداتهم (...)

مع تقديرنا لمستشار جلالة الملك السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه

وأنا أطالع ما كتب في جريدة العلم . لفت انتباهي ما قاله السيد مزيان بلفقيه
مستشار جلالة الملك ونظرا لأنني ابن بار لهذا الوطن الحبيب كان ولا بد من قول
كلمة صادقة . فلما أكد السيد المستشار على أن المغرب دخل فعلا مرحلة
البناء الديمقراطي إستغربت كثيرا لأن السياسة التي ينهجها الملك محمد
السادس هي التي تبنت البناء الديمقراطي وجلالة الملك وحده الذي يحاول جاهدا
أن يحقق البناء . لأن الأحزاب والبرلمان والوزراء السياسيون والمجالس المنتخبة
بعيدة كل البعد عن هذا البناء ولو تظاهرت فالنتائج فاضحة . وما يحصل
اليوم يعتبر مهزلة تاريخية في إطار ديمقراطية أفرغت من محتواها وكأن المغرب
ليس للشعب بل لمن يتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام
فمع احترامنا وتقديرنا لمعاليتكم سيدي المستشار أن ضمانة النتائج ليست
بأيدينا وليست بأيدي السياسيين لأنها في علم الغيب والغيب لا يعلمه إلا
الله .

أما الحديث عن العام ٢٠٢٥ إن شاء الله فهو أمر لا بد وأن نتركه لأصحاب
المرحلة القادمة . فنحن أبناء اليوم وآباء اليوم نريد استقرارا ونريد ازدهارا .
نريد رجالا ونساء يخدمون الوطن يقدرون المسؤولية ويحاسبون من قبل الشعب
قبل المحاكم . فلا نريد تكرار قصة الذي مر من أحد المطاعم فوجد لافتة معلقة

على بابه مكتوب عليها " الأكل بالمجان حتى يكبر ولدك وخلص " فلما دخل وأكل طوّل بأداء ما أكله أبوه سابقا ...

الحكومة الجيدة لا يمكنها أن تثمر في ظل سياسة الحكومة الحالية ولا برلماننا الحالي ولا مجالسنا المنتخبة ويكفيكم السيد مزيان بلفقيه ما حصل في الحساب الإداري للعديد من الجماعات الكبرى والتي تسابق بعض رجالها لتسمية أنفسهم بالعمدة ... ويكفيكم السيد المستشار أن السادة النواب جلهم غائبون والسيد عبد الواحد الراضي قد يعطيكم ورقة الغياب ... أما الجماعات الحضرية والقروية فأغلب المستشارين أبطال برنامج " مختفون " إنها مهزلة تكرر الإنحطاط واستفزاز المواطنين . فالملك محمد السادس يقود السفينة نحو بر الأمان من خلال المشاريع التنموية التي أشرف عليها شخصيا فحين ترى من تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام يشوش ويعرقل . فالملك يتفقد الرعايا ويشيد المدارس والمصانع والمعامل والطرف الثاني يفرض ضرائب جديدة ويرفع الأسعار في كل المواد الاستهلاكية . الملك يبحث عن شراكات هامة والطرف الثاني يعطي الإمتيازات لأمه وأخيه وبنيه وصاحبه وزميله ويبرمج مهرجانات الشطيح والرديح آسيدي شطحو غير انتم .

السيد المستشار كل شيء في الأفق جميل وممكن لكن لا يمكننا الإنتظار إلى العام ٢٠٢٥ فالآباء انتظروا فمنهم من مات ومنهم من ينتظر . ونحن لا ندري مع هذه الشقيقة ديال الراس هل سنعيش إلى أن نرى البناء تحقق أم أن الحال على ما عليه لكن نظرة الفيلسوف مع الشق الثاني .

حل الحكومة الحالية وحل البرلمان وحل المجالس المنتخبة أريح بكثير للمغرب والمغاربة وتسند الأمور إلى جمعيات المجتمع المدني ربما سيكون أفضل وهذه تجربة (مقترح) لمدة ٤ سنوات سنوفر من خلالها الدعم السنوي للأحزاب السياسية وصحافتها وسنوفر كذلك رواتب السادة البرلمانيين والوزراء

وميزانيات الجماعات المحلية ونستثمرها في مشاريع تهتم بالأساس مرافق التشغيل والعمل والسكن. وبهذا سنرضي شعبنا وسنكرم فقراءنا ونؤهل أبناءنا

إعادة كتابة التاريخ من أولويات البناء الديمقراطي

الحديث عن البناء الديمقراطي من خلال الواقع المعيش يتطلب وقوف الرجال في ساحة الحروب . فالوضع الراهن أخطر مما تراه برامج التسويق : شعارات الأحزاب السياسية وأقوال الوزراء وأسئلة البرلمانيين فكل في واد والشعب المغربي في واد آخر مما يؤكد أن الحال هو الحال سواء كان اليمين في الحكومة أو اليسار . كما أن ظاهرة الائتلاف ليست بالعادلة ولا بالمنقذ ساعة الغريق لأنها تصب في نفس المنحى الذي رسمه إدريس البصري سالفاً .

فماذا عن مؤرخي السبعينات إلى يومنا هذا ؟ فقد ثبت أن ما كتب محرفاً ومزوراً . وأن ما كتب عن تاريخ الحركة الوطنية غير صحيح . وأن ما كتب عن الأحزاب السياسية قويه وتضليل . وأن ما كتب عن تسيير الشأن العام بهتان وتزييف . وأن ما كتب عن البناء الديمقراطي في عهد إدريس البصري وزبانيته خرق سافر وتعطيل .

من الواجب أمام هذا الفضح المبين . وأمام هذه الخسائر المالية والمعنوية والبشرية من إقصاء وتهميش وتفجير وتجويع وتعطيل وسرقة المال العام وسوء التسيير والتدبير وأحزاب المناورة وبرامج التسويق ووزراء المصالح الخاصة والإغتناء السريع . لا بد من إعادة كتابة التاريخ وتكسير الأقلام التكبسية صاحبة " قولو العام زين " لأنها تسيل المداد في بناء مغشوش ولا فارق بينها وبين من يسرق أو يغتصب أو يخون . فالتجارب أكدت أن البناء المغشوش لن

يقدم إلا الجريمة كما هي الآن ..

لنبحث عن رجالات ووطنية بمعنى الكلمة . تصدق في الكلمة وتصدق فيما
تؤرخه للأجيال . فكتابة التاريخ مسؤولية جسيمة وليست تحريك القلم وإسالة
المداد والنشر فجرة القلم جعلت الشعب المغربي يعاني باسم الديمقراطية البصرية
ومن معها ويتحمل مسؤوليتها جميع المؤسسات التي ساهمت في توسيع الهوة
بين الشعب والحكومات وبين القصر وأرخت بقوتها ونفوذها في تكبيل الأفواه
وتقزيم الحريات وأنعشت الجو العام بالمهرجانات والسهرات والشيخات وقلة
الحياء وتكريس مسلسل السياحة للتغطية على جرائمها تجاه الشعب الوفي
سنكتب التاريخ . وسنقلب صفحات الماضي لتصحيح الكلمات بالمداد الأحمر
وسنشطب على بعض الأسماء التي انتحلت المقاومة ودوبت رجالاتها الذين لا
إسم لهم في المدارس ولا الشوارع ولا المراكز الثقافية وسنكتب عن واقع بعض
الأحزاب التي ساهمت في تعطيل المسار التنموي والحقوقى وجنت على أبناء
الوطن بالوشاية وألقت بهم داخل السجون والزنازن باسم الوطنية والتقرب إلى
المسؤولين وقيادة البلد

شوفوا غيرهم

حياكم الله حتى شفنا بعض الوزراء يلغون ظهائر بقرارات والمشكل الكبير أن
حكومة تدبير الشأن العام صامته والمؤسسة التشريعية التي تمثل الشعب ضاربة
الظم . فمن يتكلم ومن سيقول للللللا (....) ؟ لقد بلغ السيل الزبا والمواطن
اليوم قد ينفجر في أي لحظة ولكن ليس على الطريقة الإرهابية لأن وعيه وحبه
للبلاد والعباد لا يسمح له بذلك العمل الوحشي بل سيعبر من جديد عن
الإستياء بالإحتجاج والمسيرات السلمية والعزوف عن التسييس وعدم الذهاب

إلى صناديق الإقتراع وسيعلن استنكاره أمام وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والبصرية رغم الحملات المسعورة التي تشنها بعض الجهات للحد من حرية الرأي والتعبير والكشف عن الحقيقة وعلى ذكر الصحافة فقد قام السيد وزير العدل باتهام الصحفيين بالإرتشاء دون الإفصاح عن الجهة المانحة للرشوة وقد تناسى السي الوزير أن الراشي هو المعني بالأمر وليس من يقبضها وهذا ما يجري به العمل في كل قضايا الرشوة وأقول للسيد الوزير أنه في العهد السالف أيام الحكومات الكوكوتية كانت دواوين بعض الوزراء يقدمون أطرفة للصحفيين على سبيل هدايا وكان كثيرهم يرفضها إلا البعض والمحسوبين على قولو العام زين (...) فإذا كان أحد البرلمانيين بلغ السيد وزير العدل كما قال في اللقاء مع حزب الإستقلال ...

فخير ما نقوله ونستشهد به الآية الحكيمة " والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً " صدق الله العظيم ونذكر السيد وزير العدل بأن قطاعا واسعا كبيرا عريضا تستفحل فيه ظاهرة الرشوة فعليه تسخير إمكانياته لمحاربتها بدلا من الهجوم على الصحافة التي يختلط مدادها بدم الجنود المرابطين لصد العدو حرصا على سلامة البلاد والعباد ومن جهة أخرى فالصحافة عانت سنين وأعوام كانت تكتب عن هموم الناس ونسيت همومها ولا يعقل أن رئيس تحرير من خيرة الأقلام كان يتقاضى راتبا شهريا يندى له الجبين أما الصحفيون فحدث ولا حرج فمن طرد تعسفا من قبل جرائد ناطقة بلسان حال أحزابها ومن ضربه أمين عام حزب ببورطابل وهرس ليه يدو واللي قالو ليه اللي فجهدك ديرو (...)!

فعلا أن قوة الصحافة ضعيفة جدا إذا ما قلنا لا تؤخر ولا تقدم فما تقرره الحكومة لا توقعه الصحافة وما تبرمجه القنوات التلفزيونية وتبشه لا توقعه المقالات وتقصير البرلمانيين لم يوقفه المداد والورق

والزيادة في الأسعار والضريبة لم يستطع أي صحفي حصرها
فما فائدة الإعلام الذي لا يؤثر ؟

غريب هذا الأمر

الحال هو الحال . رغم البهجة الواسعة في العديد من المجالات والمهزلة تعيد
نفسها لكن بطرق جديدة تعطيك بقدر اللسان حلاوة وتروغ كما تروغ الثعالب
فقد علمتنا الدول الراقية والمتقدمة أنه أمام الفشل لا ينفع إلا المسح . أي إقالة
الجميع أو الإستقالة الجماعية

وإذا كان التغيير سمة المغرب الجديد فإن الأمر جد معقد أمام تكريس الإبقاء
على نفس الوجوه وتمكينها من إدارة الشأن العام سواء تعلق ذلك بالبرلمان أو
الحكومة أو المجالس المنتخبة أو الإدارة . والغريب في الأمر أن ما يجعل
الشعب يرى بمنظار اليأس ومجهر الإحباط . أن بعض الأسماء التي فاحت
رائحتها في تعطيل المسار التنموي و الحقوقي للبلاد والعباد نفسها التي
ترتقي وتمنح إمتيازات وسمو مما يضع المواطن في محك السخط والتشاؤم
بالمستقبل المستفهم ؟.

فمن العار أنه من خلال ثلاثين مليون مغربي لا توجد أطر لتدبير الشأن العام
إلا هذه الوجوه التي تتبادل وتتناوب على الحقائب الوزارية والمسؤوليات داخل
المغرب أو خارجه ! ومن العار أيضا أن تهان الطاقات المغربية من خلال هذا
التصنيف والإقتصار على أسماء دون أخرى . ومن العار أن تفسر الديمقراطية
بهذا المعيار الثقيل و الملاحظ أن التغيير ولو شمل نسبيا بعض الوجوه فإنها لا
تخرج عن دائرة المحسوبة ضربا لتكافؤ فرص الشغل والتوظيف بل هذه
العملية ستجعل من الشارع المغربي فقدان وطنيته وحبه للبلاد . كما فقد ثقته

في الأحزاب المغربية . وكثير من أبناء هذا الوطن يدافعون على وطنهم باللسان وبالقلم ولا أحد نوه بوطنيتهم ولا أحد اقترحهم للتوشيح أو الإستفادة كما استفاد الآخرون من الكرميات والإمتيازات أو المناصب الصغيرة أو الكبيرة العديد من الموظفين الجادين والمقتدرين لا يزالون يقبعون في مناصبهم دون ترقية من قياد ورؤساء الدوائر وباشوات وعمداء وأطباء ومهندسين وقضاة رغم شهادة المواطنين لهم بالكفاءة وحسن التدبير فحين تكرم وجوه وتعلو وتسمو رغم تاريخها المنبوذ .

تدبير الشأن العام مسؤولية أمام الله وأمام القيادة . والمحاسبة ضرورية لأنه عندما ينزل المواطن للشارع ويحتج أو يعتصم فإنه يعلن للمسؤولين فشلهم في التدبير والتسيير مما أوجب تغييرهم يقوم آخريين وهذه حكمة واضع الدستور لما سمح للمواطن القيام بالإضراب والإحتجاج والمغرب اليوم ما شاء الله فكل أركانه تعرف الإحتجاج والمسيرات السلمية وجميع القطاعات العمومية والخاصة تعرف الإعتصامات من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب لكنها تجد الأذان الصماء والقافلة تسير !

فلو كنت مسؤولا لقدمت استقالتي حفاظا على السمعة وماء الوجه

تجاهل الحكومة المتسييسة لمصير شعب بكامله

من العار أن يبقى الصمت مخيما علينا والسكوت سيفا على رؤوس الأحرار البررة والحكومة تتجاهل مصير شعب بكامله ضاربة عرض الحائط كل الإنتقادات والإحتجاجات . فالجمعيات الحقوقية قالت كلمتها وعبرت عن رأيها ومواقفها تجاه التقصير والخروقات والصحافة بدورها رفعت مشعل

التنديد بالسياسة التي يנהجها الوزراء في إطار تدبير الشأن العام وتسييره .
والموظفون بدورهم غاضبون واليد العاملة ساخطة فأين يسير هذا المركب ؟
كلما طلع وزير من الحكومة إلا وقد علق الإبتسامة وربطة العنق تعبيرا على
التفاؤل والمستقبل الزاهر والمغرب بخير . وكلما ظهر وزير على شاشة التلفزة -
لا يهم الأولى أو الثانية - إلا وتحدث عن مغرب العام ٢٠٢٥ وكأن مغرب
٢٠٠٦ حلت مشاكله وفكت عقده . وأن الحكومة قامت بواجبها كما ينبغي
ووفرت للمواطن السكن والعمل والعلاج والأمن ولم يبقى اليوم إلا برمجة
المشاريع لأبناء أبنائنا بعد ٢٥ عاما القادمة وما على الشعب المغربي إلا أن
يصفق ويستقبل الحكومة بالورود والزغاريد وينوه بمجهوداتها أمام وسائل
الإعلام الدولية .

بارك علينا من القوالب . اللي بغ يخدم يخدم واللي مبعاش إعطينا التساع
... فالمغرب أصبح في أدنى مستوى . الدعارة وحكومة تتحدث عن التحرش
بالمرأة والمزيد من الإنفتاح (المغلوط) والمساواة فالسيد الحليمي مؤخرا صرح
بأن المرأة لحقها الحيف في التشغيل مقارنة بالرجل . ياسيدي إعطيها بلاصتك
. واش مكدوكش حملة الشواهد العليا اللي معطلين . فماذا قمت به السي
الحليمي لما أعطى والي طنجة تعليماته للأجهزة الأمنية بضرب وركل
المستخدمات بأحد المعامل بطنجة وأصيبت خلالها سيدة حامل بتوأمين وتم
اعتقال النقابيات والنقابيين

المشكل ليس في المواطنين والمواطنات . المشكل في أناس -البعض - يديرون
الشأن العام وهم في أمس الحاجة للأخلاق ولعزة النفس . ولا يعرفون طعما
للوطنية ولا للمواطنة ولا احتلراما للقوانين
الحكومة عليها أن تنظر إلى استفحال الجريمة بكل أشكالها . فلا توجد مدينة
مغربية آمنة من العصابات وجرائمها ولا توجد محاكم بدون قضايا . فالمخدرات

تدخل وتخرج وفلذات أكبادنا تنتحر بالسموم ونساءنا كشفت عن المستور وأظهرن مفاتنهن لبيع اللحم الأبيض أمام إنفلونزا الفقر والضعف . ومهازل الحساب الإداري للجماعات المحلية يكشف التلاعبات ولون المسؤولية المتسربة في البلاد

أغلب البرلمانيين فقدوا ثقة الشعب فماذا يمثلون بعد وعلى ماذا يدافعون وماذا حققوا للبلاد والعباد غير تراكم الديون وتراكم مراسيم القوانين وميزانية باهضة تصرف على رواتب النواب ومصاريفهم الثانوية

عندما تكلمت السلطة الرابعة وقالت كلمتها . وجدت معارضة شديدة .

فحاول البعض إعادة الصحافة المغربية وراء جدران السي البصري وتكبيل أقلامها وتكسيم أفواها بإنشاء خلية المتابعة . وكأن الأجهزة الأمنية غير كافية وبعضهم هدد كل من ينتقد ويكتب عن اليأس والتقصير متناسين أن الواقع المغربي لا يبشر بالخير إلا ما قام به الملك محمد السادس من أعمال إجتماعية التي تستحق التنويه لإيجابياتها التي تبعث الإرتياح فيما تحقق في ميدان السكن والنقل والصحة

فالصحافة الدولية بدأت تكتب عن الواقع المغربي . وأعربت بأن الحكومة

المغربية لم تقدم الجديد بل كرست نفس سياسة من سبقها في العهد السالف وتتستر وراء المهرجانات الثقافية واستضافة المغننينيات والمطربيبات وزيد

دردك والترويج للرقص والغناء من خلال القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية لكن هذا المكياج سيزول وسيطفئ تدريجيا

أين الميزانية التي يتحدث عنها السي ولعلو وزير المالية ؟ ولماذا الزيادات القتاتلة في المواد الإستهلاكية وخاصة الأساسية . ولماذا الزيادة في فاتورة الماء والكهرباء . ولماذا نشجع جمعيات المجتمع المدني على القيام بدور رجال المطافئ بدلا من إقالة الوزراء الذين لم يقوموا بدورهم ؟ ولا يعقل أن تشتغل

أطر جمعوية في التنمية فحين يتقاضى الوزير راتبا بدون عناء وبدون شغل أو مشغلة . لا نريد العودة إلى الحديث عن الموظفين الأشباح فالواقع واقع والشعب غير راض على الوضع الله يخليكم إلى ما قدموا استقالتمكم فلا أحد من الحكومة المتسيصة نال رضى الرعية والرعايا

حكومة التزمت بالصمت أمام البوليساريو . والجزائر تتسلح والعالم المتقدم يرغب في بيعها السلاح وعلم الجمهورية الوهمية يرفرف فوق الأراضي المغربية (تيفاريتي) والوزراء مشغولين في الزواج والطلاق الحزبي بين التحالفات والإنشقات والبحث عن الدعم المالي ولو بأسلوب حضاري المهم الا تخرج اللعبة من أيديهم

لماذا لا يحاكم الجميع محاكمة رمزية ؟ محاكمة عن التقصير وعن التواطؤ وعن الصمت لأن هذه المحاكمة ستكون بمثابة نهضة جديدة تحيي المشاعر الحقيقية للمواطن المغربي في الثلاثينات والربعينات والخمسينات رجال لم يستسلموا للفرنسيين ولا للإسبان دافعوا عن الشرف حتى الموت . استماتوا عن وطنيتهم ولغتهم ودينهم حتى الرمق الأخير . وهبوا دماءهم الزكية دفاعا عن العرش وعودة الأسرة الملكية إلى الحكم

ياوزراء السياسة هل المغاربة في حاجة إلى " ألو علي " برامج تافهة أفسدت الأخلاق المغربية " أجيال " برنامج لا يرقى للمشاهدة ولا للإستفاذة " فاصلة " وما يقدمه السي عماد برامج لسنا في حاجة لها اليوم فقد زادت في توسيع الهوة بين الأسرة الواحدة وتشجيع بناتنا وشبابنا على الإنحلال والوقوف على الطرطورار . فأين الحكومة المغربية المؤطرة من داخل الأحزاب السياسية وأطيافها وأين موافقها مما يقدم من مهازل . فحذاري العبث بكرامة المغاربة الرجال الأبطال الذين ينتظرون تحقيق الوعود معتمسين أمام البرلمان وفي كل مكان رغم محاولات القمع والترهيب ...

لا يمكن الحديث عن المؤسسات التمثيلية والديمقراطية سياسة الكلمات والخطابات والشعارات تفقد مصداقيتها

يستفيق سكان مدينة صفرو على زغرودة " مهرجان " حب الملوك " وكأن المدينة يعمها الخير والخمير كما يقولون . فالساكنة تعيش نفس المأساة على غرار باقي مدن المملكة وبواديها وقراها... أليس لدينا ما نقوم به غير المهرجانات والسهرات التي يدافع عنها بعض (السكيرية) وأصحاب الفابور المدججين بترسانة من القرقوبي والحشة أفافوريت والفم اللي يكمي كازا راكم عارفين (...) والغريب أن الذين يدافعون على مثل هذه المهرجانات صنف واحد وكأسنان المشط محركين بمغرف واحدة . يتحدثون عن الحداثة ويتكلمون عن الديمقراطية والمؤسسات التمثيلية وأتحداهم جميعا إن أتبشوا للرأي العام أين تكمن ديمقراطيتهم وحدثتهم ؟ إنهم مشحونون وملقمون ومنفصمو الشخصية . فقد أفسدوا المجتمع بثرثرتهم الزائدة وبشعاراتهم الباهتة إنهم كأبواق للدعاية أو نكفات في العرس لا أقل ولا أكثر ... حديثهم عن الغريب وكأنهم رضعوا من ثدي واحدة يستشهدون بأمثلة دخيلة ماركسية ولينينية وماوية وكارلوسية وغير هذا يعتبرفي رأيهم فكر ظلامي ... وحتى نكون قدر المسؤولية فلنطرح هذه الأسئلة لعننا نجد الإجابة الشافية : - هل تقبل بأن تلبس أختك زيا شفافا ؟ وهل تسمح لزوجتك بالكشف عن نهديها وبطنها وسيقانها ؟ وهل ترخص لأملك حضور هذه المسابقات ؟ أم أن اللعنة على الجميع باستثناء أسرتك وتحلل على نفسك ما تحرمه على غيرك ...

وحتى لا يكون الطرح ظلاميا فالديمقراطية لا بد وأن تشمل الجميع وحضور أمك وأختك وزوجتك في هذه المهرجانات واجب يؤكد المصادقية وصدق النوايا لكن غيابهن واستثناءهن فيه إن !

الكرش ملي كتشبع تقول الراس غني . وهذه هي مشكلتنا الناس جياع وحفاة وعرات بطالة وعطالة فأين الإستقرار والأمن وأين الواجب ؟ القضية إذا عمت هانت ولكن هناك نخبة تستفيد وهناك عامة تموت جوعا وفقرا وتهميشا وحتى خير الأمور أوسطها فقد اختلط نابلها بحابلها وثقلت ديونا فالزواج بالكريدي والسكنى بالكريدي والأعياد بالكيريدي والسيارة بالكريدي والمشاكل الكبيرة من هذه الفئة فقد سجلت نسبة عالية في الطلاق للبناء المغشوش للمستقبل المنفوخ بالبخخخخ

النصيحة اليوم أصبحت مرفوضة لكونها تتعارض والمصالح الخاصة وكذلك لا تتماشى وواقع الألوان الديمقراطية الفردية ومن يتبنى الأخلاق فإنه ظلامي ومن يلتحي فإنه خطير أما الملتحي الكبير كارل ماركس فلا حرج عليه الإيمان في القلب السي بوعزة والإنسان بدون أخلاق حيوان يتبول هنا وهناك كما هو الحال لبعض المخمرين الذين لا يبألون بأنفسهم حينما تشدهم الحرامية من وفرة الكحول وما يشربون من روج وبيرة وأذكر أن واحدا من دعاة الديمقراطية شاء القدر أن يجمعنا معه في لقاء بأحد الفنادق الكبرى والمضيافة للندوة الصحفية وبعد أن خلصت الإجتماع فتح البوفيه . وها تكيث نوار إفتح واشرب وغدا أكتب . الداعي للديمقراطية الذي يعتقد بأنه خارج عن الظلاميين كانت شهيته مفتوحة كمن أكل ولم يتفكه و قرأ ولم يتفقه فشرب شرب الهيم فلم يمك أعصابه وتبول أمام الجميع وأمام وزير عدل سابق ...

نحن لنا رغبة في قيام مهرجانات وموسيقى وطرب وغناء وبشكل موقر ومحترم وحسب أصلتنا ومعاصرتنا لكن الوقت الحالي لا يسمح لأنه من

الواجب على الجميع إصلاح ما تركه السلف الحكومي من ملفات عالقة وما تتسبب فيه الحكومة الحالية بأحزابها وألوانها السياسية . علينا الإستفادة من الماضي وأن نكون قوة واحدة بدلا من الشتات والتصنيف واللي باغ إشتتنا الله إشتووووا بوحدووووو

جمعيات المجتمع المدني بين الدعم والإقصاء

إلى هذا اليوم لم نعرف الطريقة التي يوزع من خلالها دعم الدولة للجمعيات النشيطة . وما هي الشروط التي تعتمد عليها الجهة الوصية لمنح جمعيات المجتمع المدني ؟ فمن خلال ما يجري ويدور على مستوى العاصمة الإقتصادية أن العديد من الجمعيات النشيطة لم تستفد من الدعم السنوي فحين أن جمعيات حديثة الولادة وقليلة الأنشطة منحت مبالغ مالية مهمة لكون مؤسسها وأعضائها ينتمون إلى المجالس المنتخبة حسب تصريحات الكثير من الساكنة . فحين أقصيت جمعيات ذات نشاط وبرامج هامة تخدم شعار التنمية وتسير مجرى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية . كما هو الحال للإقصاء التام الذي شمل الجمعية الخيرية المغربية حسب رسالتها الموجهة للمسؤولين . واحتجاجها لم يكن صحيحة في فراغ بل لأن ما بين أيدينا من تقارير مالية وأدبية تؤكد العمل الجهد الذي تسعى إليه إدارة الجمعية لخدمة المصالح العليا للبلاد والعباد والرجوع إلى الموقع الإلكتروني للجمعية يؤكد عزيمة التحدي في إطار العمل الجمعي وقطارها الخيري المستمر عبر العمالات والأقاليم لخير شاهد على فعالية أطر الجمعية في مساعدة الفقراء والطبقة المعوزة وخلق الإبتسامة على وجوه الأطفال ناهيك الدور التأطيري الذي جسدهت الجمعية في إنشاء

مدرسة إعلامية استفاد خلالها ٧٠٠ تلميذ بالمجان . فما هي الأسباب والدوافع التي جعلت من مجلس العمالة ومجلس المدينة من إقصاء الجمعية الخيرية المغربية من الدعم السنوي كما استفادت الجمعيات الأخرى؟ وفي إطار الشفافية لا زلنا ننتظر أسماء الجمعيات المستفيدة ويعلن عنها عبر وسائل الإعلام مع تبيان حجم المنحة . لأن الصحافة المغربية تجهل تماما الكيفية والكم للدعم الممنوح لجمعيات المجتمع المدني

فالمغرب الجديد والسياسة الجديدة والشفافية وتحديث الأساليب العملية تحتم الدعم المالي مقابل التقارير الأدبية والمالية أي لا بد من إدارة للحسابات لهذا الدعم باعتباره مال الشعب ومن جيوب الضرائب أي من الشعب إلى الشعب ومن الساكنة إلى الساكنة ومن المواطن إلى المواطن . لكن ما يشاع اليوم بأن جمعية مجهولة النشاط تمنح مبالغ مالية خيالية فحين جمعية معروفة بأنشطتها وبرامجها من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب يصرف لها دعم فقير لا يؤدي واجب الهواتف

المساواة للجميع حق مشروع والدعم المالي يتفاوت حسب البرامج لكن ليس على الورق كما هو الحال للعديد فقبل تسليم الدعم لا بد وأن تتوفر النزاهة والأخلاق والمحاسبة وخارج هذا الإطار ما يقدم يعتبر مهزلة تنضاف للمهازل السالفة التي تبقى موضوع اهتمام الشارع المغربي والصحافة الدولية

ديمقراطية مدينة طنجة وسخاء قوات الأمن المغرب مطالب بتأسيس هيئة الإنصاف والمحاسبة الفورية

يحز في النفس أن نرى بعض المسؤولين كتجيهم الغيرة على البراني قبل من والد البلاد . فممنوع على العمال والمستخدمين عند الأجانب داخل البلد أن

يقوموا بالإحتجاج أو المطالبة بحقوقهم القانونية وهذا ما فهم من خلال التدخل العنيف لقوات الأمن الذي صرح أحدهم بأن والي طنجة أمر بتفريق العاملات المضربات والمحتجات ولو تحت طائلة العصي والهراوات مما تسبب في ضرب وإصابة سيدة حامل بتوأمن فلماذا البهجة عن السيدات المعنفات وجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة المعنفة . فمن يحمي حقوق ومطالب العاملات والرجل الأول في طنجة يحمي الأجنبي على حقوق وعرق المستخدمين وأكثر من هذا أعطيت الأوامر من نفس الجهة باعتقال ممثل الإتحاد العام للشغالين فما يقع اليوم في كل المدن المغربية من شطط يعيدنا للعيش في زمن الماضي المزمع دفته بعد تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة والواقع يشير أن هذه التدخلات لا ترقى بأن تعطي صورة مشرفة لمغرب الإنفتاح على قوانين الدول الديمقراطية . لأن مثل هذا الحدث يتم فيه إقالة صاحب الأوامر أو تقديم الاستقالة ليحافظ على ماء الوجه

تفارتي مغربية والجمهورية وهمية

هكذا بدت الجزائر تلعب على حبلين محاولة تبرير نفسها من دعم البوليساريو وفي نفس الوقت بدأت تتخلص من ربيبها عبد العزيز المراكشي وباقي الجلادين من على أراضيها . فكانت البداية دفعها نحو الأراضي المغربية مما يجعل المغاربة حكومة وشعبا وملكا يرفعون هذا الأمر إلى المجمع الدولي باعتباره خرقا سافرا للمواثيق الأمية وتحقيرا للشرعية الدولية الجارة الجزائرية تعرف كثيرا بأن المحاولات التهديدية لا تخيف المغاربة وأن المملكة المغربية قد ترد بالمثل في ساعته وإلتزام الدبلوماسية المغربية وتمسكها بالشرعية ليس خوفا من عسكر الجزائر الملقم بالعصاة والمتمردين ومن إرهابيين

واقتناء الأسلحة العسكرية من هنا وهناك لن يهرب الجنود المغاربة البواسل وحركية تخليد ذكرى تأسيس الجمهورية الوهمية - التي لا تعترف بها الأمم المتحدة ولا جامعة الدول العربية - فوق الأراضي المغربية لن يؤكد إلا ذلك الترامي الواضح على ملك الغير في تحد لمواثيق مجلس الأمن والمجمع الدولي المؤكد للحل السياسي الذي يرفع المغرب رايته

الرجوع إلى خطط التسوية التي إقترحها السيد جيمس بيكر كان البوليساريو بمعية محرکه الجزائر ينسفان المشاريع بحجج وأدلة واهية كما أن المجمع الدولي تأكد بأن المشكل القائم قضية جزائرية مغربية وأن المدعو عبد العزيز المراكسي واحد من ديليي الجنيرالات الحاقدة والناقمة على المغرب والمغاربة والنظام الملكي الموحد للدولة

إن ما وجب اليوم هو رفع دعوى قضائية ضد الجزائر باعتبارها الداعم الأول لخلق البلبلة والتشويش وزرع الفتن بين شعوب المنطقة وخاصة المغرب . فبعد المحاولات المتكررة باسم تقرير المصير كشف أمرها بعد أن كشف السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بأن عبد العزيز بوتفليقة في رسالة وجهها للأمين العام إقترح تقسيم الأراضي المغربية مما جعل المجمع الدولي يستنكر التدخل المباشر من جهة ومن جهة أخرى كانت الرسالة بمثابة دليل قاطع بأن البوليساريو ما هي إلا مجموعة من البياضق تحركها الأطماع الجزائرية كيف تشاء والخطة الجديدة بالنزوح نحو الأراضي المغربية خرق جديد للمواثيق الدولية (وقف إطلاق النار) فماذا تريد الجزائر وليس البوليساريو ؟

الدعوى القضائية باسم المملكة المغربية حكومة وشعبا وملكا ضد الحكومة الجزائرية لاحتواءها إرهابيين فوق أراضيها وجماعات من الصعاليك الذين تخلو عن أمهاتهم وأبائهم وزاغوا للمناورة الديكتاتورية بدون قلوب وبدون عطف أبوي فمن يثق في ابن تخلى عن والده أمام جنون القيادة

فماذا ينتظر من ابن زاع للغريب تاركا أبا شيخا يأمل في ما تبقى من حياة أن يعيش قريبا من أبناءه داخل وطنه الأبوي قبل أن توافيه المنية فأين القلب النابض بالعطف الأبوي ؟

القلوب المتحجرة لا يعول عليها في الجانب الإنساني والجلاد والسياف لا يفرق بين أمه وأبيه والناس أجمعين همه سفك الدم ولو على حساب أقرب الأقربين

لا مقارنة بين فؤاد عالي الهمة وإدريس البصري

من حق الفرد أن ينتقد . ومن حقه كذلك أن يتعاطف أو ينضم لحلف يرتاح له ومعه . كما هو الحال للإنتماء السياسي وسط رزمة من الأحزاب المغربية وقد يختار المواطن الإنضمام والانخراط والتعاطف بإرادة كما يخولها الدستور والمواثيق الدولية . لكن في إطار العلاقات والمسؤوليات فيبقى اختيار الفرد حق من حقوقه الخاصة . والحديث عن المقارنة فيما بين إدريس البصري والسيد فؤاد عالي الهمة من قبل بعض المهندسين الصحفيين لا تتطلب الأشكال ولا الرسومات ولا إجهادا في الرياضيات لكون لا مقارنة بين الشخصين

فإذا كان إدريس البصري خديما للملك الراحل الحسن الثاني والرجل المثالي المفوض في تدبير الشأن العام وتكريس السياسة القائمة بحلوها ومرها آن ذاك كما يقال . فإن فؤاد عالي الهمة مواطن مغربي قبل كل شيء ويحق له العمل والتوظيف على غرار باقي أبناء الوطن المخلصين وتكوينه داخل مؤسسة البصري لا تعني أنه شرب من عصارة السياسة البصرية أو تعلم كيف يقطع العرق ويسيح دمه فبالعكس أن تجربته في الداخلية جعلته يعرف الخبايا والأسرار وفي نفس الوقت تعرف عن بؤر الخروقات والعمليات المشبوهة التي كانت تخدم إدريس البصري وزبانيته بكل شعار المحسوبة والزبونية وهذه

التجربة تعد مدرسة تعلم من خلالها السيد فؤاد عالي الهمة ليضع النقط على الحروف في ظل سياسة الملك محمد السادس إعتباراً لأن الهمة صديق للملك ويتمتع بثقة خاصة عليه صيانتها واحترامها وتقديرها وإلا ما كان خصماً لإدريس البصري والدليل أن وزير الداخلية المغضوب عليه لم يسلم لسانه من القذف وشتم وكذلك نعث عالي الهمة بالطفل مما يؤكد براءته من التواطؤ والمقارنة بسفك الدماء والجلادين ومن العيب أن تشن حملات مسمومة ضد الرجل الذي هو اليوم جنباً إلى ملك البلاد ناصرنا سياسة التصحيح والتغيير التي لم تخطط لها الأحزاب في عهد البصري صانع مسارها وسياستها داخل البرلمان وخارجها وقد اعترف البصري بذلك عندما أكد على صفحات جريدة القدس العربي أنه كاتب الدستور وأنه صانع سياسة الأحزاب وهذا ما يجعلنا في محاولة لإعادة كتاب التاريخ السياسي لمغرب إدريس البصري . فمن خلال بعض المقارنات والمقاربات التي صدرت في بعض الصحف ومن خلال بعض الحوارات يتبادر إلى ذهن العقلاء أن هناك عمليات مكثفة للتشويش على عالي الهمة وإقناع الملك بأن الهمة صورة مصورة ومنسوخة لإدريس البصري وهنا لا بد من الإستفسار حول من أدرى بفؤاد عالي الهمة من الملك محمد السادس بمعنى أن الإنتقادات التي تتناقلها بعض الصحف في شخص عالي الهمة لن تخترق العلاقة التي تجمع بين الملك وأصدقائه وعامل الثقة أحكم ابواب الدخيل حرصاً على سلامة الجميع

فالمرحلة السالفة بثقلها السياسي وخروقاتها ومرها وسوادها تتطلب في العهد الجديد أكثر من تغيير وخاصة في صفوف وزراء الداخلية وما أدراك من هذه الوزارة الحساسة ودورها فالبعيد عن المسؤولية تبدو له الأمور سهلة وجد بسيطة لكن عندما يكون وسط العصيدة يعرف ما بداخلها

البحث عن الرجل المناسب في المكان المناسب أمر ضروري ويتطلب جرأة ومعرفة

ودراية بالحقل الذي يتولاه والإشراف عليه كما يستدعي نسبة عالية من الثقة وإلا أنقلبت الأمور على أعقابها وخسر الجميع وما دام المغرب على الدرج الأول من التصحيح والتغيير فالبحث عن الكفاءات والطاقات باب مفتوح وليس عيبا تغيير الأفراد لأن العيب في جعلها تقبع على كراسي المسؤولية دون عطاء

وزارة الداخلية عرفت تغييرا كبيرا في تعاملها كإدارة تنفيذية ورغم الملفات التي تتواجد اليوم على مكتب السيد شكيب بن موسى وزير الداخلية الجديد فالإنفتاح الإعلامي والتواصل مع الصحفيين ووسائل الإعلام بشرة خير تدخل في باب السياسة الجديدة لمغرب جديد

فما نطالب به من خلال هذه الورقة أن تبتعد بعض الأقلام التي تحرك بفعل فاعل لوضع العصى وسط العجلة أن تنتبه جيدا لما تنشره حتى لا تقوم بتغليب الرأي العام أو تظليله بناء لعامل تكسبي أو محسوبي ومن جهة أخرى فهي - الأقلام - مطالبة بتكريس أخلاقيات المهنة بدلا من إتهام أشخاص بدون حجة أو وضعهم مع إدريس البصري في خانة واحدة . لأن هذا الأخير - البصري - المسؤول الأول على كل الأخطاء والخروقات والفوضى والتعطيل والتفكير والتجويج وحتى الدماء التي سالت هنا وهناك كان الأمر وراءها وإلا عليه أن يتقدم أمام الجميع لسرد الأسماء المتواطئة بدلا من أن يتحملها وحيدا وصمته وسكوته ليس في صالحه ما دام المغاربة يرفضونه في الداخل وفي الخارج لكنهم يحبون عالي الهمة وأصدقائه بدلا من زبانية إدريس البصري ملحوظة : لا نتملق لأحد ولا نطمع في مناصب ولا إمتيازات ولا شيكات بل نقول الحقيقة وما وجب قوله

فمن يتحدث عن الواد الحار لا بد وأن يتحدث عن البستان

مول الفز كيففز اللي معندو سيدو عندو للاه

هذه الرسالة إلى الذي حاول الضغط بكلماته التي لا تخرج عن قاموس وزير الداخلية الأسبق إدريس البصري. لغة حقيرة يكسوها طابع التهديد وتفوح منها رائحة الإنتقام مكشرا أنيابه على ما كتبته من مقال تحضيري حول الموظفين الأشباح لكن هذه المرة خارج الوطن . حيث تقبع بعض الرؤوس التي حظيت بالهجرة على حساب الدولة ومن مالية جيوب الضرائب لكنها ترعى بين المقاهي والملاهي وكأنها في فسحة صيفية وفي غياب مديرية للتفتيش الصارم تحضر قريحة التواطؤ للسهر والسمر واللي بغ يخدم العام طويل وهكذا تحصل كارثة التقصير

فعلا لم أعرف المتصل . ولم أعرف صوته لكن محاولته لتكسير القلم وتجفيف المداد أكدت بأنه موظف من الأشباح الذين يشعرون بقوة السلطة والنفوذ وأن المحسوبة كانت وراء تعيينه في إحدى الإدارات بالمهجر وجعلته ينعم بالراتب الشهري الذي يحتاجه حاملي الشواهد العليا وباستحقاق

عبد ضعيف لكنني لا أهاب إلا الخالق عز وجل ووطنيتي تشفع لي من دخول البلاد وأنا رافع رأسي ولا أنحني إلا لله عز وجل سجلي أبيض يطعن كل التقارير المغلوطة تبهت الذي كفر

إستيقض يا شبح من نومك لأنك تعيش زمن إدريس البصري فالיום وزير جديد إسمه شكيب بن موسى خديم للسياسة الرائدة التي ينهجها الملك محمد

السادس . سياسة ترفض المحسوبية والزبونية قد تعيدك إلى الداخل وتقليل نفوذك وسلطتهم الزائفة
كل من قرأ الموضوع (الناقص) يترقب بدايته ونهايته ويقرأ ما بين السطور لكن طحت على راسك أضرك الحال ياكمول الفز كيقفز
أما عن ضغوطك الشفوي فاللي فجهدك ديروا واللي معندو سيدو عندو للاه وخير ما أقوله لكم وعنكم
والله ماتعرفوا تخدموا

الجالية المغربية في الولايات المتحدة الأمريكية والحملات الإنتخابية

تروج بعض الأخبار حول تزكية بعض الأسماء المرشحة لدخول الإنتخابات البرلمانية القادمة . وحسب مصادر الخبر أن المعنيين بشؤون الإنتخابات والجهات المعنية قد توصلوا ببيانات الأنشطة التي تهم الجالية والوطن وعطاءات كل فرد يخدم المصالح العليا . ومن خلال بعض المكالمات الهاتفية التي توصلت بها جريدة منبر الشعب تستفسر عن حقيقة الأمر فقد ارتأينا إخبار السائلين بأنه ليس لنا علم بما يجري ويدور . كما أن الإدارة موصدة أبوابها ما دامت بدورها لم تتوصل بأي مراسلات قانونية تحكم الإجراءات الإنتخابية . بخصوص الجالية المغربية أما عن الحملات السابقة لأوانها وتزكية بعض الأسماء فأنا نشك في مصداقية الخبر الوارد علينا لضعف المعطيات وكذلك لانفتاح مصالح القنصليات على الجالية المغربية التي تبلغ بالجديد . والمغاربة في الولايات المتحدة الأمريكية على علم بالأشخاص

الخدمة للبلاد والعباد وحتى في حالة ما إذا كانت الأخبار الرائجة تحمل نفس الأسماء التي يراها الشارع المغربي في المهجر أنها جادة وذات مصداقية فإننا نضم صوتنا لهم مع فائق التقدير . لكن إذا كانت هذه الأسماء تزكى في إطار المحسوبة والعلاقات الشخصية والمادية فإننا نناشد جلالة الملك محمد السادس بإعطاء تعليماته للأجهزة الخبيرة في هذا المجال للفتح تحقيق جدي والرجوع إلى الأرشيفات والملفات داخل الوطن من خلال العمل الجمعي والخدمات التي قدمتها الأسماء المرشحة ومن سيرشح نفسه بعد الإعلان عن الدوائر الانتخابية والإجراءات المسموح بها لبلوغ الهدف أما بخصوص المجلس الأعلى للجالية المغربية فحكمة الملك محمد السادس لن تترك المجال للسمسرة في الأسماء ولن تترك المجال مفتوحا لتعاد السياسة القديمة والمنبوذة باعتبارها تجربة فاشلة لم تجن إلا الخسارة والتعطيل والتراجع إلى الوراء . لهذا فاختيار الملك لأعضاء هذا المجلس هو الوحيد الذي يقرر وليست التقارير

أسبوع بلا صحافة

نحيي الشجاعة التي تتحلى بها النقابة الوطنية للصحافة المغربية من خلال مواقفها الرائدة في الدفاع عن الكلمة والمداد والورق واستماتتها النضالية من أجل تكريس الحريات أولها حرية الرأي والتعبير لكن رغم المجهودات التي تبذلها والقوانين التي تساهم في وضعها تبقى الإنتقادات عنواننا على الصفحات لا مفعول لها مما يجعل الصحفيين -أستسمح -ببغوات تطرب أصحاب تدبير الشأن العام والمقصرين في حق المواطنين فمتى خرج الصحفيون بموقف بناء وجدت له أذان صاغية وصدرت في حقه

تعليمات تحفظ للصحافة مكانتها وهيبتها وسلطتها وقوتها .
فلا دور للصحافة . ولا سلطة للصحافة . والصحفي مكبل ومقيد بترسانة من
القوانين التي تتناقض والإنتقال الديمقراطي الذي لا نرى فيه إلا خطابا " مؤنسا
" غير قابل للتحقيق . فالديمقراطية لا يكسوها شعار " القافلة تسير " .
وحرية الرأي والتعبير لا تخضع للزجر والعقوبات الحبسية والتعويضات المالية
القاهرة .

حرية الصحافة مع الحياد دون التبعية للأحزاب السياسية ولا للدولة . فكم من
صحفي وجد نفسه أخرس لا ينطق بلسانه رغم كفاءته . وكم من صحفي زاع
عن نسقه من جراء التناوب -ليس السياسي -فضاع بين " نعم " و " لا " .
فمن اليمين إلى اليسار حتى شكك في أمره وفي مواقفه وأصبح حديث الشارع
المغربي من القراء والمثقفين والسياسيين وكم من صحفي سخر للتطويل وكتابات
مقالات على وزراء بما لا يستحقون فحين يجد رأيه يتيما أمام رأي الشعب
فيفقد مصداقيته رغم الإكراميات والإستفادات والإمميزات
لا نرى في صحافتنا قوة الكلمة ولا وحدة نقابية تجمد الأقلام تجمد البث و
تجمد الطبع من الشمال إلى الجنوب لكن مع كامل الأسف هناك خيانة تكمن
في بعض القابعين على كراسي رؤساء التحرير وما هم بصحفيين لأنهم رقابة
حزبية أو رقابة للمانحين قد يستغنوا عن الصحفيين ويبدلون قوما بأخرين
إن ما يجري ويدور في عالم صحافتنا أمر لا يمكن السكوت عنه . فكم من
الأقلام الجادة خارج المنشآت الصحفية لم تجد مساحة للكتابة أو للتعليق . مع
العلم أن كثيرا ما تكتبه بعض الأقلام من داخل الجريدة لا يستحق النشر وغير
قابل للقراءة . وهناك نوع خطير من بعض الأقلام المتخصصة في النحل
واستخدام -الكيثور -لقص مواضيع من مجلات أو ترجمتها دون الإشارة
للمصدر ناهيك الأقلام التكبسية التي تخضع ما يكتب ل " الأظرفة -

والتدويره رغم القانون يمنع ذلك ويجرمه ومن لا يصدق فيترقب الحملة الانتخابية وما يسن في حكمها وحتى نكون في مستوى هذا الطرح لابد والإشارة لحرية الرأي والتعبير وحدودها فالصحافة الديمقراطية في العالم المتقدم والمتحضر لا تخرج عن المواثيق الدولية ولها حدود لا يمكن خرقها أو الركوب عليها باسم الحرية أو الإبداع أو تحت أي مسميات . لهذا من واجبنا احترام القوانين الجاري بها العمل أو المطالبة بتغييرها في إطار شرعي يحفظ للصحفي الفضاء الذي يشتغل فيه بدلا من الوقوف وراء القضبان أو الخضوع إلى استنطاقات والوقاية أفضل من العلاج . فإذا كانت القوانين الحالية غير صالحة ولا تتماشى والواقع فما على الجسم الصحفي إلا أن يجعل أمامه أسبوعا بدون صحافة والإستغناء على الشارة التي لا تعني الأسلوب الحضاري لأنه من الواجب التعامل في هذا الإطار مع شخصية محاورك لا نعرض على الإضراب ولا على التمرد ولكن من حق الصحفيين كمواطنين متضررين أن يكرسوا ما هو دستوري قبل غيرهم وبالطرق السليمة لا تخرج عن القانون المنظم لذلك

فإلى متى ترفع الصحافة صوتها وتبلغ المسؤولين عن الواقع المرفوض فحين القافلة تسير أو كما قال وزير في إحدى البرامج التلفزيونية " حيدو النظرات السوداء من على أعينكم فالوقت تغيرات " أقول للسيد الوزير عليه أن " إعيد الأسلوب القديم و القضية ماشي في النظرات القضية في أسلوب التعامل مع أبناءم وأنا شخصا لو كنت وزير مواطنين حاولوا الإنتحار نقدم إستقالتي والسلام "

إذا كان إدريس البصري متورطا في مجال حقوق الإنسان أين الدليل وأين صكوك الإتهام ؟

الخرجة الإعلامية التي قام بها وزير الداخلية السابق إدريس البصري رسالة إلى كل من حاول المس بشخص الوزير أو الطعن في وطنيته وإخلاصه حسب قوله . وهذه الجراءة التي يتحلى بها السي إدريس إنما تؤكد قوة هذا الرجل ولو بعيدا عن تدبير الشأن العام وأبعد من هذا أن الرجل واثق من براءته بحجة استعداده لمواجهة أي اتهام وأمام أي محكمة في العالم وعدم تحريك المسطرة بخصوص إدريس البصري من قبل القضاء المغربي بعد الشكاية التي وضعها كل من المنتدى و سعيد السرغوشي تتطلب أدلة ملموسة على ما يعتقد فمن خلال القراءة الأولى للحوار الطويل يتبين بأن المؤامرة في تعطيل المسار التنموي والحقوقى للمملكة المغربية تتحملها أكثر من جهة والسبب في ذلك هو التواطؤ الواسع لبعض الألوان السياسية وقد عرى كذلك إدريس البصري عن الأسماء التي كانت وراء قلب النظام تضمنت عبد الرحمان اليوسفي والفقير البصري و الجنيرال اوفقير والمهدي بنبركة وبهذا يكون قد أعلن حربا مع المعارضة الاشتراكية كما يسميها . والكرة الآن في شبك المعارضة التي هي في الحكم الآن وعليها أن تقوم بواجبها والرد على تصريحات الوزير السابق الذي كان يعرف كل صغيرة وكبيرة ما دام - حسب قوله - أنه من كتب الأنظمة والقوانين التي أطرت العملية السياسية والبرلمانية وهذا أمر خطير في دولة تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان فماذا كانت تصنع الأحزاب المغربية ساعتها ولماذا استجابت الأطياف السياسية للدستور الذي كان من تأليف

وكتابة وزير الداخلية وانخرطت في اللعبة السياسية إلا إذا كانت داعمة لسلسلة السي إدريس الرجل الثاني في مغرب السبعينات إلى أواخر التسعينات ومن جهة أخرى فإننا نستغرب لهذا المسح الذي قام به إدريس البصري موضحا بأن الذين تآمروا على خلع الملك بمؤامرتين مسلحتين يتضوون تحت المعارضة الإشتراكية طمعا في إزالة الملكية في المغرب واستبدالها بالجمهورية

الصمت على ما قيل . ليس في صالح الإتحاد الإشتراكي وخاصة أن الإنتخابات على الأبواب والشعب المغربي ليس كباقي الشعوب فإنه ملتف حول العرش وملك البلاد أكثر من أي لون سياسي . فمن ودع الملك الراحل إلى مثواه الأخير غير الشعب الوفي ومن الفقراء والمساكين والطبقة الشغيلة . أما أصحاب السيكار والسيارات الفنطوم والقصور والفيلات فكانوا خارج الوطن فمن يستحق كل التكريم ؟

إن ما قاله إدريس البصري يلزم كل فرد أن يعيد التاريخ ويؤرخ من جديد لأن الصورة إتضحت الآن وأكتملت وعرفنا الأسباب الحقيقية التي جعلت سياسة الحكومات السالفة أن تتركب قطارا موحدا وكذلك نفس القطار ركبته حكومة المعارضة بلونها التناوبي ولو بوفرة الحقائق

ما لا نقبله في صراحة البصري هو الركوب من جديد على تمويه الرأي العام الدولي والوطني بالكلمات المرغوبة في قاموس الداخلية البصرية كأعمال الشعب . فهل الذي يخرج متظاهرا في مسيرة سلمية احتجاجا على الزيادة في أسعار المواد الأساسية يعد مشاغبا . فماذا نسمي الذي كان يوزع أموال الشعب بيده اليمنى على الأحزاب وبعض الجرائد والشعب يعيش مأساة الجفاف وتجميد الأجور إلا مجرما ومبدرا أبا للشيطان . فماذا نسمي الذي خلق شرطة القمع وقواد التهيب وجلادي الضحايا والأبرياء إلا ظالما جائرا . وماذا

نسمي الذي أشبع بطنه دسما من خرفان الشاوية وابن سليمان وسمك المحمدية وساهم في تجويع الفقراء وسياسة الإقصاء والتهميش . وماذا نسمي من شجع الزبانية من محيطه على الترامي لأملاك الغير من أراضي ومزارع وتهجير الضعفاء إلى المدن وخلق نكسة في الأمة

ماذا نسمي الذي شجع المحسوية والزبونية ولف به اصدقاء المصلحة تحت شعار " سيدي قاسم " . وماذا نسمي الذي دوب خيرات البلاد وجعلها في بنوك خارج البلد تحت أسماء مستعارة ؟!

الأمر يا إدريس تتحمل مسؤوليته . فكنت المفوض وكنت أقوى من الوزير الأول وكنت أم الوزارات وكنت البطش بعينيه ...

بكلمة من هاتفك الخليوي كنت تنقل القواد والعمال والولاة والعمداء والضباط وبكلمة منك كنت تأسر من تراه مشاغبا وتقذف به بين جلاديك دون محاكمة عادلة لأنك كنت القانون والدستور ومحرك اليمين واليسار والمغرب اللي تسقي بها القصعة كنت كل شيء . فلماذا لا تعترف وتعرف بمساعدتك ؟

قلها بالواضح " علي وعلى أعدائي " حتى لا تبقى المشبوه الوحيد وليس المشتبه فعندما قلت بالفم المليان

هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين . أليس الجو العام الذي نعيش فيه اليوم وعاشته أسرنا وعائلاتنا من قمع وتذليل فحين كان ينعم أبناء الوزير بالإمتيازات ومن كريمات والصيد في أعالي البحار

أما الذين سميتهم بالأطفال . فإن الإبن أب الرجل . بعد أن يتعلم ويعلم فهذه النخبة من الشباب التي جالت دواليب الإدارة فقد رأت ما لا يراه السي إدريس . وعلمت بأن العمل في وزارة الداخلية وتحت سلطة إدريس البصري مشكل خطير مما يؤكد بأن الأطفال هم فعلا أطفال من خلال براءتهم أمام مهازل الجريمة والدماء وأنهم يرفضون تدنيس أيديهم بدم بارد ورجولتهم تكمن في تبنيهم

لسياسة التغيير كما أرادها ملك المغرب رفيق دربهم وصديقهم كما أن الثقة تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية وتدبير الشأن العام كما أنهم في ظرف وجيز أبانوا عن حسن نواياهم من خلال الوطنية والتعلق بأهداب العرش العلوي. و ما كره وزير الداخلية الأسبق لهم إلا لأن هؤلاء الأطفال استطاعوا سحب السجادة من على أقدام طوفان وزير الداخلية الذي لم يتقبل فطمه من بزولة البقرة الحلوب

نعرف بأنك لست الوحيد أيها الوزير . ولكن ما نرغب فيه هو الإفصاح عن الأسماء الحقيقية التي كانت وراء تعاسة المغرب وشعبه والأسماء تعرفها واحدا واحدا وليس بعزيز على مدير للمخابرات المغربية ومؤسسها ووزير الداخلية أن تفوته هزة وز أو رمشة عين - غمزة في انتظار خرجة جديدة نأمل من السي إدريس أن يفرج عن لسانه وأن يحرره أكثر لأنه في وضع مأساوي حقيقي

على ذمة الوزير الأول

خلو الدجاج من أنفلوانزا الطيور أدخل المواطن في إنفلوانزا الجيوب

مباشرة بعد أن أكلت اللجنة الوزارية ما تيسر من دجاج محمر . إعلانا رسميا على خلو الدجاج المغربي من فايروس إنفلوانزا الطيور وجد المواطن المغربي نفسه أمام مهزلة إنفلوانزا إرتفاع سعر الدجاج وقد شعر الناس بروح الإنتهازية التي تتشبع بها المحلات التجارية والمتخصصة في بيع الدجاج وللإشارة فإن أغلب المغاربة تجنبوا اكل الدجاج وفضلوا لحم السمك ما دام الأمر مشكوكا فيه كما أن الصورة التي قدمتها اللجنة الوزارية لا تشكل حسما في الموضوع ما دامت الطيور المهاجرة تسافر يوميا وتحط بالأراضي المغربية وفي حديث لأحد

المواطنين الذين شاهدوا الوزراء يطعمون أنفسهم ما شاء الله قال لي : والله العظيم ما ناكل الدجاج
قلت له : علاش راه الوزير الأول كلاه واللجنة الوزارية حتى هي
أنا بعد كنصدق راسي . الدجاج اللي وراوه في التلفزيون ما شي هو اللي
كبييعوالينا في السوق
كيفاش راني ما فهمت منك والو
الدجاج اللي تلفزوه تقول كيلعب الرياضة أكلوا متناعش فيه الحيوية أما اللي
كيتباع لينا مريش أنا عس كيكمع أمريك
أمشكوك فيه
سمح لي هذه را اللجنة الوزارية تحملت المسؤولية باش تأكد باللي دجاننا
صحيح
أخويا كول أنت أما أنا أوليداتي لا . علاه نصدقوهم غير في الماكلة ديال
الدجاج
أش كتقصد ؟
من النهار اللي عقلت فيه على راسي ما تحقق ولا شي كايكلوه
شكون هما ؟
اللي على بالك ! حكوماتنا وزراءنا . معمر شي حاجة تحققات ما كاين غير
غادي نديروا حتى إدارت فينا
أصاحبي الدجاج واحد واللجنة ماشي جات أقالت الناس كولوا الدجاج
بغيت تقول راهم داروا الفحوص الطبية
إيه . راهم بياطرة ومتخصصين
أنا كنعرف حاجة فقدت الثقة في كلشي وإلى جات علي نصوم حسن ما نجيبها
في وليداتي

هذا ما شي حل

الحل في نظارك السي الصحافي ناكل الدجاج ولحوني في السبيطارات لا دواء
ولا عناية ولا نيتم أوليداتي حيث الوزير الأول واللجنة كلاو الدجاج . اللا
سيدي إجيو السوق ويختاروا الدجاج منو ونطيبو ليهم في الدار بلا كميرا بلا
والو

أوخا ياكلوه أنا اللا

إهنا خطأت

الا السي الصحافي . أشكون اللي قال بأنهم داكين الشوكة ضد أنفلونزا

الطيور وخا ياكلو فروج الواحد ما يكرش

أما احنا را مداكين غير القاهرة واش الوزير كياكل الفخذ ديال الدجاج الباعة

ديال الدجاج طلوعوا الثمن هذه را أنفلونزا الجيوب . اسمح لي الزين راك

جريت ليا السان بزاف كيف ما قلت ليك أبلا سمية

هكذا ودعني المواطن وهو متأكد بأن ثقته لا يضعها في من يخالف العهد

والوعد فطيلة السنين وحكوماتنا خطابها في واد وما يعيشه المواطن في بحر

لهذا فالثقة هي التي جعلت الوزير الفرنسي يأكل اللحم أمام الكاميرات

والثقة هي التي جعلت وزيرة أوروبية من أكلها الدجاج أمام المواطنين لكن في

بلدنا تم المشكلة الثقة المفقودة

فوزير المالية ما شاء الله زاد في سعر المحروقات أواعد المواطنين بانخفاضها

ساعة إنخفاظ السعر عالميا والأن قد إنخفظ فأين الوعد يا |||||الوزير

ثلاثون هكتارا موضوع ترامي عامل سابق على ملك الغير
المحكمة الإدارية تلغي تعليقات عامل إقليم تاوريرت
برفض تطبيق الحكم القضائي

ما خفي كان أعظم ! (نموذج من التسلط)
من العار أن يقع السيد العامل السابق - تاوريرت- في الماء العكر كما وقع
فيه العديد من المحتالة والنصابين والمجرمين . والقضية التي بين أيدينا موضوع
ترامي واحتلال أرض مساحتها ٣٠ هكتارا أتعتت ٦٩ عائلة باسم سلطة
النفوذ . فإذا كان الملك محمد السادس عائق الفقراء في سياسة للتغيير
والتصحيح وإنقاذ المقصيين والمهمشين فإنه أعطى تعليمات صارمة لمحاربة
استغلال النفوذ بقوة القانون من خلال قضاء نزيه ومستقل ولن يرض جلالته
بسماع ما أقدم عليه عامل تاوريرت السابق من ترامي على ملك رعايا الملك
وتسبب في إضرارهم . لكن الخرجات التي تبناها عامل الإقليم الجديد
بخصوص رفض تطبيق الحكم القضائي النهائي كانت أسوء وكانت صورة حقيرة
تعيدنا لسطوة إدريس البصري وزبانيته على الكثير من المزارع بإقليم
بنسليمان وسوق الأربعاء وسيدي قاسم وسيدي سليمان وحدث ولا حرج في هذا
الموضوع الذي لا بد وأن يفتح دون هيئة للإنصاف والمصالحة
فعندما يرفض عامل الإقليم تنفيذ الأحكام بتفريغ زميله العامل السابق
وتمكين العائلات من استرجاع حقها فما على القضاء إلا وأن يستقيل ما دام
العامل فوق القانون وفوق أحكام تصدر باسم صاحب الجلالة

سياسة التصحيح والتغيير لن تتحقق إلا بتغيير الوجوه التي تخرجت من مدرسة إدريس البصري صانع العصى والهراوات والقمع حيث كانت بطانته تنحني له في اليوم أكثر ما تنحني في صلاتها إلى الله عز وجل وقد رأينا بأمر عيننا- الزيارات التي كان يقوم بها السي إدريس للأقاليم والعمالات - القيادة والولاية والعمال ينحنون ليس احتراماً ولكن خوفاً من بطشه واستجابة لمطالبه بغية الرضى عنهم وجعلهم ينعمون من البقرة الحلوب فمن خلال هذه الورقة فإننا نوجه النداء إلى معالي وزير الداخلية السيد شكيب بن موسى الذي حظي بالثقة المولوية كما نوجه النداء للسيد امحمد العلمي رئيس مجلس المظالم وإلى معالي وزير العدل السيد محمد بوزويج بالتدخل لحماية سير العدالة والأحكام الصادرة باسم الملك لتخضع للتنفيذ بكل سواسية رغبة في نصرة الحق وضمان حقوق المواطنين . وما دامت الوجوه القديمة قائمة على مناصب المسؤوليات فإن تعليمات جلالة الملك بالضرورة ستفرغ من محتواها وستعود حليمة لعاداتها القديمة مما يشكك في مستقبل البلاد الرهين بالديمقراطية والمساوات وتكافؤ الفرص

مساهمة في النقاش حول قانون الصحافة الجديد في المغرب

من الطبيعي وجب وضع قانون خاص لهذه المهنة الشريفة والتي تعتبر على رأس هرم الديمقراطية في العالم المتقدم والمتحضر لرسالتها المتداخلة في كل ميادين التنمية مما جعلها سلطة قوية للمراقبة الدقيقة لسير الحكومات والإفصاح عن رأي الشارع بكل حرية ومصداقية دون تحيز لليمين ولا للييسار و دون خرق لمقتضيات القانون

والظرفية الحالية التي يعيشها المغرب في مجال حقوق الإنسان والإنتقال الديمقراطي وحرية الرأي والتعبير تستلزم التخلص من سلبيات القوانين الضاغطة والمتحكمة في إسالة المداد والرادعة للجرأة الصحفية في الإثارة والكشف عن خروقات المسؤولين من وزراء وبرلمانيين وأجهزة الأمن و قضاء وكل من تحمل تدبير الشأن العام وتسييره

فعندما تختلط حرية الرأي والتعبير بالفوضى والمس بجوهر القانون فعلى الصحافة أن تستقبل وأن تجمد مدادها وتكسر أقلامها بدلا من مواكبة مسارها في القذف والتشهير والزيغ عن الملفات العالقة والأنية والتهافت على نهش ونبش الماضي حتى يحسب لها ألف حساب - في منظورها - ويقال عنها صحافة متمكنة ومقتدرة وكفاءة .

لا نرغب في إزعاج الزملاء ولا إقلاق بعضهم لكن من الواجب أن نقول أن الصحافة المغربية لا زالت في طور الترشيد ولا نقصد كفاءة الأقلام بقدر ما نتحدث عن التبعية لخط المنشأة الصحفية وبالخصوص الحزبية بحيث يصبح الصحفي مسيرا ناطقا بلسان الجريدة وحال أصحاب إدارتها وقد سجلنا في هذا الباب عددا لا يستهان به من رؤساء التحرير الذين لا علاقة لهم بالصحافة وضعوا لمراقبة المقالات قبل نشرها وهذا ما يخالف واقع الصحفي في الدول المتقدمة فهو الوصي على كتاباته ولا ينشر إلا ما ترضى عنه قناعاته وهو حر في أختار ملفاته سواء تعلق الأمر بالوزير أو الغفير ويختار لذلك الغرض أسلوبا صحفيا ينتقي من خلاله الكلمات اللاتقة . وفي حالة الإتهام فإنه يستند على الحجة والدليل بيد أن بعض الصحفيين المغاربة اعتبروا حرية الرأي والتعبير قانونا يحميهم ولو مسوا حرية الآخرين متسلقين الأسوار العالية دون الدخول من الأبواب والترامي على حق الغير فالصحافة المحترفة . صحافة مهنية تحترم نفسها وتحترم الآخرين . تنشر

الحقيقة وكل الحقيقة مع الإثبات والدليل لأن المصدقية تضع وتسقط صاحب القلم ليقع بين أيدي العدالة تحت العديد من التهم وما حدث مؤخرا رغم أننا نساند الصحف في محنتها جراء الأحكام الصادرة فتوخي الحذر أجدر من المشول أمام القضاء والوقاية أفضل من العلاج فبدلا من القذف والتشهير هناك العديد من الأساليب والتقنيات لتبليغ الرسالة للقارئ أة للرأي العام وهناك اجتهادات فردية كان من الواجب على الصحفي القيام بها للدفاع عما نشره وإثبات الحقيقة وهنا لا نتحدث عن " تصفية الحسابات " لأن هذا الموضوع ضخم ومتفرع يستلزم كتابات مستقلة وأبحاث لاحقة . لهذا فالصحف عندما لا تستند على حجج وبراهين الإتهام فإنها تجازف بإغلاق مكتبها وتعطيل صحافتها وليس إلزاميا بعد ذلك الحديث عن حرية الرأي والتعبير لهذا من الواجب على قانون الصحافة أن تساهم في قواعده فعاليات حقوقية مستقلة ومن أقلام صحفية فاعلة لها إسمها ومصداقيتها واستقامتها وممثلين عن وزارة العدل من قضاء واقف وجالس ومحامين كملاحظين ومقترح قابل للنقاش أن تضع اللجنة أمام ذلك مايلي

شروط ومتطلبات العمل الصحفي

السماح للصحفيين بمتابعة الإجماعات الحكومية والإجراءات القضائية توفير الحماية للصحفيين بخصوص سرية المصادر إلغاء القوانين التقييدية والصيغ المبهمة الحث بالشفافية على قوانين تمنع المس بالخط القبلي أو الطائفي أو العنصري أو الديني والعرقي

تعريف دقيق وغير مبهم للقوانين العقابية أو الزجرية

أمسية مركز عزيز بلال لم تكن إلا حملة انتخابية سابقة لأوانها يوسف بلال يخشى حزب العدالة والتنمية

من البديهي . القادم من فرنسا (دولة الإستعمار سالفا) أن يتحلى بسلوكيات وسياسة المناهج التعليمية للدولة المانحة للدكتوراه وقد أثبتت التجارب أن الدارس للعلوم السياسية لا يعني الكمال ولا القدرة على تدبير الشأن العام لكن هناك إمكانية لتقديم التوجيه والنصح وكلاهما أقتراح قابل للتغيير أو الرفض

فبعض الطاقات الشابة التي حملت للمغرب النظرة الفرنسية لم تجد مكانها داخل المجتمع المغربي لأن تسويق الأفكار والنظريات تحت أي مسميات تدوب مباشرة عندما تمس بالأخلاق والسلوك والتقاليد المغربية الأصيلة وفيلم " ماروك " للمخرجة الشابة ليلي المراكشي نموذج لتجربة فاشلة لم تجد أذانا صاغية وقوبل الفيلم بالرفض والإستنكار

فمع احترامنا للدكتوراه التي ركز عليها أحد الصحفيين من خلال تغطيته للأمسية التي نظمت بمركز عزيز بلال بالرباط فالقارئ يعلم جيدا بأن حملة الشواهد العليا ودبلومات يعانون مأساة العطالة فمنهم من قدم بدبلوم من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ومن داخل البلاد . ومن جهة أخرى فالباحث يوسف بلال عندما يخشى من فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات المقبلة فإنه يعصف برياح الديمقراطية قبل وقوعها وعندما يتحدث عن فوز انتخابي للإسلاميين ويقرن ذلك بالعدالة والتنمية فهذا خلط وركوب إعلامي على حزب

مغربي يحظى بنفس حقوق التأسيس التي تخولها القوانين وإذا ركز البروفيسور يوسف بلال على الإسلاميين في شخص حزب العدالة والتنمية فهذا فوز مؤكد ومؤشر قوي بأن حزب العدالة والتنمية سيحظى بثقة الشعب المغربي وإلا ما تحدث سابقا السيد عبد الصمد بلكبير للإتحاد الاشتراكي بنفس المعطيات التي تكلم عنها السيد الباحث يوسف بلال . فالسيد بلكبير كان واضحا من خلال كلمته حول إمكانية تحالف حزب العدالة والتنمية مع الإتحاد الاشتراكي معترفا ضمنا بفوز الحزب في الإستحقاقات القادمة وكذلك لرئاسة الحكومة وإلا ما جعل شروطا قاضية بحرمان حزب العدالة من تدبير الشأن العام ونلخصها في هذه المطالب : أن تتخلى قيادة الحزب ونعني العدالة والتنمية عن رؤية قيادة الحكومة . وألا تقدم منتخبي في الدوائر الإنتخابية التي تقدم فيها الإتحاد الاشتراكي منتخبيها مع القيام بحملة دعائية لهم من قبل العدالة والتنمية

فإسطوانة الحديث عن العدالة والتنمية ومن داخل مراكز الدراسة والثقافة وغيرها من الأسماء نجاح للحزب والخوف من اكتساحه الساحة السياسية وهذا مربط الفرس لأن القضية ليست في كون الحزب سياسي أو إسلامي أكثر ما ستضيع سمعة الأحزاب الأخرى التي ألفت " البزولة" للبقرة الحلوب ومع صعود حزب العدالة والتنمية ولو قدم الكثير من التنازلات ستضيع المحسوبة والزبونية وفعلا سيدخل المغرب نمطا جديدا وسيعرف سياسة جديدة بوجوه جديدة فما من مغربي مغربي إلا وأنه مسلم . فلاداعي للركوب على التسميات الإعلامية المجانية من الأصوليين والإسلاميين والديمقراطية تتطلب إتاحة الفرصة للأخرين كما أن تدبير الشأن العام ليس إرثا للأحزاب دون المواطنين ويوجد في النهر ما لا يوجد في البحر أو النهرين

لا للمحسوية ولا للتمويه والتسويف بعد اليوم

التعيينات الملكية للمناصب السامية الأخيرة تحت شعار " الكفاءة والإستحقاق والتفاني " لم تكن إلا درسا جديدا وعنوانا لمسيرة التصحيح والتغيير التي يقودها الملك محمد السادس من أجل الرقي بالبلاد والعباد إلى مصاف الدول العظمى بدلا من الإبقاء على نهج منحرف ساهم في تعطيل المسار التنموي والحقوقى للمملكة المغربية

فمنذ نشأتنا إلى اليوم ونحن نرى التناوب السياسي يتبادل الحقب مع الإبقاء على نفس الوجوه وكأن الكفاءات المغربية تنحصر في أحزاب دون التيقنوقراط وأن تدبير الشأن العام لا يمكن إنجاحه إلا باسم الأحزاب بألوانها السياسية كما لا يخفى على أحد أن بعض الأسماء التي تنحدر من المدينة العلمية كان لها نصيب الأسد في أكثر من توظيف وارتقاء وحظيت بمناصب عليا ومسؤوليات كما قامت بعض الأحزاب بالدفع بأسماء وتمكينها من احتلال كراسي على مستوى المكاتب السياسية و زكتهما نحو التوزيع هذه هي المصيبة الكبيرة التي جرحت شعور المواطن حتى شكك في قدراته وحتى في وطنيته واعتاد على السيرة القبيحة مجبر أخاك لا بطل

لقد حان الأوان لإجهاض المحسوية وسياسة " أباك صاحبي " وماجرت به العادة من بدعة " سيدي قاسم " فالكفاءة والإستحقاق وعنصر الثقة المعيار الوحيد لخدام البلاد والعباد في اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب وانطلاقا من

التعيينات الأخيرة التي همت رجالات خدومة وليست مخدومة في مناصب المسؤولية داخل المؤسسات والإدارات على الأحزاب والبرلمان والجماعات المحلية فتح المجال للطاقت الشابة بدلا من تخليد المقاعد والمناصب

قوة الصحافة لا تكمن في الوقفات الاحتجاجية الواقع يؤكد شعار القافلة تسير ... و

أمام هول الفاجعات والقضايا والمشاكل التي تتهاطل كالطر دون مراعات لما يكتب في الصحف المغربية و دون اعتبار لرأي الصحفيين وانتقاداتهم نتساءل أين دور الصحافة المغربية كسلطة رابعة ؟ وأين يكمن احترامها واعتبارها ؟ ومتى طالبت الصحافة المغربية بشيء وكان الأمر مقضيا أو حضني بالتقدير ؟

إن المسار الضيق الذي يعرفه المجال الصحفي يكمن في احتواء الأحزاب السياسية للعديد من الصحفيين باعتبارهم شغيلة تخضع لقواعد وسياسة تدبير المؤسسة أو المنشأة الصحفية بما فيها قيد القلم بمداده ولا ينشر إلا ما يرضى عنه المكتب السياسي الذي يمثله داخل الجريدة إطار رئيس التحرير وخاصة إذا كانت الجريدة ممثلة في الحكومة في شخص الوزير صاحب اللون السياسي والخط السياسي التي تنهجه صحافة الجريدة تحت الضغط لهذا لا يمكن قراءة مقال لصحفي ينتقد سياسة الوزير داخل الحكومة وقس على هذا الأمر باقي الصحف الحزبية وما يسري عليها من قوانين داخلية

فعندما تحاكم الصحف باسم التشهير أو القذف أو تحت ذرائع أخرى فتكتفي الجمعيات الصحفية بوقفة احتجاجية التي لا تقدم ولا تؤخر لأن قوة الصحافة

لا تكمن في الوقفات الإحتجاجية بل على الصحفيين إتخاذ تدابير مجدية ومقنعة لإنجاح صوتها بدلا من الشارة وترديد الشعارات فالتضامن من أجل التوقف عن العمل ليومين بدون إصدار إنتصار كبير رغم أننا نعرف بأن هذا الأمر لا يقوى عليه إلا الصحافة المستقلة لكونها لا تهاب اقتطاعا من الراتب الشهري أو غضب الوزير

وأمام هذا الضعف وشعور المسؤولين بعدم التضامن الحقيقي ولو كان شكليا في إطار إصدار بيانات أو حمل الشارة فإن صحافتنا ستعرف أكثر من تعديل للقوانين حسب رغبات اللون الذي يتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام من خلال كراسي الحكومة وكلما انتهت ولاية إلا وتقدم الفريق الجديد بتعديلات تصب في صالح نوابه حيث يصادق عليها البرلمان المزركش بالألوان باسم الأغلبية وهكذا تضيع الأقلام ومن يرغب عن هذا اللون أو ذاك بصورة التبييس والإنتقاذ سيجد نفسه مع العطالة والبطالة والمحتجين والمعتصمين صحافة تحدثت عن وزراء فلم يقدم أحدهم إستقالته ! وصحافة تحدثت عن برلمانيين ولم يقدم أحد إستقالته

وصحافة تحدثت عن رؤساء الجماعات ولم يقدم أحد إستقالته ! وصحافة تحدثت عن رؤساء المصالح ولم يقدم أحد إستقالته وصحافة تحدثت عن موظفين كبار ولم يقدم أحد إستقالته ! وصحافة تحدثت عن الفواش ما نهب المال العام ولم يقدم أحد إستقالته ! وصحافة تحدثت عن مسلسلات ظهر منها ولم يقدم أحد إستقالته ! وتحدثت عن برامج تلفزيونية ومسلسلات وأفلام دون المستوى ولم يقدم أحد إستقالته وكأنهم ينتظرون من الصحافة أن تستقيل و وكان شعار القافلة تسير هو القائم فوق القلم والمداد والورق وما دام الحال على ما عليه فالصحافة لن تعرف إلا مزيدا من التضييق

لماذا نستشير رأي المواطن في اتخاذ القرار إقتراح وزراء ليس إلا

في إطار اليأس المخيم على المواطنين . والمعانات الفضيعة التي تقشعر من هولها الجلود والأبدان والفوضى العائمة داخل الحياة السياسية وتصفية الحسابات واستغلال النفوذ والمحسوبية والزبونية والتمثيلية النيابية الضعيفة وتلميع الخبايا باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وأمام سخط المواطنين واحتجاجاتهم الشرعية والدستورية المعبرة عن سوء تسيير وتدبير الشأن العام كان ولا بد من إشراك الشعب مباشرة - دون وسيط - في اختيار من يخدم المصالح العليا للبلاد والعباد بكل أمانة . واعتبارا للفشل الذريع الذي منيت به الحكومات السالفة والتي كانت السبب المباشر في تعطيل المسار التنموي والحقوقى وصمت البرلمان في كثير من المواقف فالأجدر أن يقترح المواطن أسماء يرى فيها مفتاح الخير لحل الملفات العالقة والقضايا المتراكمة وأولها إعادة الكرامة للمواطن

فالملك محمد السادس عندما رأى ما رأى من هول المأساة التي تتخبط فيها العائلات والأسر المغربية من فقر وتهميش وسخرية وتذليل جادت سياسة التغيير والتصحيح بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأعطى تعليماته للحكومة لتتكب على دراسة المشاريع المزمع تحقيقها في أقرب الآجال ومنذ الخطاب الملكي السامي بهذا الخصوص والملك يقوم بجولات وزيارات لجميع جهات وأقاليم المملكة يتفقد من خلالها الرعايا ويعطي إنطلاقة مشاريع تنموية على أمل إعادة كرامة المواطنين الأوفياء فعلا شعب يستحق التكريم وملك

ندعو له بالتوفيق
فالكلمة اليوم حان وأنها لتخرج من شفاه المواطنين ويقترحون مباشرة رجالات
خدمة تساعد ملك المغرب في تحقيق سياسته الرشيدة التي تعم فائدتها كل
الرعايا تحت شعار لا يمين ولا يسار الجميع مغاربة
فقد راوضتنا فكرة اقتراح وزراء للحكومة القادمة بعد الإستحقاقات
التشريعية لكون الأمل العالق على رجالات تحب الوطن تحب الرعية وتحب
وتحترم القصر. وكذلك لوضع التحركات الحزبية تحت المجهر من خلال
التحالفات القائمة والحملات السابقة لأوانها والتي تتسرب من حين لآخر عبر
منافذ صحافتها وخطاباتها وكذلك في هجومها على التيقنوقراط واتهام بعض
الأحزاب لاستخدام الدين كدعاية للإنتخابات ولكوننا نرى الأمور بمجهر مستقل
بعيدا عن الألوان والإفتراء والتحايل والمحسوية وزبونية بعض المكاتب
السياسية واستعلائها وتزكيتها لأسماء في مناصب القرار وكراسي التوزيع
لنا كامل الحق كمواطنين أوفياء لهذا البلد أن نتقدم ولو باقتراح - غير مجبر -
لأسماء مستعدة لتدبير الشأن العام ومستعدة للحساب والسؤال وهذا ما
ينقص

قد يقول البعض أن الإقتراح لا يفيد أمام الدستور والقوانين نعم . و لكن ما
يهم المواطن أنه أعلم وأنذر والعودة لنفس السياسة لن تجعل البلاد تزدهر وترقى
إلى مصاف الدول الكبرى والديمقراطية
أملنا ألا نقطع أشواط وأشواط ونجد أنفسنا أمام هيئة الإنصاف والمصالحة في
حلة جديدة تحاسب أهل التقصير في تدبير الشأن العام والديمقراطية بالرجال
وليست بالأحزاب .

كرامة الرجل تضيع داخل البيت

كثير من الرجال يعانون مهزلة السخرية داخل البيت . وافتقدوا مصداقية رب العائلة حتى أضعوا قيادة التربية وأصبحوا مجرد وسيلة لجلب المال والقوت اليومي للأسرة دون ذلك الإحترام والتقدير الذي حظي به الأجداد والأباء وأصبحت الكلمة الأخيرة للأم باعتبارها الأمر والنهي ... والملاحظ أن أبناء (ماما) كثيرون فلا يعرفون أي اهتمام للأب لأن الأم هي مصدر القرار داخل البيت فما هي الأسباب التي جعلت هذا التحول يصبح حقيقة؟ الأجيال السابقة عاشت في إطار تربية الأخلاق التي تنطلق من داخل البيت حسب التقاليد والأعراف فكان الفرد يجد صعوبة في الزيف أو الخروج عن نهج الأسرة واحترام الأب والأم واعتبارهما المرجع الأساس للنجاح وكان الابن لا يقوى على مناقشة والده أو التعقيب على كلامه ليس خوفاً كما يعتقد البعض ولكن إحتراما وتقديرا لسمعة الأب والأم التي أوصى عليهما الخالق عز وجل وفي نفس الوقت كان الأبوين يبادلان الابن بنفس الشعور والمحبة وكانا يفتحا قلبهما له ليصادقهما ويصاحبهما ويستشيرهما في كل شيء - ما خاب من استشار-

فدور الأب قائم باعتباره المسؤول الأول عن الأسرة الصغيرة بما يتطلب من تدبير وتوفير الأكل والشرب واللبس والترفيه والتطبيب حسب المستطاع والأم دورها الكبير في رعاية الأطفال وتربيتهم وتهذيبهم وتكوين سلوكهم بالأخلاق الحميدة وتشجيعهم على المتابعة في التعليم والدراسة وقد نجحت الكثير من الأمهات رغم كونها غير متعلمة لكنها كانت واعية ومؤمنة بأن أصالتنا حافظ

النجاح وتكوين جيل صالح لمستقبل آمن ومستقر
فخروج المرأة إلى سوق العمل والتوظيف ليس عيبا . وليس سببا كاف لاتهام
المرأة بأمور كثيرة كما هو الحال في العديد من المقالات وأصحاب الرأي من
صحفيين وكتاب و نقاذ . فالمرأة نصف الرجل يعني أن الرجل بدون المرأة لن
يفلح ولن يكتب له النجاح سواء كانت الزوجة في البيت أو خارجه وبيت
القصيد أن الاختلاف بين البنت وأمها تلك الثقافة الجديدة التي دخلت من
الأبواب الواسعة وأفسحت السياسة مجالها وغزت التقاليد والأعراف ونادت
بأكذوبة المساوات . واللواتي تمسكن وصدقن الشعارات كن أول ضحية . فقد
تطلقن وخربن بيوتهن وعشن وحيدات عانسات . قد اجتهدن في دراستهن ونلن
شواهد عليا وتوظفن ومارسن وظائف الرجال لكنهن خسرن الحياة الإجتماعية .
الحياة الزوجية وضيعن الأمومة ومعانيها .
فماذا بعد أن تتحجر جوارح المرأة ؟ وتفقد حمرة الخجل ؟ والعفة والحياء ؟ وأن
تتشبه بالرجال وحتى في شرب السجائر ووضعها بين الأنامل ؟
لم نتعود على الآباء ولا الأمهات الطريقة السخيفة التي تعيشها الأسرة
المغربية الحديثة للجيل الثالث . فبعد الزواج تنقلب الأحداث وتسقط المبادئ
والأخلاق ولا صوت داخل البيت إلا الورق والقلم . ليس لتدوين سيرة ذاتية ولا
لكتابة مقالات مفيدة ولكن للحسابات اليومية . الزوجة بقلم والزوج بقلم
وكلاهما يسجل المدخول والمصروف وكم من كم ؟ لا حديث إلا عن الخصاص
فالزوج مرغم بأن يسدد نفقات البيت والزوجة بدورها تصرف من ماهيتها ومع
ذلك لا مشاكل إلا عن المصروف اليومي وأخيرا يجدا نفسيهما دوبا ذلك الحب
الذي كان في يوم من الأيام هدية من الخالق عز وجل . فالزوجة أصبحت
متطلباتها كثيرة وهدفها أن يكون بيتها أرقى من زميلاتها في الشغل والزوج
يرغب في توفير مبلغ بسيط ليقدمه لأمه أو أبيه فحين يلقي معارضة من

زوجته التي بدورها ترغب في إهداء مبلغ مالي لأُمها أو أخواتها فتقع الواقعة ويصبحا معا ضحية الصراع ... ناهيك التي ترغب في إحياء عيد الميلاد خارج البيت فتقوم بدعوة زميلاتهن إلى المطاعم للسهر والمرح مع العلم أن التكلفة باهضة والزوج في صراع مع الزمن مما يجعلها تتمرد في بيتها فتبدأ موجة النشوز التي تتحول بموجبها - المرأة - إلى غول متوحش فتتطلب ساعتها لقيادة البيت وإصدار الأوامر كفرادين متساويين داخل خلية إجتماعية وتحت سقف واحد .

كلاهما يشغل خارج البيت وبعد العودة كلاهما يطبخ وينظف ويكنس . هذا ما تعلمناه من أفلام مستوردة . ومن ثقافة دخيلة لكنها تحترم نظرا لاختلاف المنطق واختلاف العيش واختلاف التقاليد تختلف لكون السلوك والمعاملات وتحسين العلاقات الإجتماعية

نعرف أن كثيرا من الرجال الذين يدعون للمساوات بشكل من الأشكال فقدوا مصداقية الرجل وأن الحكم والقرار للمرأة ولا يمكن أن يتحرك خارج نفوذ زوجته من برامج ومها كان شغله ومنصبه وعلو صوته على الموظفين أو العاملين أو الناس في الشارع فإنه لا يقوى أو يتجرأ برفع صوته على زوجته وفي بعض الأحيان ينام خارج البيت - ليس في فندق 5 نجوم - داخل سيارته جنبا إلى بيت " الكلب " (حاشاكم) ومنهم كذلك من زوجته جالسة مع الضيوف وهو في المطبخ يغسل الأواني ونوع ثالث كرس الدور الحقيقي بجلوسه مع الأبناء وزوجته في عشاء مع صديق بإحدى الفنادق الكبرى .

فياترى لماذا نحاسب أبناءنا على زيغهم واعوجاجهم بدلا من محاسبة أنفسنا أولا ؟ وظاهرة أخرى لم تستطع الأقلام الكتابة عنها والتي تتمحور حول بعض دعاة الإختلاط ودعوة المواطنين والمواطنبن امتطاء القطار الجديد دون دعوة بناتهن ونساءهم ولماذا يقلقون وينزعجون من رؤية بناتهن مع شباب في المقاهي

والمطاعم والسينما وغيرها ولماذا لا نرى زوجاتهم في المهرجانات التي يوزع فيها العازل الطبي أو بناتهم يتابعن فيلم ماروك جنبا إلى الأصدقاء والأسرة الصغيرة أو الكبيرة .

القارئ المغربي مطالب بمقاطعة بعض الصحف

بعد الإساءة لرسول الإسلام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من خلال الصور الكاريكاتورية في الصحافة الدانماركية قاطع العالم العربي والإسلامي البضاعة الدانماركية كرد فعل أولي لتحسيس أعداء المسلمين بوحدتنا أمام كل مس بثقافتنا الإسلامية وتعاليمنا الدينية وشخصية خير البرية الرسول الكريم . لكن ما لم نفهمه أن بعض الصحف المغربية والتي قفزت على أسوار القصر تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير لتكشف عما يجري في الداخل - حسب رأيها - فحين أن سياستها تفي المطلوب من تجارة مربحة على حساب الغير مادام القارئ كان في أمس الحاجة لهذه الثورة الداعية لحرية الرأي والتعبير وحتى يقال لدينا صحافة جريئة لا تهاب الكبار والمسؤولين . لكن عندما تتحول هذه المنابر بوقا للدعاية الإلحادية والماركسية اللينينية والشيوعية والمأوية والكاستروية من خلال تشويه صورة المصطفى الكريم والصادق الأمين فعلى المسلمين المغاربة أن يقاطعوا هذه الصحف وعلى المؤسسات التجارية سحب إعلاناتها وإلا اعتبرت بدورها مساندة ومشجعة للمحتوى اللاأخلاقي الذي يمس بنينا محمد عليه الصلاة والسلام

أسئلة كثيرة طرحها الشارع المغربي أولها السؤال عن هوية هذه الصحف ومن يسيرها ومن وراءها ومن هم موظفوها الأشباح الذين يدخلون دهاليز القصور ويجولون داخل المؤسسات والإدارات والمخابرات كمصادر للملفات التي

تتناولها دون أخرى من المنابر . وحتى لا يكون الرد بأن ذلك يرجع لدور الصحفي ومصادره والسبق وكفاءته وووو وبزاف على الصحافة لا ننكر أهمية الصحافة ودورها كسلطة رابعة تتمتع بحرية الرأي والتعبير وبحصانة لا تعرض صاحبها للسؤال أو المحاكمات لكن عندما تتعدى هذه الحرية وتتجاوز القيم الأخلاقية وتصبح عارية من الحياء وقليلة الأدب مستفزة شعبا بكامله من أجل شهادة تقدير من جمعيات أو منظمات إعلامية معادية للبلاد والعباد فالمقاطعة لهذه الصحف أمر محتوم دون تردد فارتسامات الشارع المغربي المختلفة والمتنوعة كانت تهدف لعدم الإساءة إلى رسول الله ولا تقبل ذلك قطعاً ولو كان ذلك يمس بحرية الرأي والتعبير ومن يرغب في ملة أخرى فخارج أسوار البلد أما في الداخل فلأمر مفروض ومنبوذ ولا نستبعد تحريك هذه القضية من قبل وكلاء الملك والإستماع لمدراء هذه الصحف

فعوضاً للجوء إلى ملفات الفساد والعلب الليلية ومحاربتها من جذورها وتكثيف الجهود للضغط عنم يرخص لها ليلاً ونهاراً لاستقبال بناتنا وأولادنا وتذليل سمعتنا كما هو الحال في الخارج فالصورة الله يستتر مظلمة لما يقمن به الفتيات خارج الوطن من بيع اللحم الأبيض . ومن جهة أخرى كان على هذه الصحافة أن تنجز ملفات عن القيمة المضافة للأحزاب السياسية من تحالفات وأسرارها وانشقاقات لتزويد الدخل المالي من الدعم المقدم للأحزاب ارتأت بكل جرأة زائدة إلى الإساءة والتقليل من شخص النبي ووضع استفهامات حول إجازة تمثيل شخص الرسول في الأفلام الدينية ورسمه كما هو الشأن لموسى وعيسى عليهم السلام أجمعين
فأي وقاحة هذه تستفز مشاعر المسلمين .. ؟

الوزير الأول المرتقب لا ينتمي إلى الأحزاب العتيقة

التجربة التقنوقراطية كانت دائما تخدم الشعب والبلاد وكانت تعرف في الذاكرة الشعبية برجال المطافي لتفانيها في إخماد وإطفاء نار الملفات العالقة وحظيت بثقة الجمهور لكونها لا تخدم الألوان والشعارات التي اعتبرها الشارع المغربي وهما لانتظار المستقبل الذي لن يأت باعتباره أكذوبة تتستر وراء النضال والمقاومة لنخبة لا تؤمن بالغير وتكرس الإقصاء والتهميش . ورغم تدبير الشأن العام للحكومة التيقنوقراطية القصير إلا أنها ساهمت بنتائج كبرى تستحق عليها التنويه والبقاء في المسؤولية

فبعد العبث السياسي والتقشير الذي ساهمت فيه الحكومات السالفة والتي جعلت وزير الداخلية إدريس البصري شماعة تعلق عليه ما فشلت في إنجازه وتحقيقه فقد سارت الحكومة السياسية المنخرطة في برنامج التناوب في نفس النهج بعد أن دوت المبادئ والمدرسة السياسية ونسقتها الفلسفي وأصبحت نسخة مصورة لسابقاتها مع إضافة لرتوشات زادت حدة التدبير وبدت بشكل إنتقامي لشعب يحب بلاده وملكه

وأمام هذه الثقة المفقودة بين الطرفين والنفور من التسييس فمن الواجب أن يكون الوزير المرتقب في الحكومة الجديدة بعد الإنتخابات التشريعية من أحزاب لم تنخرط في تجربة سالفة وخاصة أن اللعبة السياسية اختلطت وتشابكت لا لشيء إلا لغليظ الشعب تحت سقف التحالفات والديمقراطية لا تعني الأحزاب السياسية أكثر ما تعني رجالات خدومة خارج اللون الحزبي فأن الديمقراطية أمام شريحة واسعة لا تجد من يمثلها في البرلمان وعدم الإلتناء السياسي حق من

الحقوق التي يتمتع بها الفرد داخل المجتمع والسماح للمرشحين اللامنتميين داخل البرلمان لا يقل عن الأحزاب المغربية في إطار المعنى الديمقراطي مع الإبقاء على نفس الإمتيازات المادية والمعنوية التي تقدمها الدولة للأحزاب من أجل دعم حملاتها الإنتخابية ومصاريف الدعاية واستخدام وسائل الإعلام وخارج هذا النطاق فالديمقراطية التي تتحدث عنها الأحزاب ستبقى عرجاء لا مصداقية لها ولا وجود لها إلا في خيال بعض الأحزاب .

فعندما تصبح الأحزاب راشدة بإمكان الشعب تفويض الأمور لها في تدبير الشأن العام دون تحفظات . فالأحزاب الديمقراطية في العالم المتقدم التي تركز صعود رئيس الوزراء من احزاب الأغلبية فلأن برلمانييها رجالات كفاءة قادرة على تحمل المسؤولية و مستعدة للمساءلة ولا يجروء نائب برلماني على خرق القانون أو التحايل على أبناء دائرته من خلال برنامج واهي أو أنه - النائب - يختفي على أنظار من وضعوا ثقتهم فيه أو يغير رقم هاتفه أما السادة الوزراء فإنهم أمام أي احتجاج يقدمون استقالاتهم حسب المسؤولية والتقصير فحين كل من تذوق طعم التوزيع عندنا إلا وقلنا لو إقتنى المقعد إلى يوم البعث و في حالة الإحتجاج والتظاهر يعطي الأوامر لوزارة الداخلية لتقوم بدورها التنفيذي من خلال قوات الأمن والتدخل السريع . الوزير (السياسي) لا يهمه أن يلجأ المواطن باحثا عن مأكله خارج الوطن ولا تهمة الطريقة ولو كانت " الحريك " أو الإنتحار المهم أن يبتعد عن مبنى البرلمان حتى لا يصبح موضع السؤال ... الذي لا يعرفه الوزير أو يتجاهله أن السمعة في الخارج ساقطة وأن ما تجمع عليه الصحافة الدولية يستدعي الإستنكار وأن النتائج السلبية والسياسة المرتجلة فقد ندد بها العالم الدولي بمنظوماته المدنية والحقوقية لكن ما ينقص البعض حمرة الخجل . فلا الظهور أمام الكاميرات والتصريحات سيغير نظرة المجتمع المغربي على الخصوص لواقع التوزيع

السياسي الصاعد من الأحزاب
وقبل الإسراع للمطالبة بتقليص سلطات الملك . فمن الواجب تجديد الثقة
المفقودة مع الشعب الراض لأبي مساومة خلال الإنتخابات القادمة وما
التحالفات إلا تمويه الشارع المغربي وتدويب للتقصير الحاصل داخل الأحزاب
نفسها ومن خلال استقراء لرأي الجالية المغربية أو بما نسميهم المغاربة في
الخارج كثيرهم يفضل أن تبقى زمام الأمور بيد الملك مادامت الأحزاب في
المنظور المجتمعي غير راشدة في تدبير الشأن العام بحق قدره ومن جهة أخرى
أن الجالية لها رغبة في حكومة جديدة بوجه جديدة ومن أحزاب جديدة أو من
رجالات لا منتمية تتحلى بالفضيلة والأخلاق وصيانة كرامة المواطن وخدمة
البلاد والعباد وتقدير تقاليدنا وتعاليمنا

تصريحات بعض أمناء الأحزاب السياسية ليست إلا ضربا في طبل

عندما يصرح أمين عام لحزب مغربي بأن التوظيف الإنتخابي للدين أمر مرفوض
فإنه لم يضرب إلا في طبل . لأن الجميع على علم بالقانون ولا يوجد حزب
إسلامي كما هو حديث ألسنة الثرثرة لأن المغرب بلد إسلامي والمغاربة مسلمون
مما يجعل الأحزاب متكافئة في هذا الباب ولا يمكن الركوب على هذا الحزب بأنه
إسلامي أو إستغلاله للدين كمطية لأغراض إنتخابية مع العلم أن الكثير من
الأحزاب اليوم تركب بدورها على الإنتقال الديمقراطي وشعار الديمقراطية
والحريات كمطية لهدفها الإنتخابي ولا فارق بين الذي يتحدث عن الوطنية
والنضال وبين من يطالب بالأخلاق الحميدة والسلوك الكريم الذي تركنا عليه
خير البرية عليه الصلاة والسلام .

فعندما يعلن أمين عام لحزب سياسي بأن توظيف الدين مرفوض فهذا خطأ كبير لأن من المفروض علينا كدولة إسلامية أن نساير ركب حضارتنا وسياستنا بمنطق لا يمس عقيدتنا وإذا كان إيماننا قوي يؤمن بالإنفتاح فالباب مفتوح في الأمور الثقافية والسياسية والاجتماعية والإقتصادية على أساس ألا يتعارض هذا الإنفتاح والتوايت كما هو الحال لمعتنقي الديانات السماوية الأخرى بحيث لا يمكن للسياسة في الدول المتحضرة أن تمس بعقيدة المواطنين أو إستفزازهم في مشاعرهم واختيارهم الديني

ما وجب الهمس به إلى السادة الأمناء للأحزاب المغربية أن الواقع مر وأن الساحة الإقتصادية والاجتماعية ليست على خير فعوضا التراشق فيما بين الأحزاب هذا شيوعي وهذا إشتراكي وهذا إسلامي وهذا بين المنزلتين فالإنكباب على دراسة حقيقية للواقع كما هو الأمر لحصيلة خمسين عاما فاختيار هذا الملف من قبل الملك محمد السادس لم يكن صحيحة في فراغ بل من واجب الأحزاب السياسية أن تنكب على دراسة التقرير وتناقشه مع أطرها من مهندسين واقتصاديين وتربويين وباحثين وصحافة وقضاة وأمن بغية وضع برامج إنتخابية حقيقية تغيد للمواطن كرامته لأن ما يدور اليوم فيما بين الأحزاب من غزل ومجاملة وانتقاد وتحقير واستهزاء واتهام ووو لن يخرج المغرب من أزمته فالأحزاب مطالبة بأن تدافع عن حق المواطن وأن تقف أمام الزيادة التي أهداها وزير المالية للبرلمانيين وتحسين وضعية معاشهم فحين رفض ترسيم الأعوان وصنع المواطن بالضرائب . على الأحزاب ألا تنظر لمصالحها لأن مصلحتها مرتبطة بمصلحة البلاد والعباد ورصيدها السياسي يسمو عندما يخدم المواطن ويشعر بالأمن والسلام والإستقرار

على الأمناء أن يتحلوا بالنزاهة والديمقراطية وأن يتنحوا عن الريادة الدائمة لمقاعد لا تموت إلا بموت الفرد فالتناوب الناجح يبدأ من الداخل من كرسي

الأمانة العامة والحزب الذي لا تناوب فيه لا ديمقراطية فيه

اليسار في عام ١٩٩٨ تحالف مع وزير الداخلية إدريس البصري

الرغبة اليوم في التحالف لاستئصال الجديد والتجديد والإصلاح والتصحيح إذا كان المنطق يقول أن المشاكل والقضايا العالقة كان وراءها وزير الداخلية الأسبق إدريس البصري . وأن واقع ما حصل في الثمانينات من إعتقالات أصحاب الرأي وشهداء كميرة ومن إختطافات وتعذيب ومصائب أخرى كان وراءها البصري وأن التعطيل التنموي والديمقراطي كان بإرادة البصري فلماذا يدخل اليسار في تحالف مع زعيم الفوضي والإجرام كما لوحث أصابع الإتهام للشخص . ولماذا تصافح اليد الطاهرة اليد المملوطة بدماء الأبرياء ؟

الموافقة مبدئيا تعد وصمة عار على جبين السياسيين وكان عليهم ألا يدخلوا لعبة إدريس البصري باسم الإنتقال الديمقراطي الذي فعلا كان تصالحا قبل هيئة الإنصاف والمصالحة وبدون شرط أو قيد سوى الصعود إلى تدبير الشأن العام من خلال حكومة التناوب فياترى هل نجحت هذه الحكومة في تبديد وسخ الزمن المحذب وانتقمت من فوضي اغتيال الأشجار وبناء السدود لحصر الطوفان الجارف أم كرست توسيع إقصاء وتهميش إمبراطورية الشحاذين وطلبي أسوارها لتصبح معرضا للبوؤس والفقير والتذليل

تحالف اليسار البصري سمح بجلد المحتجين . أنزل العصي والهراوات على النساء ولم يسلم المعوقين فظهرت الحقيقة أولا بصورة براءة حيث تقوت حركة الإحتجاج والمسيرات والمعتصمين تنديدا بسلوكات تحالف مجاني أصابته عدوى القهر والتعذيب وتكبييل الحريات إلى أن هددت بمتابعة كل من يؤسس بالوضع اللئيم

السيد عبد الصمد بلكبير يضع شروطا للتحالف مع حزب العدالة والتنمية هذا الحزب الوليد الذي ترعرع بين صفوف الشعب والجماهير الساخطة على أحزاب فوضي السنين وشعارات جيفارا والسندان والمطرقة . هذه الشروط لن يرض بها أي سياسي عاقل وخاصة عندما تكون له سمعة طيبة وأنصار من المواطنين ويستقبل منخرطين ومتعاطفين . فما شدني كثيرا أن هذه الشروط التي تقدم بها السيد عبد الصمد بلكبير وكأن حزب العدالة والتنمية في مأزق سياسي أو مشكل مجتمعي ويترجى بلهفة عميقة هذا التحالف . فعندما يطالب حزب العدالة والتنمية التنازل عن هدف قيادة الحكومة فهذه نتيجة إيجابية لرجال العدالة والتنمية والقناعة أن الإتحاد الإشتراكي متأكد باكتساح حزب العثماني لجميع المناطق والدوائر ويحظى بثقة جماهيرية . وحينما يطالب العثماني بعدم تقديم مرشحين في كافة الدوائر الانتخابية فهذا نصر من الله واعتراف بحضور الحزب في الساحة السياسية على المستوى الوطني لكن عندما يطالب بلكبير من العدالة والتنمية دعم مرشحي الإتحاد الإشتراكي لمواصلة قيادة الحكومة فلا أظن أن رجال هذا الحزب سيقبلون على أنفسهم إستخدامهم للدعاية كقائمين بالحملة الانتخابية لحزب الإتحاد الإشتراكي وتدوين مقومات العدالة والتنمية ومبادئها على حساب التحالف الذي سيطلع به الحزب من غيبوبة لن يستفيق منها أبدا وهذا ما نستبعده عن حزب العدالة باعتباره الحزب الذي يعد وليدا ولم يعترف عنه التواطؤ مع إدريس البصري أو غيره من الجلادين

الحزب الذي كان نموذجا لانتخابات لا يشوبها التزوير ولا شراء أصوات الناخبين الحزب الذي سجل حضورا قويا في البرلمان الحزب الذي كان يحتج على أداء الحكومة الحزب الذي يدافع عن المقدسات والديمقراطية والعدالة والوطنية والمواطنة

حتى لا يقال أنني منتمي لحزب العدالة فهذا رأي شخصي من واقع الحياة السياسية والإجتماعية متشبع بأخلاقيات المهنة ملتزم بقولة نعم في الوقت المناسب وقولة لا في الوقت المناسب لكنني امارس حرية الرأي والتعبير

إتقي الله يا وزير المالية في رعايا جلالة الملك

من العيب أن تكون حصيلة الحكومة لهذه الولاية سلبية جدا . ولم ترض مطالب الشعب المغربي ومن العيب كذلك أن تزر وازرة وزر أخرى ولا يعقل المساعدات التي قدمت للعالم القروي أو للفلاح خصوصا يدفعها المواطن من خلال الزيادة في أسعار المحروقات ولا يعقل لرعايا جلالة الملك أن يستمر عليهم مسلسل الأحزاب التي تتناوب على تدبير الشأن العام فحين أن هناك رغبة مولوية وسياسة ملكية للنهوض بالمواطنين وإحقاقهم برقي العالم المتقدم نحو الإزدهار والرفاهية لكن ما يسد الباب هو السياسة المرتجلة التي تفرغ التعليمات الملكية من محتواها تحت مسببات يجهلها رعايا الملك فبالأمس القريب كان وزير المالية سباقا للزيادة في راتب النواب مع العلم أن جلالة الملك أعطى تعليماته السامية لمحاربة الفقر والقضاء على البطالة والعطالة ! ومن جهة أخرى قام السيد وزير المالية ليرفض ترسيم الأعوان الذين هم في أمس الحاجة لطرف الحبز وهنا تناسى السيد الوزير عنوة بأن ستة آلاف درهم التي دعم بها النوم في البرلمان لو وظفها في مشروع الترسيم لنال رضى الله والعبد فإذا كان معالي الوزير لا يعيش أزمة المواطنين - رغم الإشتراكية - من سكن (لأن الفيلا في الذمة) ولا يعيش أزمة الشغل (وزير ومستشار مالي وأستاذ جامعي) ولا أزمة المواصلات (فسيارة الدولة الفونطوم وسيارة الزوجة والأولاد وبونات

المحروقات) فإن رعايا جلالة الملك في أزمة حقيقية إنهم أقرب إلى النار ويعيدون كل البعد عن البرامج وعن تخطيط الحكومة واقتراحات السيد الوزير التي أقسمت بأن تلف الحبل على رقاب المواطنين الذين يحتجون ويعتصمون وينتقدون الأحزاب الديمقراطية (أمنين ؟) قبل انتهاء فترة الولاية ونتمنى من الله عز وجل أن يستقبل السيد الوزير ومن معه من وزراء الأحزاب اليوم قبل الغد فبكل صراحة أن المغاربة قلقون جدا سواء داخل المغرب أو خارجه ولا كلمة خير تقال في حق الوزراء المتسيسون ولا في البرلمان ولا في الجماعات المحلية فبالأمس القريب قدم الإستقال السيد جان بير لافران بمجرد فشله في إقناع الشعب الفرنسي على التصويت لصالح الدستور الأوروبي فترك مكانه ليحافظ على ماء وجهه لكن المشكل عندنا حتى الماء ليس بيدنا فسعادة الوزير سلمه لشركة أجنبية ... المهم الكثير ما يقال لأن من حق أي مواطن مغربي أن يكون وزيرا وبدون انتماء سياسي ولدينا كفاءات وطاقات خدومة وبشواهد عليا وبأخلاق حميدة غير ملوثة لا بالسيجار ولا بالدخان !.

نادبة ياسين والفتوى الجائرة

لسنا من معادي الرأي الآخر ولا من المنتمين للفكر الظلامي الماركسي اللينيني والماوي و حتى لا يؤخذ عنا أننا من المشحونين بسياسة ثقافية دخيلة فإننا من أبناء هذا الوطن ومن المحافظين على تقاليدنا وتعاليمنا الإسلامية ونبنتر بذلك والحمد لله ... أما عن رأي السيدة نادبة ياسين بخصوص تحبيذها للجمهورية بدلا من الملكية كنظام في المغرب فإننا لا نختلف معها في وجهة الرأي فحسب ولكن نأسف لعدم فهمها السياسي للنظام الملكي في البلاد وماهيته الحقيقية التي دعمت ركائز البناء للوحدة المغربية من شمالها إلى

جنوبها ومن شرقها إلى غربها وبالعودة إلى التاريخ الحقيقي المكتوب بدم المقاومة من الشعب المغربي فإن السيدة نادية ياسين ستقر بأن المغرب لا يصلح له إلا النظام الملكي الساعي إلى القضاء على التشرذم والتفكك والإنشقاق القبلي مما يجعل الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه وحسب التجارب الكبرى في الإطار السياسي - الأحزاب - فالشعب المغربي كان ضحية للإقليمية وكبش فداء للتمييز والعنصرية الداخلية للموطن والأصل فتفتشت بذلك كارثة كرسى شعار المستعمر فبدى الجنوب ينقم على الشمال والشمال ينقم على الغرب والغرب ينقم على الشرق وما زاد في الطين بلة تلك الحكومات التي اهتمت بمحسوبيتها وزبونيتها وحسب موطن كل وزير كان يخدم أبناء مدينته أو قبيلته فاشتد الحقد بين المغاربة بعضهم بعضا مما جعل الملك الراحل الحسن الثاني ينهي هذه المهزلة فانتشر الحب من جديد بين المواطنين واستيقظوا من ديماغوجية الأحزاب والوزراء معانقين السياسة الرشيدة للملكية الدستورية والفصل ١٩ من الدستور هو تاج على رؤوس رعايا الملك بالإرادة والقبول ولن تجد من يحبذ الجمهورية كنظام في المغرب لأسباب كثيرة نذكر منها على سبيل المثال أن الأحزاب المغربية - سياسية أو إسلامية - ليست بديلا عن الملكية ولا يمكن للشعب المغربي أن يضع ثقته في رجالات لم تخدم الشأن العام بكل استقامة ونزاهة كما لا يمكن ترشيح أي سياسي أو إسلامي مغربي لرئاسة البلاد لأن الجميع في حالة الترشيح ومن خلال نظرة قصيرة لحصيلة البرلمان المغربي والممثلين للشعب كانت النتيجة سلبية تماما فحتى النفس النيابي لا وجود له ولا وجود لمن سيرأس البلاد ويسير بها إلى الطريق السليم إلا النظام الملكي مع كامل الأسف أيتها السيدة المحترمة فهذا هو الواقع (...)

أين الحكومة المغربية مما يجري في الداخل ؟

من حق أي مواطن مغربي أن تهزه الغيرة الوطنية على ما يجري داخل المغرب من قبل فئة قليلة من الطلبة الصحراويين داخل الجامعات المغربية وهذا الأمر يجعلنا نقرب صفحات تاريخ السبعينات حينما تورطت المخابرات الجزائرية في التفرير بالعديد من المغاربة المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية وكانت الخارجية الجزائرية جد نشيطة في هذا المجال وكانت تنفق بسخاء من أجل إقناعهم بأطروحة الانفصال مما جعلها تلعب دورا أساسيا في تسفير الطلبة خارج المغرب لبتابعوا دراستهم بالجامعات الدولية مما يؤكد عزمهم القاضي بخلق الفتنة والتشويش على المملكة المغربية سواء تعلق الأمر من الخارج أو الداخل ويبقى الهدف كسب أصوات تعارض الإنضمام وتؤيد الإستقلال . لكن ما تشهده الساحة اليوم رغم بساطة الحدث أمر وجب الوقوف عليه بكامل الجدية فما معنى الصيحات المعادية للوطن في قلب الجامعات المغربية سواء كان ذلك شغبا أو تفريرا . الأمر لا يمكنه أن يتسع بهذا الشكل ووزراء الأحزاب السياسية لا يتوفرون على برنامج ناجح ليوقف هذا الزحف ومن أين من الداخل ولو حدث الأمر في دولة أخرى لقدمت الحكومة استقالته وسلمت تدبير الشأن العام لمن يليها من طاقات شابة خدومة صالحة للوقت دون زيف ودون شعارات وخطابات التخفيف من أخطار الحدث ... إن المواطن المغربي لا يقبل بهذه الإهانة وفي قعر داره فماذا صنعت الحكومة للتعريف بقضيتنا المصيرية فلا ندوات ولا تشجيع الأدباء والكتاب ولا أندية ولا صحافة ولا أنترنيت وما يقوم به المواطن من مبادرات فردية تمسكا بوحدته وبحبه للوطن والبلاد فشبكة

الأنترنت غنية بمواقع جبهة البوليساريو مراسلات عبر الأنترنت إلى كل القوى الحية في العالم الديمقراطي وحتى العالم الثالث فحين وزراء الأحزاب يتحدثون عن أمور لا علاقة لها بالواقع المعيش وكل الخطابات لا تغني المواطن ولا تسمن البلاد فالسيد كاتب الدولة في الشباب كان ضيفا على القناة الثانية يقول " أن الوزراء منسجمين ولهم نسق عمل متكامل " فبالله عليكم أليس هذا الكلام سيعيد تأخيرنا لقرون أخرى مع احترامنا للسيد الوزير فرعايا جلالة الملك على بينة من العمل الحكومي الحالي وعلى دراية واسعة بما يجري ويدور وهنا لا بد من الصراحة والحقيقة لأن من الخطأ يتعلم الناس كما أن التخفيف من خطورة الحدث هو تمويه يكبل عمل الشعب وهنا لا بد وأن أوظف كلمة سامية على لسان الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله حين قال : " كبرها تصغار " نعم هذا هو أسلوب التحدي وانسجام الوزراء كما قال عنه السيد كاتب الدولة في الشباب ملزم في قضية وحدتنا الترابية ملزم في تأهيل من يدافع عن مصير بلادنا أمام شردمة من الانفصاليين داخل المغرب وخارجه فالزيادة التي أهداها وزير المالية للسادة النواب كان عليه - في غياب مشاريع تنمية للحد من البطالة - أن يقدمها لحملة القلم من كتاب وأدباء وصحفيين جادوا بإصداراتهم للتعريف بالقضية المصيرية قضية الأمة المغربية قضية البطولة والنضال ومن العار أن نسمع بالمؤامرة من داخل الوطن من خلال طلبة ومغربيين بهم ماديا أو من خلال شبكات على بياض كما هو الحاصل في مدينة العيون من مشاريع وهمية باسم شبكة الأنترنت التي تستغل لخدمة أغراض البوليساريو فحين يعيشون على طعام المغرب وفي أرض المغرب وينعمون في خيرات البلاد والأخرون كانت محاولاتهم تستهدف تعميم حادث العيون على مدن أخرى لكنها باءت بالفشل الدريع أمام تدخل الأمن لتوقيف المشاغبين وهم أقلية لا نسبة لها الأمر ليس بسيطا وخاصة تحركات جبهة البوليساريو وتصريحاتها بشن الحرب

والتأمر الجزائري من خلال دعمه المعلن لجهة البوليساريو وعرقلته لمساعي الإتحاد المغاربي على الحكومة المغربية أن تتحلى بالمسؤولية وتجد سياستها لخدمة الأقاليم الجنوبية دفاعا عن وحدتنا قبل أي مشاريع أخرى فالأوان ليس في إقدام عادل إمام وإيليسا وهيفاء وعجرم ليعودوا بملايير فحين نعيش مشكلتنا وحدنا .

الإخلاص للوطن والمواطنين

عندما استقال جان بيار رافاران فإنه يعترف للشارع الفرنسي أن سياسته لم تخدم المصالح العليا للبلاد رغم أن الذين صوتوا لصالح الدستور الأوروبي ٤٥٪ مقابل ٥٥٪ ا فالرجولة السياسية واحترام المواطن الفرنسي أقوى من البقاء في المسؤولية وقبل أن ينزل الشعب إلى الشارع الفرنسي مطالبين رافاران بالاستقالة كان أسرع في تقديمها لينال عطف المواطنين وتبقى شهادة يفتخر بها ... وهذا درس نأمل من حكوماتنا ومن تحمل مسؤولية تسيير الشأن العام أن يتحلى بنفس الخصال التي لا تخرج عن الديمقراطية ولا تخرج عن معاني حقوق الإنسان وكرامة المواطنين فمثلا عندنا شعب بكامله يحتج ويعيش الأزمات ويعتصم والوزرا ماشي هنا ومع ذلك بعيدا عن حمرة الوجه يظهرون على التلفزيون بخطابات الأمل ونشيد المستقبل الذي سئمه الصغير قبل الكبير وجميعهم يتحرك تحت شعار " ماشفت ماسمعت ماتكلمت " كما أن هذا الشعار هو عليهم وليس في صالحهم لأنهم جالسين على كراسي التسيير والتدبير ومن جق المواطن استفسارهم باعتبارهم خدام رعايا جلالة الملك وليسوا فوق القانون وهذه هي الديمقراطية

فالمصيبة عندنا رغم الإحتجاجات والمسيرات السلمية والإعتصامات

والإضرابات في كل المدن المغربية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ولا واحدا من الوزراء اعترف بفشله وقدم استقالته فأين نحن من الديمقراطية وأين نحن من الانتقال الديمقراطي الذي تتحدث عنه الأحزاب التي دفعت برجالها لتسيير الشأن العام إن سخط الشارع واحتججه على سياسة الحكومة وتشبث الشعب المغربي بملك البلاد الذي قاد بنفسه وروحه وعطفه حربا ضد الفقر وما لحق بشعبه الوفي من حيف وإفائه للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لدليل على الارتباط القوي والمثين الذي يجمع الشعب بالعرش لا مع الأحزاب السياسية ولا مع وزرائها المتسيسين ليبقى أمل الشعب المغربي في استقالة جماعية قبل الانتخابات القادمة مع منح الفرصة لأحزاب نقية وطاهرة ولتقنوقراطيين ولمستقلين لتدبير الشأن العام . فهنيئا لفرنسا برجالها سياسية تعطي الحق للمواطن قبل أن تعطي الحق وغير الحق لها

صوت المواطنين بين التمثيلية والقانون

جميل أن نحارب الإرهاب بكل أشكاله . وأن يتضامن الأفراد والمجتمعات والأمم للقضاء على الإرهابيين ونسف من يحميهم ويدعمهم ماديا ومعنويا من أجل نزع فتيل الرعب وعدم الاستقرار النفسي للمواطنين الذي أصبح يلاحقهم داخل البيوت ومن جهة أخرى فإننا نندد وندين كل العمليات التي اقترفت على أيدي الجماعات الإرهابية التي أغرقت الأبرياء وسط حمامات الدماء باسم الإسلام والمسلمين وسمحت لبعض الحاقدين الركوب على الجرائم لسب وشتم الرسول عليه الصلاة والسلام وزوجاته وصحابته الأخيار . كما مكنت العديد من الجهال بالحقائق الإسلامية الطعن في التعاليم ومكارم الأخلاق وإهانة العرق

العربي المسلم وقدفه بالجهل والتخلف ...

إن محاربة الارهاب والفاعلين فيه أمر مأمور بهما من قبل العالم . لكن ما أصبح يقلق شعوب العالم العربي تلك السياسات التي تتجاهل حقوق الإنسان والمجال الديمقراطي من أجل خدمة مصالحها متناسية سنوات النضال بكل المرارة والعذاب من أجل بلوغ الشارع ركوب قطار الديمقراطية بكل المعاني . حيث أصبح كل من يخالف الرأي وينتقد تدبير الشأن العام والإعلان عن موقفه حول سلبيات أصحاب كراسي المسؤولية ونهبهم للمال العام قد يتهم بالإرهاب وهذا موقف لا يشرف مجال الحقوق المدنية والحريات ... فإذا كانت الديمقراطية تعطي للشعب إختيار من يسير شأنها فيبقى الحق له في مطالبة من أوكلتها أمرها للتنحي أو تقديم الإستقالة ونزول المواطنين للشارع للإعراب عن سخطهم حق من الحقوق الدستورية و على من تلوح لهم الأصابع أن يستقبلوا أمام عجزهم وارتجال سياساتهم أو مكر تحت أي ذريعة لكن ما لا يقبل هو إعطاء الأوامر لقوة الأمن للتدخل بكل شراسة لقمع الإحتجاج والضرب عرض الحائط كل المواثيق الدولية وشرعية دستور البلاد ...

وفي موضوع يهم خطاب الوزير الأول المغربي السيد إدريس جطو ومناقشة حصيلة الحكومة أمام كراسي السادة النواب فالأمر يتطلب صيحة ووقفه رجل واحد للمطالبة بحل البرلمان المغربي فالذين فوض الأمر فيهم لتمثيل الشعب داخل هذه القبة المصونة صاحبة التقدير والإحترام لم يحضروا للمناقشة فكانت معظم المقاعد فارغة والسادة الوزراء عوضا تأجيل المناقشة ليوم ثاني لعدم وجود ممثلين للشعب استأنفوا نشاطهم بدون " مخاطب " العيب في الشارع المغربي الذي لم يستفد من التجارب السالفة وآمن بالشعارات وسياسة النضال والرفاق إلى أن أصبح -المواطن -الجسر الذي يوصل إلى الرباط والبرلمان وهنا لا بد من إثارة موضوع الثقة التي يضعها الناخب في الأحزاب السياسية من

خلال برامجها الإنتخابية فهذا الصوت هو الذي قاد الكثيرين إلى قبة البرلمان وألبسه الحصانة البرلمانية فحين لا يقوم النائب المحترم بدوره ولم يوظف البرنامج الإنتخابي مما يجعل العقدة بين الناخب والمنتخب تسقط وتستدعي إقالة النائب من الحياة السياسية التمثيلية داخل البرلمان ومتابعته قانونيا بالنصب على المواطنين والتحايل عليهم ببرامج واهية كاذبة كأى وثيقة مزورة يعاقب عليها القانون . لكن مع الأسف الشديد لم يجتهد رجال القانون في هذا الباب لضمان حق الناخب وضمان تمثيلته داخل مجلس الشعب .

العاهل المغربي يرقى برعاياه من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

عندما قال الشعب كلمته وبايع ملكه فإنه كان يعرف مسبقا أن السياسة الرشيدة التي ينهجها العاهل المغربي محمد السادس أعزه الله تخدم مصالح رعاياه الأوفياء في إطار الديمقراطية الحقة التي لا تقبل الفوارق الطبقية . والخطاب السامي أتى في وقت كان الشعب المغربي في أمس الحاجة لإعلان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخاصة أن غليان الشارع من جراء الإحتجاجات والوقفات والإعتصامات لم تعر له كراسي تدبير الشأن العام أي اهتمام فحين كان حنينها وعطفها على أغنياء البلد من برلمانيين فحين همشت الأعداء وحكمت عليهم بالإعدام حينما رفضت ترسيمهم . لدينا الحق في قولة كلمة صدق مهما تكلف . فإيمان المغاربة بالنظام الملكي أقوى مما تفكر فيه بعض الأحزاب التي طالبت بتقليص سلطات الملك كما أن سياسة التصحيح والتغيير التي تبنتها السياسة المولوية أرحم من سياسة وزراء أحزاب في الحكومة وزمن تقسيم المغرب من خلال القبائل أصبح في زمن الملك محمد

السادس مستحيلا فزياراته وتفقدته لرعاياه في الشمال والجنوب وفي الشرق والغرب لم تكن إلا رمزا للوحدة المغربية مواطنين وحدودا فالتعليمات الملكية لوزيره الأول نأمل ألا تفرغ من محتواها كما عودتنا عليه سالفاتها من الحكومات مما زاد الوضع تدهورا وانحطاطا وسوءا

الحكومة تشعل نار المحروقات

حكومة الأحزاب السياسية لم تعر أي اهتمام لواقع الأمة المغربية اللامنتمية للغطاء الحزبي . وعلى ما يبدو أن السادة الوزراء هم في شأن لا يهم باقي الشعب مما جعل التخطيط للبرامج بعيدا عن المطالب الحقيقية وهذا ما جعلها - الحكومة - تتحدث عن الملفات العالقة بالشفوي باستثناء المشاريع الإجتماعية التي يقف عليها شخصيا الملك محمد السادس . فما كان يأمله الشعب من هذه الحكومة لم يتحقق منه ولا جزء بسيط لسيرها على سكة سابقاتها من الحكومات المتعاقبة وكانت صورة طبق الأصل وحتى من يتحدث باسم شعار الحريات " و " الديمقراطية " فالوضع على ما عليه فأمام التطويل بالمصالحة والإنصاف هناك قمع واعتقال وركل ورفس وتكبير للحريات وما حولها الدستور وأمام تصريحات الشهود و جلسات الإستماع يضرب المعوقين وحملة الشواهد العليا بهروات وعصي قوات - الحكومة - وليس الأمن لاستصدارها - الحكومة - قرار التفريق تحت كل الذرائع ... فأى حمرة الخجل من إقدام الحكومة على الزيادة في ثمن المحروقات بعد أن رفضت تسوية وضعية الأعوان من الحق في الترسيم وصادقت على الزيادة في الراتب الشهري للسادة النواب الذين هم أصلا ليسوا في حاجة للزيادة وكما أشار الإقتصاديون بأن الزيادة في راتب النواب ضريبة موجعة ومهينة لرعايا جلالة الملك ويتكبدونها اليوم -

الزيادة في المحروقات - الفلاح والمأسة التي خيمت عليه من جراء موجة الصقيع والجراد والجفاف وهكذا يكرم المغاربة في زمن الأصوات المتعالية بريح الديمقراطية والحقوق ؟ أبهذه الصورة سنرقى بمواطنين صالحين باعتبارهم المستهلك الأول ؟

إن المواطن لم يجد أمامه إلا الإقتراض من الأبنك واستحمل الفوائد للضرورة حتى يتخلص من الهم الذي تسببت في تفريخه الحكومات السالفة وكرسته السياسة الحزبية الجديدة . فبعد الأحداث الظلامية لسنوات الثمانينيات زمن حكومة المرحوم المعطي بوعبيد والتي أعطيت فيها الأوامر بقرطسة المطالبين بتسوية الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية تأتي هدبة الحكومة بشكل مبالغ لتزيد في القيمة الشرائية للمحروقات وإذا كانت الحكومة في وزراء الأحزاب غير قادرة على التفكير في السبل الناجعة لإخراج المغرب من ورطة الطبقة الجديدة - الفقير والغني -والتي غابت على إثرها الطبقة المتوسطة وهذه السياسة لم تقدم عليها الإشتراكية ولا الشيوعية ما دام الإشتراكي اليوم يشغل أربع وظائف و يتقاضى رواتب في مجموعها ٥٠ ألف دولار ويقطن فيلات مشجرة بالنخيل المستورد ويركب سيارة الفونطوم ولا يشارك عامة الشعب في مآسئهم الإجتماعية ولا الحقوقية . فالقدرة على تفادي الصعاب وإيجاد الحلول هي التي يبحث عنها الشعب المغربي وليس الجلوس على كراسي المسؤولية وإنزال الهراوات والعصي على كل من أراد كشف سلبيات المسؤولين ومن جهة أخرى اللي تلف إشد الأرض ويترك الكرسي للشباب والطاقات المتحلية بالقيم والأخلاق لأن بدونها لن يستقيم تدبير الشأن العام وبدونها تطغى سياسة الإرتجال التي يدفع ثمنها رعايا جلالة الملك نصره الله

الشعب المغربي قال كلمته

ما رآه الشعب المغربي في مسيرته السياسية وحياته الإجتماعية إلا إهانة في حق الإنسان والإنسانية . فقد كشف لعبة الأحزاب السياسية التي تتناوب من ولاية إلى ولاية بخصوص تدبير الشأن العام وتفريخ العديد من القضايا والمشاكل فحين تكون - الحكومات - المستفيد الأول والأخير. لهذا فالمشهد السياسي كان ولا بد وأن يتغير مع حركية التغيير والتصحيح فعندما تعرت الأحزاب التي ياما كانت تتستر وراء الديمقراطية وحقوق الإنسان في زمن حكومة اليوسفي فالشعب المغربي نزل إلى الشارع واحتج من خلال وقفاتة ومسيراتة السلمية معربا عن سخطه لسياسة الحكومات التي تفرغ تعليمات الملك محمد السادس من محتواها ليبقى الأمر على ما عليه كما أن الإنتخابات التشريعية برهن من خلالها الشعب المغربي عن رأيه في تزكية حزب العدالة والتنمية والدفع به ليتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام لكفاءة أعضائه السياسية والأخلاقية التي لا تخرج عن التعليم الإسلامية الحضارية المتقدمة المسيرة للعصر والمستقبل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وقضية تدبير الشأن العام تتطلب رجالات ذات مصداقية خلقية قبل السياسية ولا أخلاق بعد أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تعتبر الأس الكبير لرسالته المحمدية وهنا لا بد من الإستغناء عن التجربة الماركسية التي أخذت ما يكفيها

لتؤكد تعاليمها لكن مع كامل الأسف لم تزد الوضع إلا مذلة وإهانة وتحقيرا
فالدعارة نشطت ليس على مستوى الفقر والفقراء بل فرخت مجتمعات شاذة
تقيم السهرات في فيلات وبعد السمر وقرع كؤوس الخمرة تتبادل مفاتيح
السيارات لينعم فلان بزوجة فلان وتفشت ظاهرة الخيانة الزوجية والطلاق وكلها
على مستوى أغنياء ناهيك النهب والنصب الذي شهدته الساحة على مستوى
أعلى كالقضايا التي تبث فيها المحاكم المغربية بخصوص ملف السليمانى ومن
معه ومحافظ القصر الملكي بأكادير ليبقى الفقير والفقراء ضحايا التلاعبات
والتناغم السياسي بتناويه المفرغ من قيمه وأهدافه النبيلة أما الإستثمار دون
إخضاع المستثمر للقوانين والتأكد من الإستفادة فهذا ضحك على المواطنين كما
هو الحال لشركة تركية التي تتاجر في شرف الناس وأخلاق أمة محمد عليه
الصلاة والسلام فماذا قامت به الحكومة أمام الهواتف " الساخنة " التي تشجع
الرديلة داخل بلادنا لتهدى غرائز المنحطين أخلاقيا أهذا هو الإستثمار في
المنظور الماركسي أو اللينيني ؟ من حق الشعب المغربي أن يرى تجربة جديدة
على رأس تدبير الشأن العام وتسييره بطاقات شابة خادمة متخلقة رافضة
توظيف القاذورات بجميع أشكالها من إيديولوجيات تخالف التعاليم الإسلامية
من الملتهين الماركسيين وشعاراتهم الزائفة التي لا تقوم إلا على إبتزاز المرأة
وتشغيلها في المخاطر وتذليلها ببيع ما لديها من مفاتن ومحاسن جمالها
ويستنون أخواتهم وأمهااتهم وبناتهم فما حلل عليهم حرم على ذويهم رغبتهم
في مخالطة المرأة في كل مكان إباستثناء أخته أو أمه

رجانا في الله أملك البلاد

حان الأوان لتكريم الشعب المغربي الذي عانى من وطأة التعسف والتنكيل

والتجريح فمنذ استبساله في ساحات الوغى ضد المستعمر إلى أن نال الإستقلال بعد أن قدم الغالي والنفيس في سبيل عودة السلطان إلى عرشه والأسرة الملكية من المنفى فلا يزال يعيش المحن أمام أنظار حفنة شاء لها أن تسيّر وتدير الشأن العام من خلال أحزاب سياسية خدمت مصالحها ومصالح ذويها وهمشت باقي الشعب الذي أعرب ما من مرة عن تعلقه بأهذاب العرش العلوي بعيدا عن تلك التقارير المغلوطة التي ركب عليها الكثير من المسؤولين للحفاظ على كراسيهم وللتذكير فإن المطالبة بتقليص سلطات الملك استنكرها الشعب المغربي استنكارا لعدم مصداقية المطلب وخاصة أن المطالبين بها ليسوا أهلين بتدبير الشأن العام وهم من ورطوا الأجيال في السجون والتعذيب وهم من صنع البطالة والعطالة بسياسات مرتجلة وبتواطؤ تام

فما حدث بالجمعية الإسلامية الخيرية لعين الشق بمدينة الدار البيضاء إلا صورة مصغرة لما حدث في العديد من المؤسسات العمومية والخاصة بدءا من الحكومات السالفة والأنية والبرلمان والجماعات المحلية والجمعيات والأحزاب . فالشعب المغربي اختنق وضاق صبره فلا يعقل للحكومة أن تعطي الأوامر لضرب وركل رعايا ملك البلاد الذي تعود له صيانة حقوق وحرريات المواطنين الذين يعربون عن احتجاجهم من خلال مسيرات سلمية ومن العار إنزال الهراوات على رؤوس المكفوفين والدكاترة والمهندسين وهذه السياسة لن تبشر بالخير أكثر ما هي الحكومة عازمة على إفشال وتفريغ التعليمات الملكية من محتواها لي طرح السؤال من المسؤول ؟ وهنا تكمن سياسة المطالبة بتقليص سلطات الملك التي قلنا عليها بأنها وقاحة سياسية وقلة الأدب لعدم مصداقيتها في إطارها العام . فخرج الشعب المغربي لتوديع الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله وتشيع جنازته ببكاء وحزن عميق حفاة راجلين خيب أمل الكثير من أعداء هذا الوطن وكانت صورة فعلية ضدهم أمام الرأي العام

الدولي الذي اقتنع بأن المغاربة يحبون ملكهم ووطنهم . لهذا الرجاء في الله ثم في ملك البلاد محمد السادس أن يقف على مواطن عديدة التي تهين رعاياكم الأوفياء وتذلهم لغرض في نفس يعقوب
فالزيارات الملكية المفاجئة ستكون منعظا للتغيير الحقيقي ما دام أهل الدار - الشعب المغربي - مع السياسة الرشيدة للملك وليس مع أهداف بعض الأحزاب المصلحية

تصريح الوزير الأول لا يمثل الواقع وتجاهل الكوارث الاجتماعية

الخطاب الملكي السامي كان درسا من دروس الإدارة الملكية الساهرة على حماية الحمى والدين وقيام عدالة إجتماعية تجعل من المغاربة سواسية في الحقوق وأمام القانون . فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تشريف لرعايا جلالة الملك أملا في الرقي بهم لمصاف الدول العظمى ومحاربة الفقر والفوارق الطبقية. وفي هذا الصدد كانت التعليمات المولوية جد واضحة لخدام رعاياه الأوفياء
فالكلمة التي ألقاها السيد الوزير الأول أمام النواب كانت عابرة لم تقنع المواطنين لعدم تشخيصها للمشاكل والقضايا العالقة ولم تبرز الإرتجال الحاصل في تسيير وتدبير الشأن العام ولم تكشف عن نقط الضعف التي همت وزراء الأحزاب السياسية ولم تفجر ظاهرة الإحتجاجات والإعتصامات والمسيرات السلمية والتدخلات العنيفة لقوة الأمن التي آنزلت وإبلا من الهراوات في زمن هيئة الإنصاف والمصالحة على رؤوس حاملي الشواهد العليا كما لم يسلم المعاقون من الضرب والركل . فإذا كانت الوضعية مزرية فالديمقراطية لا تعرف الإستثناءات وخاصة أن معالي الوزير لم يتطرق للزيادة في رواتب النواب ولم

يتطرق لعدم قبول ترسيم الأعوان كما لم يوضح الزيادة المبالغثة في أسعار المحروقات ولم يتحدث عن أسباب تفشي الدعارة والجريمة بجميع أشكالها ولم يتطرق لضحايا الفيضانات الذين لا يزالون بالمؤسسات التعليمية وخاصة بمدينة الدار البيضاء أما عن التنويه برجال الأمن فالمغاربة جميعا يقدرون العمل الجبار الذي يقوم به الإدارة العامة للأمن الوطني وخاصة في تفكيكها للجماعات الإرهابية وحمايتها في نفس الوقت للمقدسات الدينية ومن خلال هذا المنبر نحیی جميع قواة الأمن لرسالتهم التي لا تخرج عن تنفيذ الأوامر بكل ما يملیه القانون . ومن جهة أخرى حيث كان معالي الوزير يلقي كلمته كان شارع محمد الخامس في حرج كبير أمام وسائل الإعلام الوطنية والعربية من الفضائيات إلى جانب السياح الذين استنكروا الفعل فحين لم يحملوا المسؤولية لرجال الأمن ولكن حملوها لمصدر الأوامر

اللهم إن هذا منكر

من المؤسف أن نحكي عن واقعنا المزري والعالم يتفرج من بعيد عن التحولات التي تعرفها بلادنا لكن عندما يبلغ السيل فهذه كارثة لا بد وأن تتعالی الأصوات وكلمات الحق والتضحية من أجل الإنصاف ومن أجل قولة " اللهم إن هذا منكر " والإستنكار رجولة وشهامة وغيره وطنية على البلاد والعباد فحكومة وزراء الأحزاب السياسية لم تقم بأي مجهود يذكر فأمام برنامج هيئة الإنصاف والمصالحة والدعاية التلفزيونية لفضح الماضي الأليم ومحاولة إقناع الأمة بتجريم التعذيب فتدخل القوات الأمنية بكل وحشية وإنزال العصي والهراوات على رؤوس المتظاهرين لاتزال قائمة وهنا تلام حكومة وزراء الأحزاب لأن إعطاءها الأوامر بالتدخل تحت ذريعة عدم الترخيص والتجمهر

الغير قانوني

من حق المواطن أن يعبر عن رأيه ويحتج ضد الوزراء الذين يقبعون على كراسي المسؤولية دون خدمة المصالح العليا للبلاد والعباد مع العلم أن أغلبهم كان فيما مضى يشحن المواطنين بالحقوق والديمقراطية وحق الإضراب ومشروعيته فحين أصبح يعطي الأوامر لجلد المواطنين ... فإذا كان العاطلون في محاولة لتحريك مسطرة المتابعة القانونية ضد بعض المسؤولين الأمنيين فإن الواجب يقتضي رفع الشكاية والدعوى ضد من أعطى الأوامر لأن القوات الأمنية لا تتدخل حسب مزاجها باعتبارها سلطة تنفيذية تحت الأوامر

فبخصوص السكن ومحاربة مدن الصفيح فلا تزال الأوضاع على ما عليها الكاريانات في كل مكان والقاذورات عمت الأزقة والشوارع والدروب فلا عمل يحترم لا من قبل الجماعات المحلية ولا غيرها من أصحاب البلدية أما السكن الجديد فالغش في البناء قائم والبيوت جد صغيرة والأسر ما شاء الله ولادة فماذا يستوعب سكن بمساحة ٥٠ م

البطالة تتكاثر بصورة مهولة والأدمغة وحاملي الشهادات واقفين على أبواب القنصليات الأجنبية لعل وعسى يتسلمون تأشيرات " ضرك وجهك " كي لا يبقى عائلة على أهله

لحوم الحمير تباع في كل المدن وخاصة مدينة مراكش والسادة الوزراء على الدرب س.. بمعنى لا جديد

المجال الديمقراطي وحقوق الإنسان أتيحت الفرصة للعري وشفافية الجسد والتصريح على الممتلكات من محاسن ورشاقة وجمال وتاتو (الوشم) ويصبح الزوج ديليا تابعا للمعصية والأوامر النسوية ومن جديد عزف الشباب عن فتح بيوت زوجية من تضييق الخناق وفضلوا العزوبة

أمام هول المآسي من بطالة وأزمة السكن وعقوق الأبناء وخاصة البنات

فماذا فعلت الحكومة للقضاء على ظاهرة الفساد والبغاء الذي دخل أغلب البيوت وماذا فعلت الحكومة أمام الجرائم التي تتهاطل بغزارة فصل الشتاء من خيانة زوجية وقتل وسرقات واختطافات ومخدرات واستغلال النفوذ والشطط في استعمال السلطة وتزوير المحاضر وتلفيق التهم ماذا قامت به أمام أكلة المال العام ومبدره

اللي فيه الفز يقفز

الخبر الذي نشرته الزميلة " الأحداث المغربية " تحت عنوان فتح تحقيق حول اتهام برلمانيين بالنصب والتزوير أخذ حيزا كبيرا من أشغال جلسة الأسئلة الشفوية للغرفة الثانية والغريب في الموضوع أن جميع رؤساء الفرق أعلنوا تضامنهم مع النائب المستهدف حسب وجهة فهمهم للمقال أو الخبر المنشور بعكس ضربهم " الظم " على النائب الثاني لأسباب مجهولة . فجميل أن نتحاب في ما بيننا وأن نزرع الحب المفقود وأن نتضامن ونؤازر المظلوم في محنته وخاصة إذا كنا من أصحاب الغرفتين لكن الأمر الذي نرفضه. أن يسكت البرلمان بنوابه وبرئاسته على الظلم الذي يلحق المواطنين الشرفاء حملة الشواهد العليا من دكاترة ومهندسين رجالا ونساء والهروات تنزل عليهم أمام مجلس النواب ولا أحد يتدخل رغم أنه —النائب المحترم — لم يعرف طريق الرباط والبرلمان إلا بعد فوزه بصوت المواطنين الذين وضعوا ثقتهم فيه ومنهم الصحفيين الذين بدورهم صوتو على السادة النواب ليس ليحتموا وراء الحصانة البرلمانية . وللتذكير فالحصانة البرلمانية لم تشفع للبرلمانيين الذين حكموا سابقا بالسجن والحصانة البرلمانية ليست رخصة لتمير عجلات سيارات النواب فوق أجساد رعايا جلالة الملك وليس الحصانة أن يحلل السادة النواب ما يحرّمونه

على المواطنين ففي الدول الديمقراطية يحاكم البرلمان ورئيس الوزراء والوزير. والحصانة التي يلتفت بها السيد النائب المحترم شرفه بها المواطن المغربي من خلال صوته والمحاسبة تكمن في التمثيلية فأين النيابة أيها النائب المحترم . أخرجت يوما مؤازرا من رموا كالكلاب في الشوارع بعد التدخلات العنيفة لقوات الأمن أهذا جزاء الإحسان ؟ أهكذا يكرم المواطن في مغرب برلمان السي عبد الواحد ؟ فالحال لا يبشر بالخير وجلالة الملك لن يرض بحال شعبه الوفي الذي يزداد اختناقا وصوته يتعالى استياء وما الوقفات الإحتجاجية والمسيرات السلمية والإعتصامات إلا تعبير عن سخط المجتمع المغربي عن السياسة التي تدور بها المؤسسات بعد تفريغها من محتواها المنشود ... فعلى أي أساس تأتي الغرفة الثانية لتسليط يديها على من حولهم التمثيل وأهلوهم للنيابة البرلمانية والأجدر أن تتمتع الصحافة بالحصانة بدلا من بعض النواب القابعين على صيانة مشاريعهم وقويه القيادة بالوطنية والنضال وكتابة تقارير مغلوطة عن الوطنيين الشرفاء وأقسم بالله العلي العظيم أنه في حالة تطبيق قانون من أين لك هذا لأقبل العديد من مناصبهم كما هو الشأن للجمعية الخيرية عين الشق بعد الزيارة المولوية للملك محمد السادس المباحثة والتي أسدل ستارها بالتوقيف ومحاسبة المذنبين

فما جرى في القاعة العمومية من تأمر لمحاكمة الصحافة الوطنية يعتبر مهزلة جديدة تنضاف للمهازل الأخرى والمتعددة والمتكررة فعوضا مناقشة الملفات التي يتخبط فيها الشعب المغربي وخاصة الأمانة هي على عاتق السادة النواب وبدون استثناء فكان الأجدر بهم البحث في إيجاد السبل التي تخلص المواطنين من هراوات قوات الأمن وإقناع الحكومة بعدم الترخيص للفعل ونحن لا نكن أي عداوة للسلطة التنفيذية وواعون كل الوعي بما يجري ويدور والأجدر كذلك بمناقشة شبح نهب المال العام ومعطلي المسار التنموي بالوعود الواهية والتناوب

في الحقائق والمسؤوليات والإبقاء على الوجود القديمة واستغلال بعض البرلمانيين للحصانة ومحاربة الدعارة التي تفتت بشكل كبير نخاف من خلالها على بناتنا وأولادنا لأن كرامتنا لا تسمح بما نرى من خروقات سافرة قد نسأل عنها أمام الله وإن شاء الله

فاتح ماي والمطالبة الصريحة بالإقالة الجماعية

تسيير وتدبير الشأن المغربي لم يحظ بثقة المواطنين الذين وجهوا العديد من الرسائل إلى الرأي الدولي ليكون شاهدا على الخروقات التي ترتكب في حق مجتمع يأمل في الدخول إلى عالم جديد يحث تصان الكرامة الإنسانية وحقوق الوطنية والحريات المدنية وقد جعل - الشعب - من فاتح ماي لهذا العام حدثا تاريخيا يؤكد التلاحم الوطني من أجل الدفاع عن حقوقه أمام القضايا والمشاكل العالقة ساخطا على السياسة التي تنهجها الحكومة تحت شعار " القافلة تسيير " بمعنى أن ما ترغبه الحكومة هو أمر يوافق عليه البرلمان بالإجماع للحسم في التنفيذ كما هو الأمر في قضية انتخاب رئيس مجلس النواب ... ومن جهة ثانية فعيد العمال لا يعني الفرح والسرور أكثر ما هو مناسبة لعرض صور المؤامرة " الباترونا " وبعض متزعمي الحركة النقابية وفضح التواطؤ والنيل من الشرفاء الراغبين في تطبيق القانون واحترام مدونة الشغل وفضح الحيف الذي يلحق التشغيل المغربية مع سبق الإصرار والترصد لهذا كانت المسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية والإعتصامات شاهد إثبات على التقصير التام في مجال تدبير وتسيير الشأن العام الوطني . وإذا كانت هناك عزة النفس وكرامتها فالأجدر لمن تحملوا المسؤولية أن يقدموا استقالاتهم للحفاظ على ماء الوجه بدءا من الحكومة المتسييسة ومرورا بالبرلمان والجماعات

المحلية فالإدارة ثم القطاع الخاص لتأتي الخطوة الثانية لتشبيب الأحزاب السياسية وإتاحة الفرصة للوجوه الجديدة لتتحمل المسؤولية بغية إنهاء عهد التنابؤ الذي أفرغ من محتواه المشروع ولعب دورا في إغناء الغني وزيادة راتب السادة النواب وتفجير الفقيرورفض الأعوان من حق الترسيم ناهيك الركوب على ضرب التعاليم والتقاليد والأعراف وتقريب سوق الخمر داخل الأحياء الشعبية وانتشار دور الدعارة والشذوذ الجنسي وأكل مال اليتيم بالجمعيات الخيرية وتلصيق التهم وفبركة القضايا والتقارير المغلوطة وتأزيم أوضاع حملة الشواهد العليا وترويج المخدرات التي لا بد لها وأن تحارب من جذورها فبناتنا زغن للفواحش وتبني الحريات الزائفة من شفافية الجسد وإظهار المفاتن والمحاسن من سيقان وصدر وبطن وقيادة الليالي الحمراء تحت إمرة بعض أصحاب النفوذ وبعض السياسيين فحرروها من الحياء والعفاف وحرمة الوجه التي انطفت كما تنطفئ العين من الرؤية

معدھا تقاقي أھي تزيد في البيض

ما شاء الله ! البلاد في حالة استنفار . إضرابات في كل مدينة وقرية احتجاجات أمام البرلمان رغم التدخل العنيف لقوة الأمن . اعتصامات متواصلة في العديد من المراكز والنقابات . حاملي الشواهد ودكاترة ومهندسين بدون شغل ومشغلة . الفلاح يستغيت . قاشة يحكم عليه بعشر سنوات تشجيعا للباطرونا وما حصل في مدينة بن سليمان يكرس سياسة الزرواطه والهراوة والسب تحت الحزام . خيريات مسلوبة . مستشفيات مزلوطه . مدن الصفيح مملوءة ومزروعة . البيئة ملوثة أوكار الفساد والدعارة منصوبة . فتيات عرت على بطونهن وسيقانهن وصدورهن . شباب يستنجد من وطأة الفقر

وسياسة التفجير . حانات وبارات في كل الأزقة والأحياء والدروب . تجارة المخدرات في واضحة النهار . الإنحلال والشذوذ الجنسي واللواط منتشر بشكل فضيع الرشوة في الإدارة متفشية كمرض العصر . تقريب بيع الخمر للمواطنين داخل الأحياء الشعبية . أحزاب سياسية صامتة على ماضيها المتواطئ . وبرلمانيون نائمون على رواتبهم الشهرية . وجماعات محلية منهوية . وصحافة التضليل والتذليل وقولو العام زين تتقاسم الدعم بكل حرية وأخرى مأجورة طالبت بتقليص سلطات الملك وشككت في كفاءة رفاق الملك وزاغت لأعداء الوحدة الترابية لطمس قضاياها المصيرية وحكومة لم تحرك ساكنا وعبرت عن شعارات أحزابها بالواهيّة الزائفة الكاذبة فمن يتحمل المسؤولية أمام الله وفي حالة رفع الشعب شكواه ؟

من يخون مرة يخون عشرات

لنكن صرحاء في كل شيء وخاصة مع أنفسنا وفيما بين المغاربة مغاربة . فما تشهده الساحة المغربية من تأسيس للجمعيات الحقوقية والنسائية وبمختلف اتجاهاتها لا تمثل إلا ٥٪ من الشعب المغربي كما أن الملاحظ في بعض الجمعيات كما هو الحال للجمعية المغربية لحقوق الإنسان لا تمثل إلا الأفراد النشيطة في الأحزاب السياسية وخاصة المعارضة أو الفصائل اليسارية مما يجعل العمل السياسي يختلط بالمدني ويصبح السياسي يتحكم في هذه الجمعيات ... وعندما يتحدث رئيس الجمعية السيد عبد الحميد أمين عن حرية الرأي والتعبير بخصوص الصحفي علي لمرابط فالأمر يختلف تماما ويتنافى وأهداف الجمعية بحيث عندما تصبح المسألة تتعلق بسيادة البلاد والوطن والبهتان والكذب فهذا ليس من حق الجمعية ولا غيرها مساندة الرأي المخالف

للواقع كما أن الجمعية رغم حضورها في الساحة ماذا قدمت للطبقة الشعبية وماذا أحرزت من تقدم ملموس في مواجهة الكوارث من هراوات وزرواطه التي تنزل على رؤوس كل من احتج على الحكومة المتسياسة في شخص وزرائها الذين كان البعض منهم أعضاء في الجمعية حسب بعض المقالات التي نشرت في العديد من المنابر المغربية وحتى لا نخرج عن الموضوع نود أن نلفت انتباه السيد عبد الحميد أمين أن الوطن مقدس ولا يمكن بيع ولو بمال الدنيا ولا بشيكات موقعة على بياض والذي يبيع نفسه مرة يبيعها مرات ومن يخون مرة يخون مرات

في حاجة لزيارات ملكية

على غرار الزيارة التفقدية التي قام بها الملك محمد السادس للجمعية الإسلامية الخيرية لعين الشق ووقف من خلالها على الظروف المتردية والمزرية لنزلاتها فرعايا جلالة الملك يلتمسون نفس الزيارات في إطار السياسة السامية الرامية إلى التصحيح والتغيير والوقوف شخصيا على تسيير الشأن العام الذي طاله ما طال هذه الجمعية ولا يعقل للمواطنين الأحرار الذين يحتجون من خلال مسيراتهم السلمية والمنظمة ولا يعقل للمكفوفين أن يجلدوا أمام وسائل الإعلام الدولية ولا لحاملي الشهادات العليا بأن تنزل عليهم الهراوات والعصي وتمارس عليهم كل أشكال التهريب والتعذيب وما خروج المواطن إلى الشارع إلا تعبير على سوء تسيير وتدبير الشأن العام ومن واجب من تحمل المسؤولية أن يستقبل أمام هذه الأوضاع التي تعاطفت معها الجمعيات الدولية والمنظمات الديمقراطية فمن يحمي هذا الشعب إلا تدخل الملك محمد السادس لإعطاء أوامر عليا للحد من ظاهرة الضرب والتنكيل بالمواطنين الذين هم رعايا أمير المؤمنين والملتفين

حول العرش أكثر ما هم منتمين سياسيين ... وعلى هذا الأساس فالحكومة اليوم تتحمل مسؤولية الكارثة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية أمام جلالة الملك الذي لن يرض بأن يكرم شعبه وأبناءه بتدخل قوات الأمن كلما حاولوا إبلاغ صوتهم إحتجاجا على تقصير الحكومة وعدم جديتها في حل القضايا العالقة والمشاكل اليومية .

حملة انتخابية سابقة لأوانها للإتحاد الإشتراكي للقوة الشعبية

حملة مسمومة ضد الشعب المغربي فجرها محمد المريني من خلال تصريحه بأنية تهमيش التيقنوقراط والفئات المستقلة بخصوص تدبير وتسيير الشأن العام وكأن المصيبة التي حلت بهذه الأمة تسبب فيها التيقنوقراط والساخطين على الأحزاب السياسية وخاصة منها الديموقراطية التي فرقت بين الأمة المغربية ولا زالت تحرض على التشييت . فعندما نسمع محمد المريني يقول : " لم يعد هناك مجال في تشكيل الحكومة لما يسمى بالتقنوقراط أو الفئات المستقلة ... وأن رفع وثيرة النمو في المغرب تحتاج إلى حكومة سياسية منسجمة متضامنة لها برنامج تحاسب عليه جماهيريا " كما أن حكومة اليوسفي لم تكن سياسية بالدرجة الأولى فهل السيد محمد المريني كان ساعتها غائبا على الساحة السياسية حتى تناسى بأن تجربة الأحزاب السياسية تجربة فاشلة لأنها تخدم النخبة والمكاتب السياسية التي تتناوب على مناصب المسؤولية ولذا ذكر محمد المريني أن افضل حكومة كانت تبشر بالخير ومستقبل المغاربة هي فترة التقنوقراط السالفة كما أن عزوف الشباب عن التسييس إلا من خلال مصيبة الأحزاب السياسية وشعاراتهم الواهية وأكذوبة البرامج الحزبية و من خلال عملية حسابية بسيطة سيعرف محمد المريني ومن معه أن المغاربة رعايا جلالة

الملك ليسوا في حاجة إلى يمين ولا إلى يسار ولا إلى أحزاب سياسية والوقفات الإحتجاجية والمسيرات السلمية وتراجع المناضلين على الإنتماء وتقديم الإستقلالات لدليل قاطع على أمل الشعب المغربي في استقالة الحكومة المتحزبة واستقالة جماعية للأحزاب السياسية وحل البرلمان والجماعات المحلية أما من جهة أخرى بخصوص السي ادريس لشكر فتغيير الدستور لا يطالب به إلا من كان أهلا لذلك فعندما يحكم المغاربة على فشل الأحزاب المغربية فمنطق الديمقراطية يتطلب الصمت وعدم الترامي على ملك الغير اعتبارا أن الدستور شأن الأمة المغربية وما من قوانين فهي في مستوى تدبير الشأن العام لكن ما ينقص هو تطبيق القانون أي نحن في حاجة لرجال خدومة تسهر على رعاية بأخلاق وخصال حميدة بعيدة عن الراديكالية والماركسية والماوية وغيرها من شعارات الدخيل ما دنا مغاربة مسلمين .

الحال هو الحال بوزراء أو بعدمهم

الحديث عن تعديلات في الحكومة ليس أمرا جديدا . فقد اعتاد الشعب المغربي على مثل هذه الإشاعات والبالونات لتتحول إلى حقيقة وحدث يقلب موازين تدبير الشأن العام الوطني ... فالعائق ليس في الحكومة كمؤسسة ولكن في السادة الوزراء خاصة منهم السياسيون . ونعرف منهم أعدادا ماشاء الله قبل التوزير كانت ترفع شعارات جادة ومسؤولة فصدقها المواطن ودفع بها لتكون على كرسي التسيير وتحقيق مطالب الرعية . لكن بعد الوصول تنخفض درجة الشعارات السالفة وتتقلص حتى تصبح جامدة فلا صوت للوزير ولا حركة ... فأغلب وزراء المرحلة سجل غيابهم في الساحة وخاصة في البرلمان ... فالشارع المغربي قام بالعديد من الإحتجاجات معربا عن سخطه على التسيير

العشوائي الذي لم يزد إلا تعقيد المشاكل والقضايا فمجال حقوق الإنسان رسمت له طريق ثانية بعدما نال شهادة السياسيين والإعلاميين والجمعيات الحقوقية والمنظمات . انقلب ١٨٠ درجة لتكبيال الأفواه بالركل واللطم والرفس والإعتقال نعم إنها كارثة خطيرة تسجل على حكومتي اليوسفي وجطو فليس عيبا أن يكرس رعايا جلالة الملك حقا دستوريا ومن حق الشعب محاكمة الحكومة على ما اقترفته من مهازل أمام وسائل الإعلام الوطنية والدولية في زمن الإنتقال الديمقراطي كما يروج له ... حكومة ميئوس منها فلما لا تقدم استقالتها وتسلم المفاتيح لغيرها من الشباب حامل الشواهد العليا ومن وطنيين أحرار لا تربطهم علاقة بالسابقين .

لا يعقل بأن يبقى مصير الأمة المغربية معلقا بين سياسة " دارت " وتغيير الحقائق والإبقاء على نفس الوجوه التي لا يبدو عليها حمرة الخجل من عدم الكفاءة وتحمل المسؤولية ... الا يوجد رجل مخلص ووفي كالوزير الشاعر (ابن الزيات) يحافظ على المصالح العليا للبلاد والعباد ؟ قبل التوزير رجالات تتحدث عن الظلم والفقر والعدل والمساواة والحيف والإصرار على مواجهة المفسدين فماتى فيهم إلا سيرة عمر بن الخطاب . وبعد التوزير يضرب القول عرض الحائط ويشمخ بأنفه إلى السماء ويعلو علوا على الناس وماتياه إلا مسيلمة الكذاب

ما لنا ومال هؤلاء ليسيروا أمورنا بالطريقة التي تعجبهم فالمغرب وطننا وليس لهم إلا ما لنا فيه وليس من حقهم العيش أفضل منا لأنهم خدام الرعية وليسوا أسيادا ومستعبدين .

أتصور أن المغرب يسير من قبل ملك البلاد أرحم بكثير أن يسير بحكومة من ٤٠ أو ٣٥ وزيرا ولي اليقين التام أن المغرب بدون وزراء سيكون بخير وحتى بدون برلمان سنوفر الكثير وسنقضي على كل القضايا العالقة وبدون أوجاع ...

فكل هذه الأعوام ما أعادنا إلى الوراء غير الحكومات ومن استفاد كثيرا غير السادة النواب . فالدولة العباسية انتصرت بوزير واحد وقائد واحد رغم الدسائس والمكائد . التعديل الحكومي وإن صدق فلن يغير من حال البلاد والعباد . ولن يصلح ما أفسدته السياسة الحزبية سواء على مستوى حكوماتها او معارضتها في البرلمان ولن تحقق مطالب الشعب المغربي مادامت " النغزة " هي هي . وفي منظوري الخاص يرجى ترك الحكومة الحالية على حالها إلى أن تنتهي ولايتها في حالة إذا كانت هناك محاسبة !

قد يتسرع بعض القابعين على كراسي المسؤولية ليتخذ من عنوان المقال صك اتهام أو إذانة لأن ما بدا جليا تلك المبادرات الفردية التي تحاول كسب الرضى والعطف المولوي ولو على حساب الخطأ أو تقديم ضحايا تحت ذرائع مفبركة . المهم هو التظاهر بالولاء وحماية العرش أملا في الحفاظ على مناصب النفوذ والسلطة .

فبعد أن تربع الملك محمد السادس على العرش العلوي . قرر الشعب المغربي دفن الماضي تكريسا للنداء السامي نحو التصحيح والتغيير فاستنشق الرعايا أمل الغد المشرق منوهين بالسياسة الرائدة التي ينهجها الملك الشاب تجاه شعبه الوفي والرقى به إلى مصاف الشعوب المتقدمة وإنهاء الفوارق الإجتماعية والقضاء على الفقر واحترام حقوق الإنسان وصيانة كرامة الفرد فكانت جميع خطب ملك الشباب تهدف للبناء والعدالة الإجتماعية وإصلاح المؤسسات وتأهيل الطاقات وإشراك المرأة في الحياة العملية وتجديد روح الحياة السياسية فسياسة التغيير والإصلاح اعتبرها بعض المتشددین ممن تحملوا مسؤولية تدبير الشأن العام بأنها خطر عليهم وعلى مصالحهم المحصنة بواقع سلطتهم ونفوذهم . كما أن شعبية الملك تزداد في تصاعد كبير . فكان عليهم فبركة الأحداث وتلفيق التهم والتحريض على توسيع الهوة بين الشعب والقصر ... فالأمر ليس

عسيرا ما دام الأخطبوط الذي قضى أعواما في مناصب التوزيع قد زرع أعوانه في كل المصالح بما فيها الأجهزة الحساسة لتسهيل وتمرير خطباته للوصول إلى الهدف دون الظهور في الصورة فكانت الوساطة بمثابة ولاء لبعضهم البعض مما جعل تقاريرهم المرفوعة إلى القصر تؤكد الوفاء والإخلاص والطاعة ... فنزول الملك الشاب إلى الشارع ليسلم على رعيته دون حراسة . وأن يقوم بزيارة المرضى ويكشف عن التلاعبات في المؤسسات الخيرية والعامية ويعطي أوامره السامية لمحاسبة ومقاضاة مبدري المال العام لم يرق نخبة من المتوزرين ولا من وراءهم فقاموا بما قام به أبا جهل وجماعته لمحاربة الرسول صلى الله عليه وسلم عندما سوى الإسلام بين العبد وسيدده وعدل بين الفقير والغني وحرر المرأة من قيود الجاهلية البلهاء .

فقد سخروا من يطالب بتقليص سلطات الملك وتعديل الفصل ١٩ و ٢٤ وفصلا للسلط في أفق ملكية تسود ولا تحكم وقد خلف هذا المطلب استياء عميقا وتخوفا كبيرا لدى الرعايا مما يجري ويدور سرا وعلانية فازدادوا تمسكا بملكهم والتفافا بالعرش العلوي لأن الشعب المغربي على يقين بأن الدستور المغربي من أسمى الدساتير في العالم وما وجب تقليصه تلك الوجوه القديمة التي نخرت الجسد المغربي باسم المقاومة والنضال وباسم الحرية والديمقراطية فماذا صنعت حكومة اليوسفي غير إهانة المواطنين وتضليلهم بالشعارات الزائفة ولم تحقق ولا شيئا من برنامجها الإنتخابي فالصحافة لاتزال تحكم باسم سياسة تناوب حزبين منذ نشأتها إلى الآن واتحاد كتاب المغرب يسير بنفس النهج والمراكز والأندية الثقافية تسمى باسم مناضلي الحزبين وسابقة خطيرة كذلك أن أسماء العلماء والمصلحين للشوارع الرئيسية تحولت باسم مقاومين للحزبين فحين تغيب إسم والدي الذي حكم عليه بالإعدام لولا لطف الله ... فأين الشعارات ؟ حكومة السي جطو كانت نسخة من سابقتها فالإنجازات ما هي إلا إرث

لبرمجة ماضوية حان لها أن توفق وتبقى الأمور المهمة التي نبحث لها عن إجابة صريحة . ماذا فعلت الحكومة في حدث جزيرة ليلي . وأحداث ١٦ ماي وعهدها يشهد تضاعف ظواهر البطالة والتسول والفساد وماذا قامت به من أجل وحدتنا الترابية من أجل إطلاق سراح المعتقلين بمخيمات العار فالشعب المغربي كان حاضرا داخل المغرب وخارجه في غياب الحكومة والمجتمع المدني يقوم بمبادرات هامة في المجال الإجتماعي في غياب الحكومة وجمالة الملك أعطى تعليماته السامية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في غياب التدبير الحكومي

الشعب المغربي لا يرغب في الترفيه ولا في مهرجانات الترمويه . لأن الحاجة اليوم في توفير سكن لائق لكل مواطن وهذا حق يطالب به المغربي فلسنا في حاجة لخطاب السي توفيق احجيرة ليحكى لنا عن العمارات والديكور والمهندس . فلا بد من القضاء على تلك التصاميم الهندسية التي تشبه السجون و ولا بد من نقل ضحايا الفيضانات من المدارس إلى سكنها بالمجان ولو عثرت بقرة في أي مكان لكان عمر مسؤولا عنها يوم القيامة وباعتباركم السيد الوزير مسؤولا عن هذا القطاع فمن الأولويات ألا تغمض العين قبل إسعاد الرعية .

فالتغيير لا بد وأن يشمل اليمين واليسار والتصحيح لا بد وأن يتمثل في اختيار الطاقات الشابة التي لاتربطها أواصر البنوة والمحسوية والزبونية مع السلف الذي تسبب في كل القضايا العالقة والشعب المغربي لا يؤمن باليمين ولا باليسار بل كل ما يريده هو رجالات خدومة تكرم الشعب المغربي على بطولاته ونضالاته في ظل الملكية الدستورية ...

إقليم اشتوكة أيت باها بين قبول أنغام السلام ورفض ترويح الدعارة والفساد

فعلا إنها مهزلة من مهازل الضحك على شعب الوقار والحشمة والعفاف في زمن تتفشى فيه كل مظاهر المجون والإنحطاط باسم حريات وحقوق الإنسان لكن متى كان المغربي وصمة عار لإسقاطه في لعبة القذارة من خلال مهرجان قيل عنه " اللهم إن هذا منكر " حسب استطاعة الفرد في تغيير المنكر فما يثير كثيرا أن " تيفنيت " لطخت أسوارها بدم الدعارة واللواط والشذوذ وكان المهرجان صدمة طعن بها أبناء هذا الإقليم الغيور على سمعته الدينية وتعاليمه وتقاليده واحتج بعدم الدخول إلى هذا العرس المغلق ليجمع أهل الإنحراف وإنتاج " السيدا " والنووي الجنسي . فقد خرجت الشغيلة دامية القلب لما شاهدوه من منكر السحاق والشذوذ وفتيات كشفن عن عوراتهن تحت شعار " لي ليها ليها " عارضات أجسادهن لكل من أراد أن يفرغ مخزونه من الكبث الجنسي ... فإذا كان القانون يجرم صور الخلاعة وأشرطة الأفلام البورنوغرافية فمهرجان " أنغام السلام " كان وكرا حيا لعالم الرذيلة بإمكان القانون أن يردع ما يجري ويدور . فلا نقبل على أنفسنا بأن نستخدم في بلدنا ووطننا " ديوتيين " أو مشرفين على بيوت " القوادة " فجدي وأبي ماتا دفاعا عن الوطن والدين والعرش وباقي المناضلين والمقاومين كذلك (...)

فلماذا يأتي المهرجان كطوفان ليقضي على أصالتنا ويعرّبنا من جديد تحت الشعارات المرفوضة والمنبوذة . إننا في انتظار ممثل السلطة ليقول كلمته في محتوى تشجيع السياحة على هذه الشاكلة الساقطة باعتباره من أشرف على

افتتاح وانطلاق أنغام السلام وأنا شخصيا ليس لدي ما أقوله لوزير السياحة ولا وزير الثقافة وكل من تحدثنا إليه يبرر ساحته بأن الأمر بيد السيد العامل للإقليم أي أن المسألة والكرة في شباك السلطة (الإدارة)

لا حياة (ة) لمن تنادي لسنا ضد المهرجانات ولكن ...

لا أنتمي لأي حزب سياسي ولا إسلامي . ومغربيتي تحتم علي بالرد على بعض الأرقام التي لا تحترم الرأي الآخر بحكم لونها السياسي المتشدد وأن رأيها هو الصائب ولو طارت معزة (...) الغريب في الأمر أن الأرقام التي تدافع عن المهرجانات والسهرات الراقصة والغنائية تحرم على أمهاتهم وأخواتهم مثل هذه المناسبات فحين تحللها لبنات الناس وأمهات الغير ولأنفسهم فقط وأتحدى أي كان من الأرقام التي شنت حملتها المسعورة على بعض الكتابات التي شرحت بتدقيق عمق المهرجانات وما يحدث خلالها لعدم التأطير والتنظيم المحكم والدليل على ذلك عدم تواجد الأسرة الواحدة في مكان واحد كما أن سلبيات السهرات الغنائية التي تستنزف خلالها أموال طائلة كما حصل بمدينة مراكش من تحرشات ومصائب لا يمكن الإفصاح عنها الآن ... فلست من المعارضين للمهرجانات ولا السهرات لأنني إطار جمعي . ولكن ما وجب القيام به هو توظيف الإمكانيات اللازمة للإبقاء والحفاظ على مكارم الأخلاق وتربيتنا التي تلتزم بالهدوء والنظام وليس كما يجري من اختلاط فاحش هذا يتحرش بهذه . وأخرى تدخن الحشيش وصاحبها يحمل بيرة . ناهيك السرقات والمشاكل من ضرب وجرح والعودة إلى مخافر الشرطة تؤكد ما نقوله . فقد تم الإتصال بالسي الأشعري كما قرأنا في مقال تحت عنوان " على إثر الهجوم الذي يستهدف مهرجانات وزارة الثقافة " إلا أننا لانجد الدافع

لصاحب المقال ليتصل بوزير الثقافة . كما أن وزير الثقافة لا يمكنه أن يفتي في هذا الشأن لأنه يهيم الشعب المغربي باعتبار السي الأشعري هو خادم لرعايا جلالة الملك . وهنا لا بد من الهمس في أذن السيد الأشعري أن الحديث عن الحلال والحرام أمر عظيم لا يمكن الإستهانة به أو وضعه في خانة " التخلف " حسب منظور وزير الثقافة ما شأ الله ... وإذا كنا نتحدث عن المهرجانات والسهرات وجلب مغنيات الدول العربية لتعود إلى بلدانها غائمة فلدينا أولويات تحتاج لذلك الدعم المالي أكثر ما تطل علينا مغنية عارية (صبانة) فالوضع الراهن محرج جدا فلا تزال القضايا عالقة والمشاكل كثيرة . والفقير لا تحل قضاياها بالغناء والرقص وتمويه المجتمع باسم الثقافة والتواصل وانطلاقا من هذه المعطيات لا يمكن تسخير الأقلام لضرب المغاربة الأبطال والأحرار واتهامهم بالتشدد . والشعب المغربي لا يمثله من نزل لهذه المهرجانات أو متابعة السهرات مثلهم كمثل أبناء المقاومة الأخياري الذين لم يهرولوا لنيل بطاقة المقاوم وضاعت حقوقهم وضاعت فلذات أكبادهم والفاهم يفهم ... مهرجانات كناوة والسهرات الغنائية ليست حلا للمشاكل العالقة

القضايا التي يتخبط فيها الشعب المغربي لا يمكنها أن تحل بهذا الشكل التمويه . فرغم أننا في حاجة إلى ترفيه وإلى فترات الإستجمام فالمهرجانات والسهرات الغنائية لن تكون إلا مسكنا آني لأن الغد سيعيد المواطن للمأساة التي يحيها ويعيشها وسيعود ليعتصم وليحتج وليطالب الحكومة بحقوقه الواجب تقديمها ...

فالأموال التي تصرف على المهرجانات من المفروض توظيفها في مشاريع هامة للتخفيف من الأزمات . فقد راسلني عبر بريدي الإلكتروني مسؤولا مغربيا - لم يرغب منا الإفصاح عن اسمه - قال لي بأن الوضع مزري وأن ما أكتبه من على منبر الشعب واقع لا مفر منه وزودني بخبر أن كثيرا من أعضاء الحكومة

يتابعون كتاباتي وما جد من مقالات . ومن جهة أخبرني بأن المهرجانات هي حلقة من حلقات تمويه رعايا جلاله الملك عن واقعهم الخطير وأفادني بأن الذين يخرجون لهذه الحفلات ليسوا هم شباب المستقبل بل هم من لا حول لهم ولا قوة فإنهم - جلهم - من الأميين والبطالة ومن لا شغل لهم ولا مشغلة لا يعرفون الألف من الزرواطة وفرحت كثيرا لكون بعض المسؤولين لا يزالون يتمتعون بالغيرة الوطنية وأملهم في التغيير والتصحيح وتنفيذ تعليمات ملك البلاد أعزه الله ونصره وليس كمن يحرف ويفرغ هذه التعليمات ليبقي الحال على ما عليه مادام يرى بأن التغيير ليس في صالحه أو أن الإصلاح سيوقع الكثير منهم بيد العدالة ...

أما الزيارة التي قام بها أحد السادة النواب للولايات المتحدة الأمريكية . وكان لنا شرف الجلوس معه جنبا إلى جنب فقد كشفت عن مخاطر المطالبة بتقليص سلطات الملك التي يطالب بها بعض ما يسمون بدعاة الديمقراطية وأخبرني السيد النائب المحترم -فعلا - بأنه لا يؤمن باليمين ولا باليسار وقال لي أسهل طريق لولوج البرلمان من بابه الواسع أن تصرف المال الأوفر وأن تتظاهر بالوفاء للمكتب السياسي وخاصة الأمين العام للحزب من أجل تزكيتك للإستحقاقات التشريعية وأكد لي بأنه لا يعرف تاريخ هذا الحزب الذي ينتمي إليه ولا من توارث على مكتبه السياسي وخير ما فعله في حياته السيد النائب أنه لا يقيم حفلات في بيته بل يعمل كثيرا لإنصاف المواطنين وخدمة المصالح العليا للبلاد وقال لي بأنه داخل البرلمان يطلق اللون السياسي ويصوت على ما يصلح للشعب ب " لا " أو ب " نعم " وكثيرا ما وافق بعض الأحزاب الندية من أجل تغليب المصلحة العامة على مصلحة أفراد الحزب .

أما زميلي في الهم الصحفي وهو من جنسية مصرية . فقال لي لماذا تؤزم نفسك أمام المهرجانات والحفلات الغنائية مادامت الحكومات العربية من إلى

راغبة في هذا الإختيار وقد تفتح التلفزيونات الحكومية تجدها مطلية بالمغنيات العاريات الراقصات وكأن العالم بخير وعلى خير وأن الشعوب تتمتع بكل الحقوق . فالأ مشاكل ولا عراقيل ولا قضايا فلا تغضب نفسك فستموت يوما بأزمة قلبية ... قلت له أيها الزميل المحترم لست من ذلك النوع الذي يبيع خصاله وتربيته ويتنازل عن مكارم الأخلاق بمجرد إبتسامة من مسؤول ... ولست من الذين يبيعون قلمهم ومدادهم وورقهم من أجل قنينة خمر أو ليلة حمراء سامرة .

الشعب في حاجة ماسة لتطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لأنها تحمل الجديد لرعايا جلالة الملك ونطالب حكومة إدريس جطو بأن تسهر ليل نهار على هذا المشروع الضخم الذي من خلاله سيكرم الشعب المغربي الوفي

لا يمكن إنجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على حساب الشعب

عجبا من حكومة تفرغ محتوى التعليمات الملكية . وما المقصود من تحويل الإرشادات إلى طريق يتماشى وسياسة الحكومة التي يرفضها الشارع المغربي جملة وتفصيلا ؟ ... فالخطاب السامي الذي أعلن من خلاله جلالة الملك عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كان واضحا جدا وما على الحكومة المتسياسة إلا أن تنفذ السياسة الرشيدة المرغوب فيها لتحقيق أغراض المبادرة ومن جهة أخرى فالملك محمد السادس تحدث عن الشريحة المتضررة في المغرب . وقصد بذلك الطبقة الفقيرة وهي الشعبية التي لزمها اليوم التكريم بإخراجها من غياهب الحزن والمآسي والمعانات والتذليل فقد دأبت الحكومة بألوانها السياسية للضغط على المواطنين بالزيادة في ثمن المحروقات فترتب عن هذه الزيادة

ارتفاع سعر المواصلات بما فيها الطرق السيارة وهلم جرا مما ستشاهده الساحة من زيادات ستشمل ولا محالة المواد الأساسية ... أما الذي نعيب عنه تلك الزيادة المبهمة التي قدمها وزير المالية للبرلمانيين فحين رفض ترسيم الأعوان لأنهم من الطبقة الشعبية التي كان لها الفضل في إظهار أكثر من رجل في حزب الإتحاد الاشتراكي ...

إن الشعب ينتظر تطبيق التعليمات المولوية للملك محمد السادس حرفيا دون اللعب على حبلين تضيق من خلاله الطبقة الفقيرة وتكرس من جديد سياسة تفجير الفقير وإغناء الغني والحمد لله أن البرلمانيين أغنياء والوزراء أغنياء ولبسوا في حاجة لمزاحمة رعايا جلالة الملك .

المغرب ديالنا ماشي ديال شي حد

هادشي ما شي معقول . واش اللي تحمل المسؤولية فهاد البلاد إدير ما بغا ولا يدير كل ما قالها ليه راسو . واش احنا بنادم ولا غير زايدين ؟ طلعات حكومة اليوسفي قلنا تهيننا من الحكومات اليمينية . حكومات إدريس البصري اللي سماها الشعب قولوا العام زين لحقاش مكان حتى وزير قادر إقول "لا " لأن الكرسي اللي كيجلس عليه ممكن إدوب بإشارة من السي إدريس ... ولكن ملي جرات الإنتخابات أفاض حزب السي اليوسفي الشعب فرح لحقاش كان الحزب هو الأمل الوحيد في التغيير فما يزيد عن ٣٠ عام والحزب كان في صف الجماهير الشعبية كان فصف الطبقة الشغيلة طالب بالديمقراطية أطالب بحقوق الإنسان أطالب بالمساواة أعلهادشي صوت عليه المواطن أتأهل الحزب الوزارة الأولى أياريت ما نجح . واش أعباد الله الحزب اللي كنتسناو شفاعته دخل الجامع ببلغته ما حسيناش إلا بالتكرفيس أكثر من حكومات البصري أمازال

الحكومات السالفة كلينا معاها طرف الخبز أما الويل الكحل هو اللي شفناه مع حكومة اليوسفي والبرامج ديال الكذوب أبنادم كلا العصى والهرأوة أكثر ما ذاقها فالعهد السابق وحتى المناضلين دخلوا عليهم السيمي والقوأة المساعدة حتى المكتب المركزي في الرباط أما المتظاهرين من حملة الشواهد العليا فخلأو داربوهم صح ما يتمكن لحقاش ولاو أحسن منهم أخافو ليتولاو المسؤولية وتضيع المصالح ديالهم أما المساكين الذين لا حول لهم ولا قوة من المعاقين فأعطيت الأوامر لقوأة الأمن باش إزيدوهم إعاقة أعينيك ما تشوف غير النجوم في واضحة النهار ... المغرب ديالنا ماشي ديال شي حد لا حزب ولا غيره خصنا نكونوا يد وحدة أكلمة وحدة نطالب باستقالة الحكومة والبرلمان والجماعات وحل الأحزاب أحنا جيل جديد بجنب ملك شاب أسياسة جديدة أرجالات جديدة أبارك علينا من أسلوب الماضي والنضال اللي قولبويه الشعب فالشوارع اليوم تسمات بأسماء مشكوك في نضالها والمقاوم الحقيقي أولاده ضيعين فالزتاقي أساكين في البرارك ولفوا القطرة والرائحة الكريهة أنها كنفتح قوسين (معالي الوزير المنتدب السي احمد توفيق حجيرة) جابتو السيدة ماريا في القناة الرابعة . المهم ساعتان وهو يتحدث عن الإسكان والسكان وتكلم على الناس اللي كتخسر الديكور ديال العمارة أنسى باللي راه الدرب كل مخسر لا ضواو ولا نظافة . الواد الحار مفرقع والحنز هنا وهناك والحفاري في الشارع العام تسببت في حوادث السير واللي مات مات واللي تهرس راه باقي في السييطارات كيقلب على اللي خلص ليه الخيط والبنج . أما عن الباربور والصباغة باللون الأحمر هذا مشكل كبير لحقاش الناس خصها دروس التوعية خص وزارة الإسكان تاخذ كل واحد شترى برطمة فشي عمارة باش إزور أحياء الرياض والسويس في الرباط ولا كاليفورنيا بالدارالبضاء ولا تعرض عليه وزارة الإسكان . المعانة كيشعر بها اللي كيربح ٣٠ ألف ريال

ماشي الوزراء لهذا فالمجتمع المدني بدا كيخدم جنبا إلى جنب جلالة الملك اللي وحده فيه الغيرة على الرعايا ديالو أبغ إخرجوا من الهم اللي فيه والفقر اللي كيعيشوا والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية شاهد إثبات ماشي فحال اللي كيطالبوا بتقليص سلطات الملك والليهما ضد الشعب المغربي أعينهم في الماضي ماشي في التصحيح والتغيير لهذا فالجمعيات اليوم كتشتاغل في غياب الحكومة أفي غياب تدبير الشأن العام والكلمة الأخيرة إلى بغيت الديمقراطية ديال الصح راه الشعب اللي خص إقرر جنبا لجلالة الملك نصره الله

رسالة مفتوحة إلى معالي وزير العدل

يشرفنا أن نقدم بين يدي معاليكم هذه الرسالة و التي من خلالها نلتمس منكم التدخل لوقف نزيف المحاكمات ضد الصحافة المغربية وصحفييها ونؤكد لكم بأن الإبقاء على هذا الوضع يزيد خيبة آمال الدول والشعوب الديمقراطية وفقدان مصداقية الإنفتاح الديمقراطي وخاصة أن حرية الرأي والتعبير من أسمى الحريات وكنتم معالي الوزير سابقا من دعاة هذه الحرية فلا تشعروا الشعب المغربي الذي وضع ثقته فيكم بالتخلي عن المبادئ التي ناضلتم من أجلها ليكون المغرب بلدا ديمقراطيا بمعنى الكلمة وبمعنى الواقع وعدالته ... فالمحاكمة التي جرت أطوارها بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء التي كانا أحمد بنشمسي وكريم البخاري متهمين بالقذف . فشروط المحاكمة العادلة غائبة كما صرح بذلك الكثير من المحامين والدعوة في حد ذاتها لا تنطبق عليها معايير القذف . ومن جهة أخرى فلا يعقل وضع المنابر الصحفية تحت مراقبة النيابة العامة التي بدت في الأيام الأخيرة مستعدة لاستدعاء الصحفيين وقت شاءت

أين الديمقراطية وأين نحن من مسار حرية الرأي والتعبير؟ كما لا بد من وضع حد لهذه الإهانات التي تطال وننطاول على الجسد الصحفي بغية الترهيب والتخويف والتخفيف من إسالة المداد الشريف .
فإما أن نعتزف بأن لدينا صحافة بسلطتها أو لا صحافة للمغاربة ...
معالي الوزير أملنا فيكم كبير لاتخاذ الإجراءات اللازمة وإعطاء تعليماتكم بهذا الخصوص . مع العلم نحن ضد كل ما يمس بالأفراد وتجريح كرامتهم والقذف والتشهير ونحترم كل القوانين التي تصب في هذا الخصوص
نظم صوتنا إلى صوت النقابة الوطنية للصحافة المغربية وإلى فدرالية الناشرين مع فائق الإحترام والتقدير

بخصوص التصريح الحكومي - زغردن يا الزغردات

المغاربة جميعهم يعرفون أن شكار العروسة أمها وبها وخواتمتها أكل واحد فيهم كيمدح على حساب ما أعطاه الله . فعندما كان الوزير الأول يصرح بشأن حصيلة العمل الحكومي كان الشعب المغربي أسرع من تعليقات السادة النواب وأعربوا عن استيائهم من سياسة لا تفضي لنتائج تسر الجمهور الذي لا يزال ينتظر تحقيق مطالبه . فكانت الوقفات الاحتجاجية والمسيرات السلمية الدليل القاطع على أن ما تروج له الأحزاب اللي في الحكومة لا يتوافق تماما والتعليمات السامية التي أصرت عليها خطب جلالة الملك منذ توليه الحكم إلى يومنا هذا وسيبقى المواطن البسيط فقيرا في بيته . فقيرا في خبزه . فقيرا في شغله . فقيرا في تفكيره فقيرا في نضاله وفقيرا في حقوقه . ومع ذلك فالتصريح الحكومي نال ثقة المجلس الموقر وما هو قادم في المرحلة القادمة المتبقية من الولاية ...

أخذني بعيدا عن الناس أحد الصحفيين في أمريكا وقال لي :

- غريب أمر بلادكم - المغرب - !

- وما الغريب أيها الزميل ؟

- بلدكم فعلا جنة من جنات هذا العالم . زرتة ٧ مرات . وفي كل زيارة كنت أتربقب الجديد وما جادت به حكوماتكم لخدمة المواطنين وفي كل سنة أرى نفس المشاهد تتكرر . الإحتجاجات والمسيرات وتدخل القوات الأمنية .

- هذا الأمر في سائر البلدان

- نعم . ولكن بالنسبة للمغرب أمر ثاني فعندما تقوم الحكومة بالزيادة في

راتب البرلمانيين بنسبة عالية وتسد باب الزيادة على باقي الموظفين والشغيلة وترفض ترسيم ما تسمونه بالأعوان فهذا غير منطقي وخاصة أن المغرب يقترض ديونا كثيرة للتخفيف من الأزمات

يكفي هذا الحوار البسيط لكنه يحمل جبلا ثقيلًا من الهموم واليأس وخاصة

أن الصديق لا يكتب عن المغرب إلا بالخير وخاصة أنه شارك الطعام معنا

وشفتيو الناس !

المهم نعود لنتتم ما تبقى من القول حول التصريح الحكومي ونطرح السؤال

التالي :

ماذا تحقق على أرض الواقع ؟ وماهي المشاريع التي أنجزتها الحكومة للتخفيف

من قضايا الشباب من سكن وتوظيف أو تشغيل ؟ وما هي الإنجازات التي

قاكت بها الحكومة بخصوص الظواهر الإجتماعية الممقوتة من فساد ودعارة

داخل المغرب وخارجه لأن الكل أصبح يتحدث عن المغريبات والتساهل الكبير

في احتضان الصدور الأجنبية وممارسة الجنس بكل تلقائية وحرية مما جعل

الديبلوماسيين المغاربة في العالم يستنكرون هذا الأمر اللا مشرف لبلادنا وجعل

البعض منهم يرأسل الجهات المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة

وماذا قامت به الحكومة السياسية بخصوص قضية الصحراء المغربية فالعدو يمتلك قنوات الإتصال من جمعيات أجنبية ومواقع الأترنيت لتمويه الرأي العام الدولي إلى جانب اللقاءات والمؤتمرات وصحافة ؟

ماذا قدمت الحكومة المتسييسة للشعب المغربي غير الزيادة في سعر المحروقات وغلاء المعيشة وإصدار الأوامر بضرب المحتجين ومنع المسيرات السلمية وتسخير الأقالام الحزبية للطعن في المستقلين من أبناء الأمة

إن دور الأحزاب السياسية التي نعرفها انتهى وعليها أن تستقيل أو تحل فقد منحها الشعب المغربي فرص متعددة لتسيير الشأن العام لكنها لم تخدم إلا مصالحها وحاولت أحزابها التظاهر بالمنقذ ساعة الغريق لكنها مازادت المواطن إلا عزوفا عن السياسة والمنتظر في الإنتخابات القادمة أن ينقلب السحر على الساحر . فأى حصيلة سيتحدث عنها السيد الوزير الأول والحصلة هي الحصلة اللي واقع فيها الشعب المغربي ؟ وأي نقاش بعد نزول الشعب المغربي للشارع وما نشر في الصحافة المستقلة احتجاجا على الوضع والتقصير وما نلمسه من إصلاحات في بعض الأوراش الهامة فلأن جلالة الملك كان ساهرا على تديريها بأوامر سامية .



حسن أبو عقيل

خزانة المؤلف

- * الأجهزة الأمنية والواجب الوطني
- * حقيقة في الصحافة المكتوبة
- * الأحزاب السياسية
- بين الواقع وطموح الشارع المغربي
- * فضائل الصوفية
- * المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها
- * الدواء والزرواطة (مسرحية)
- * مستشفى المجانين (مسرحية)
- * جمر ودم (سيناريو)
- * الهجرة .. الموت البطيء